



PROVISIONAL
A/40/PV.105
17 December 1985
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرقي مؤقت للجلسة الخامسة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الخميس ، ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٥ / ٠٠

(اسبانيا)	السيد دي بينييس	: <u>الرئيس</u>
(قبرص)	السيد موشوتاس (نائب الرئيس)	: <u>نم</u>
(اسبانيا)	السيد دي بينييس (الرئيس)	: <u>نم</u>
(السنغال)	السيد ساري (نائب الرئيس)	: <u>نم</u>
(مالطة)	السيد أجيوس (نائب الرئيس)	: <u>نم</u>

الحالة في الشرق الأوسط : تقارير الأمين العام (تاييم) [٣٨]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٣٠البند ٣٨ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في الشرق الأوسط : تقارير الأمين العام (A/40/168 ، و A/40/688 و Add.1 ،
A/40/779 و Corr.1) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن أذكر الممثلين ، أنه وفقا
للمقرر الذي اتخذ في الجلسة العامة هذا الصباح ، ستقفل قائمة المتكلمين في المناقشة
حول هذا البند اليوم الساعة ١٧ / ٠٠ .

السيد فيرم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ربما يعتبر الصراع
في الشرق الأوسط أكثر الصراعات الاقليمية تعقيدا في عالم اليوم . انه صراع مرير وطويل لسه
جذور عميقة وقديمة . ويشمل الصراع بصورة مباشرة كلا من اسرائيل والشعب الفلسطيني والدول
العربية في المنطقة ، وحتى تتحقق التسوية الدائمة والسلمية لهذا الصراع ، يجب التوصل
الى حل وسط يرضي كل تلك الأطراف ويحظى بموافقتها وتأييدها .
وماختصار ، فاننا نناقش دعاوى شعبيين في المطالبة بقطعة أرض واحدة . لقد
اعترف قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) الذي اعتمد في ١٩٤٧ بالحقوق الوطنية
للسعبيين المعنيين وأوجد الأساس القانوني لقيام دولتين ذاتي سيادة في فلسطين تحتم
الانتداب - دولة اسرائيل ودولة فلسطينية عربية . وكان هذا المفهوم الأساسي ولا يزال
أحد الدعائم الأساسية للتسوية السلمية المنصفة . ونعتقد اعتقادا راسخا أنه حتى يمكن
التوصل الى سلام دائم يجب اقرار المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير الحميم
على ترابه الوطني .

ان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يوفران العناصر الأساسية للحل . ويقدمان أساسا كافيا للمفاوضات بهدف تحقيق تسوية شاملة . وفهم حكومتى للغرض الأساسى لهذين القرارين هو أن اسرائيل ستانسحب ، كنتيجة للمفاوضات ، من الأراضي التي احتلت في ١٩٦٧ . ويؤكد القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) بصورة حاسمة عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وأن يقدم جيران اسرائيل من جانبهم اعترافا كاملا بحقوق اسرائيل في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها .

ولا يمكن أن يركز الحل العادل للصراع في الشرق الأوسط على العنف أو التفوق العسكرى ، بل يجب أن يكون حلا تفاوضيا . ومن الأساسى أن تشترك جميع الأطراف المعنية في مفاوضات تفضي الى تسوية شاملة . ولا يجوز استبعاد أى من الأطراف الأساسية فى الصراع ، فلن يدوم حل تفاوضى بغير مشاركة تلك الأطراف وتأييدها . وهذه الأطراف هي اسرائيل والفلسطينيون والدول العربية المجاورة . والحجج التي تثيرها بعض الدوائر لاستبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من هذه المفاوضات غير مقنعة . ولا يزال رأينا أن أية محاولة للتوصل الى اتفاق في فياب الشعب الفلسطيني لن تؤدي الا الى خلق مشاكل جديدة واطالة أمد الصراع . ومن الضرورى أن يكفل للفلسطينيين أنفسهم الحق في تقرير شكل تمثيلهم في المفاوضات . ويتعين أن يكون الممثلون الفلسطينيون مقبولين في المقام الأول ، لدى الشعب الفلسطيني نفسه . فان لم تتوافر فيهم هذه الصفة ، لن تحظى التسوية التفاوضية بتأييد ذلك الشعب .

وقد كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ولا يزالان ، مشتركين اشتراكا مكثفا في الصراع . وتقتضى الحقائق الاستراتيجية مشاركة الدول العظمى في عملية السلم . ومن دواعي التشجيع أن هناك فيما يبدو تفهما متزايدا لهذا المفهوم في اسرائيل أيضا . وقد تكون المفاوضات المباشرة بين الأطراف في اطار مؤتمر سلمي يعقد تحت اشراف الأمم المتحدة ترتيبا عاليا .

منذ ١٩٦٧ تحتل اسرائيل أراض في تلك المنطقة . ويحدد القانون الدولي بجلاء ، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة ، حقوق الدولة المحتلة وواجباتها . كما تكفل هذه الاتفاقية للشعب الخاضع للاحتلال بدوره حقوقا معينة ، بالإضافة الى الحق في تقرير المصير الذى

تلك جميع الشعوب . وينبغي الامتثال بدقة لمبادئ القانون الدولي هذه . وقد انتقدت السويد في مناسبات عديدة السياسات التي تتبعها اسرائيل في الأراضي المحتلة . فاسرائيل تواصل انتهاك القانون الدولي . والمستوطنات الاسرائيلية في الأراضي التي تحتلها مثال واضح على هذا الانتهاك ، شأنها شأن عمليات ترحيل الفلسطينيين الى الأردن . ان هذه السياسات لا تعد فير مشروعة فحسب ، بل ان مواصلتها تشكل أيضا عقبة كأداء في طريق السلم .

ومن دواعي الانزعاج أيضا ، أن اسرائيل تستخدم كل ذريعة لاتخاذ تدابير انتقامية مفرطة في القسوة والفظاظة في انتهاك للقانون الدولي ، مما يسفر في كثير من الأحيان عن خسائر مدنية فادحة . وليست الغارة الجوية التي شنت مؤخرا على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس سوى مثل على هذه الأعمال . وقد أدينت هذه الغارة وحق من جانب مجلس الأمن وأغلبية حكومات العالم بما فيها حكومة بلادي . ولا يمكن الدفاع عنها بمقتضى المادة ١٥ من ميثاق الأمم المتحدة . ان تقويض احترام ميثاق الأمم المتحدة واضعاف تطبيقه العالمي لا يتعارضان مع مصالح اسرائيل الأمنية طويلة الأجل فحسب ، بل يشكلان أيضا سابقة بالغة الخطورة للعالم ككل . ولن يكون من صالح أى بلد أن تكتسب شرعية الغاب صفة شرعية .

وأود ان أكرر في هذا الصدد ، أن منظمة التحرير الفلسطينية ينبغي بدورها أن ترتفع الى مستوى الأمل المعلقة طيها . فقد وقعت في الأشهر القلائل الماضية عدة حوادث بشعة تنطوي على أدلة قوية على مشاركة بعض أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية في أعمال ارهابية . وحتى اذا كانت بعض هذه الأعمال أو كلها قد تمت بغير معرفة أو اقرار قيادة المنظمة ، فان تلك القيادة لا يمكن أن تعفى من المسؤولية السياسية أو المعنوية عنها . وخلال العقود الأربعة الماضية ، سببت الحروب وأعمال العنف خسائر جسيمة في صفوف السكان المدنيين في الشرق الأوسط . وأهدرت كثير من الأرواح البريئة من جراء أعمال الارهاب التي تفشت اليوم مجددا في المنطقة وأخذت تعدد الى اجزاء أخرى من العالم أيضا . وكان من أثر ذلك في كثير من الأحيان ، وربما كان هذا هو القصد أحيانا ، عرقلة

الجهود الجارية من أجل السلم . وأود في هذا السياق ، أن أذكر بأنه في ١٩٤٨ أفتيل الكونت فولك برنادوت ، وسيط الأمم المتحدة ، في عملية ارهابية . وما زال التصعيد المأساوي للعنف في الشرق الأوسط مستمرا حتى اليوم . ويجب عكس هذا الاتجاه . وقد بات من الضروري مكافحة الارهاب بجميع أشكاله .

ولا يوجد أي بلد في المنطقة دمرته الحرب والعنف أكثر من لبنان . فعواقب عدم تسوية قضية فلسطين قد امتدت الى ذلك البلد . ومزق التدخل الخارجي النسيج الاجتماعي الضعيف في لبنان . وأضحت فئات واسعة من السكان ، وليس أقلها اللاجئون الفلسطينيون ، تجد نفسها في حالة متزايدة الخطورة . ويجب أن تحترم سيادة لبنان وسلامته الإقليمية . ويجب تأييد الجهود التي تبذلها الجماعات المختلفة في ذلك البلد بهدف حل خلافاتها وإعادة بناء بلدها في ظل السلم .

وتتحمل الأمم المتحدة مسؤولية خاصة في ايجاد حل للصراع في الشرق الأوسط ، لا لأسباب تاريخية فحسب ، بل أيضا لأن هذه المسألة تسس جوانب أساسية للسلم والأمن وللقانون الدولي . وقد بذلت جهود لا تحصى في إطار هذه المنظمة خلال العقود الماضية من أجل تسوية الصراع .

ولم تكفل الجهود الرامية الى ايجاد حل سلمي بالنجاح حتى الآن . فير أن هذا الاخفاق ، الذي هو مأساة حقيقية ، لا يمكن أن يعزى الى الأمم المتحدة في حد ذاتها . وينبغي البحث عن أسباب هذا الاخفاق في أماكن أخرى خارج المنظمة . لقد اضطلعت الأمم المتحدة على مر السنوات بدور مفيد ومشرف . وتشهد الأنشطة الدبلوماسية وعطيات صيانة السلم والأعمال التي تنفذها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ، على الجهود البناءة والدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة في ظروف بالغة الصعوبة في كثير من الأحيان .

كما حددت هنا في الأمم المتحدة المبادئ الأساسية للتسوية ؛ وهنا أعربت أطراف الصراع عن آرائها . ووفرت الأمم المتحدة محفلا دوليا فريدا من أجل تبادل الآراء ، والحوار بشأن الصراع .

وقد يكون الحل الشامل للصراع بعيد المنال . الا أن احتمالات قطع شوط نحو التسوية لا تبدو معدومة تماما . فقد بدت علائم على أن الرغبة في السلم تتزايد بين مختلف أطراف النزاع .

وختاما ، أقول انه يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل تسكها بمبادئ القانون الدولي والعناصر الأساسية للتسوية التي أشرت اليها آنفا . وينبغي للمنظمة أيضا أن تسعى لتسهيل العملية السلمية عن طريق توفير اطار يساعد على التقاء الأطراف في مفاوضات مباشرة . ويمكن أن يوفر مؤتمر تعقده الأمم المتحدة هذا الاطار . وفي اعتقادنا أنه ينبغي أن تستفيد الأطراف استفادة تامة من هذه الامكانية المتاحة للأمم المتحدة .

السيد شرفي (السودان) : لعل وفد بلادي ليس بحاجة الى تبيان الأهمية البالغة التي تميز مداولات الجمعية العامة حول الأوضاع في الشرق الأوسط بالنظر الى التحدي المتجدد الذي تشله هذه القضية لقدرة وهداقية الأمم المتحدة فحسب ، بل لما تشكله من تهديد للأمن والاستقرار في تلك المنطقة الاستراتيجية وفي العالم أجمع . لقد ظلت الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط بندا دائما من بنود الجمعية العامة . وظلت تكتسب اهتماما متزايدا يتوازي مع ما تشكله القضية الفلسطينية ، جوهر وأصل النزاع في الشرق الأوسط ، من أهمية لدى الأسرة الدولية قاطبة منذ أن حكم على الشعب الفلسطيني بالتشرد من دياره وممتلكاته ، ومنذ أن بدأت الهجمة الصهيونية على منطقة لعبت دورا مشهودا في التطور الروحي والحضارى للانسانية ، ولا تزال تقدم للعالم مساهمات حيوية في مختلف الأصعدة والمجالات .

لقد أكدت التطورات الدامية التي عصفت بتلك المنطقة خلال العقود الماضية أن أمن وسلام العالم واستقراره الاقتصادي يرتبط ارتباطا عضويا بتحقيق السلام والتوصل الى تسوية عادلة وشاملة للنزاع في الشرق الأوسط . كما أكدت الحروب العديدة ، وآخرها أحداث لبنان ، أن منطق القوة الغاشمة ، مهما بلغ من الشراسة والهمجية ، عاجز عن قمع الروح الوطنية للشعب الفلسطيني المناضل ، أو عن ثنيه عن التمسك بحقوقه الوطنية المشروعة .

لقد أكدت كل هذه التجارب العريضة على فشل سياسات القوة ، وأن الحل لنزاع الشرق الأوسط يكمن في التوصل الى حل سياسي يقوم على العدل المستمد من ارادة الأسرة الدولية ومواثيقها التي أكدت أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي الاسرائيلي . ان التدهور المستمر للأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وانهايار جميع مبادرات السلام الشامل ، قد أدى الى تزايد القلق الدولي مما يمكن أن تؤول اليه الأحداث خاصة مع استمرار العناد والتصلب الاسرائيلي والاصرار على عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ان استمرار الأوضاع بصورتها الراهنة يهدد بانفجارات جديدة لن يكون آخرها غزولبنان ، ولن يكون آخرها تقتيل الأبرياء في مذابح بربرية ، ولا الاعتداءات المتكررة على دول المنطقة ، وغير ذلك من الممارسات المهجبة والتي أضحت سياسة معلنة لحكام تل أبيب .

لقد أثبتت اسرائيل من خلال هذه السياسات والممارسات أنها دولة غير محبة للسلام . وقد أكدت الأسرة الدولية قناعتها بهذه الحقيقة خلال دورتها الطارئة . كما أكدت القرارات السابقة للجمعية العامة ومجلس الأمن ، التي قابلها الكيان الصهيوني بالرفض والتجاهل . ان استمرار تعرد ذلك الكيان على ارادة الأسرة الدولية سوف يدفع بالمنطقة الى حافة الانفجار ، وسيقود الى مزيد من التدهور واستمرار الصراع بكل أبعاده المأساوية والمحرقة . ان اسرائيل ينبغي أن تدرك أن رؤيتها العقيمة للأوضاع في الشرق الأوسط لم تعد تقنع أحدا ، وأن اصرارها على محاولة صرف الأنظار عن جوهر النزاع من خلال الحديث عن مشاكل أخرى لن ينطلي على أحد . فقد كانت اسرائيل ولا تزال وراء كل توتر في منطقة الشرق الأوسط .

لقد أكدت الأسرة الدولية في العديد من المناسبات أنه لا يمكن اقامة سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط دون انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة ، بما فيها القدس الشريف ، وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير

الغلسطينية ، مثله الشرعي والوحيد . لقد أكد المجتمع الدولي هذه المبادئ خلال المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي أقر من خلال اعلان جنيف أهمية انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط كجهد دولي يهدف الى تحقيق الحل العادل والدائم للصراع في تلك المنطقة الهامة .

ولا يزال يحدونا الأمل في أن تجد الدعوة لعقد المؤتمر الدولي التجاوب اللازم اذا ما أريد لتلك المنطقة أن تنعم بالاستقرار الذي فقدته لعقود طويلة . ان رد اسرائيل السلمي بشأن انعقاد ذلك المؤتمر جاء اتصالا لمواقفها السلبية المعروفة تجاه كل دعوة صادقة للتسوية السلمية لنزاع الشرق الأوسط . فقد سبق لها أن رفضت جميع مبادرات السلام بما فيها خطة السلام العربية ، التي أقرتها قمة فاس لعام ١٩٨٢ ، وأكدها القمة العربية بالدار البيضاء . وكان خيار اسرائيل الدائم هو اللجوء الى قوة السلاح ، متناسية أن السلام المفروض بقوة السلاح لن يدوم طويلا . هذه حقيقة أكدتها أحداث المنطقة وجسدها مؤخرًا الارادة البطولية للشعب اللبناني .

ان الواقع المأساوي للأوضاع في منطقة الشرق الأوسط يضع الأسرة الدولية أمام محك خطير . ويفرض عليها ابتداء الوسائل الكفيلة بارغام الكيان الصهيوني على الامتثال لقرارات المجتمع الدولي ، وذلك عن طريق فرض العقوبات التي ينص عليها الميثاق في حالة تكرر أية دولة لكل الأعراف والقيم التي أجمعت عليها الأسرة الدولية .

ولا يغوت وفد بلادي أن ينبه الى الأبعاد الخطيرة التي يشكلها محور بريتوريا - تل أبيب على نضال شعبي المنطقتين العربية والافريقية . ان ذلك التحالف غير المقدس يضع المزيد من التحديات على الشعبين الافريقي والعربي ، خاصة بعد وضوح الطبيعة التآمرية لذلك التحالف واستهدافه لحقوق هذه الشعوب في تقرير مصيرها . لقد أدانت الأسرة الدولية في عام ١٩٧٥ ذلك المحور عندما أكدت أن الصهيونية هي شكل من أشكال التمييز العنصري البغيض .

ان الموقف البناء الذي اتخذته البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية بشأن المبادرات المختلفة التي تستهدف التوصل الى تسوية عادلة ودائمة للصراع في الشرق

الأوسط ، يكشف الموقف المتعنت لزعامة الكيان الصهيوني ، الذي استمر في مواصلة انتهاكه المستمر لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة . ولم يكتف الكيان الصهيوني بذلك بل عمد الى الاستمرار في انتهاكه المنظم لكافة الحقوق الانسانية لأبناء الشعب الفلسطيني داخل وخارج الأراضي المحتلة .

وفي هذا الاطار فرغت اللجنة السياسية الخاصة قبل أيام قلائل من بحث تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة . ويكتفي وفد بلادى باحالة الجمعية الموقرة لذلك التقرير الوارد في الوثيقة A/40/702 والذى ينبه ذاكرة العالم الى ممارسات لا تختلف كثيرا عن محاكم التفتيش وعن ممارسات النازية والفاشية . وعلى مثل الكيان الصهيوني قبل أن يحاول الصاق تهمة الجهل والغباء بالمجتمعات المتحضرة والصاق تهمة الارهاب بمنظمة التحرير الفلسطينية أن يقرأ جيدا ذلك التقرير الذى أعدته لجنة دولية محايدة . لقد أكد الكيان الصهيوني خلال تلك المداولات على رفضه التام لانطباق اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة عام ١٩٤٩ والخاصة بمعاملة السكان المدنيين في زمن الحرب ، على سكان الأراضي المحتلة ، واستمر أيضا في رفضه السماح لأعضاء اللجنة الدولية بالدخول الى الأراضي العربية المحتلة ومعاينة الأوضاع اللانسانية التي يزرع تحتها السكان العرب .

ان التقرير الهام الذى قدمه الأمين العام للأمم المتحدة والوارد في الوثيقة A/40/779 يعكس الجوانب المختلفة للحالة في الشرق الأوسط . سواء في أبعادها العسكرية وعطيات حفظ السلام ، مروراً بالأوضاع في الأراضي العربية المحتلة والجوانب السياسية والانسانية للمشكلة انتهاء برصد كافة مبادرات السلام الرامية الى تحقيق تسوية سلمية لهذا الصراع . لقد عبرت بلادى عن دعمها لكافة هذه المبادرات وأشادت بكل الخطوات التي اتخذت في هذا الاتجاه ولعل أهمها الاتفاق الأردني الفلسطيني الموقع بعمان في شباط/فبراير الماضي والذى أكدت حكومة بلادى أنه يمثل خطوة هامة في اتجاه السلام في الشرق الأوسط .

ان وفد بلادى يشارك الأمين العام أسفه الذى عبر عنه في الفقرة ٣٥ من تقريره المشار اليه حول اختلاف الآراء داخل مجلس الأمن تجاه التسوية السلمية للشرق الأوسط . ونؤمن معه بأن قضية الشرق الأوسط بكل أبعادها المعقدة يمكن أن تحل من خلال تسوية شاملة يشارك فيها جميع الأطراف وذلك في اطار الأمم المتحدة وبمشاركة القوى الكبرى وخاصة الدولتين الأعظم .

ختاما فان شعب السودان الذي أكد عبر ثورته المجيدة في نيسان /ابريل الماضي وقوفه الصلب الى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل التحرر الوطني واستعادة حقوقه السليبية ، يناشد الأسرة الدولية مجددا تحل مسؤولياتها التاريخية وتبعاتها التي لا يمكن التنصل منها ، والعط بصورة جادة وعاجلة على رد الحقوق الى أصحابها قبل أن يفوت الأوان .

السيد تورنودو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا تزال الحالة

في الشرق الأوسط تمثل أشد الأخطار التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان . ولا يشغل استمرار العنف والمعاناة في منطقة الشرق الأوسط الأطراف المباشرة فحسب وانما يشغل المجتمع الدولي بأسره أيضا .

وهناك حلقة مفرغة ، فبينما يراوغنا الحل السلمي ، يتزايد الاحباط ، وهذا يؤدي الى مزيد من العنف . وخلال الشهر الأخيرة شهدنا عددا من الحوادث المأساوية التي أسفرت عن وقوع العديد من الضحايا المدنيين الأبرياء . اننا نستنكر بقوة جميع أعمال العنف ، ونحث جميع الأطراف والأفراد المعنيين على الالتزام الصارم بقواعد القانون الدولي واتاحة الفرصة للتسوية التفاوضية .

وقد درست حكومة فنلندا باهتمام كبير المقترحات والمبادرات الرامية الى تحقيق سلام شامل ودائم وعادل في الشرق الأوسط عن طريق المفاوضات . ونأمل في أن تعجل هذه المبادرات بالعملية السلمية التي يحتاج اليها في المنطقة حاجة ماسة .

ان المفاوضات هي التي يمكنها وحدها أن تحل السلم في الشرق الأوسط . وقد تحدد أساس الحل منذ أمد بعيد في قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وهو أساس معترف به عالميا . ويجب أن تنسحب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ . وحيازة الأراضي بالقوة أمر غير جائز ، وحق اسرائيل وجميع الدول الأخرى في المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها ينبغي ضمانه .

ولا تزال قضية فلسطين تمثل لب الصراع في الشرق الأوسط . وما دامت هذه المشكلة

دون حل ، لا يمكن أن يكون هناك حل دائم لمسألة الشرق الأوسط . وينبغي اعمال الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما في ذلك حقهم في تقرير الحير الوطني . وهذا يستدعي حقهم في الاشتراك في المفاوضات بشأن مستقبلهم في اطار حل شامل في الشرق الأوسط . وفي هذا الاطار تعتبر فنلندا منظمة التحرير الفلسطينية أهم مثل للطموحات الوطنية الفلسطينية . لقد واجه البحث عن تسوية شاملة في الشرق الأوسط دائما عقبات كأداء . وقد نجمت احدى العقبات الكبرى عن أعمال اسرائيل غير القانونية .

فاسرائيل تواصل ممارسة سياساتها الاستيطانية في الأراضي التي تحتلها ، وقد مدت ولايتها الى مرتفعات الجولان ، وتتخذ اجراءات ترمي الى تغيير وضع القدس . وقد رفض مجلس الأمن جميع هذه الأعمال . وأدت سياسة اسرائيل في الأراضي المحتلة الى زيادة التوتر بشأن الضفة الغربية وغزة ، الأمر الذي أدى الى وقوع أعمال عنف ومعاملة أمت بالسكان المدنيين ، سواء منهم السكان الأصليون أو اللاجئون الفلسطينيون .

لقد انتشر العنف والتوتر بشكل مأساوي في المنطقة بأسرها ، وأثر بصفة خاصة على لبنان الذي تحول الى ضحية تعسة لكل المنازعات والصراعات الناشئة عن المشاكل الأساسية التي لم تحسم بعد في الشرق الأوسط . وهذا يثير استياء حكومة فنلندا . ولم يترتب على الفرصة الفريدة التي تمثلت في انسحاب القوات الاسرائيلية وقف حقيقي لاطلاق النار بين الأطراف الداخلية في الجنوب اللبناني ، ولم تستعد الحكومة اللبنانية سلطتها في تلك المنطقة . بل على العكس من ذلك ، هناك تقاتل عنيف في لبنان كله . ونعتقد أن الاتفاق بين الأطراف المتحاربة هو السبيل الوحيد لانقاذ استقلال لبنان وسيادته . ويجب احترام وحدة لبنان وسلامة أراضيه في اطار حدوده المعترف بها دوليا .

وفنلندا ان تحافظ على علاقات طيبة مع جميع الدول المعنية ، بما في ذلك الأطراف المباشرة في الصراع ، فانها سعت الى تقديم اسهام بناء في معالجة السائل الخلافية في الشرق الأوسط . ونحن ننوى بحزم مواصلة هذه السياسة التي تمكننا من تقديم خدمات سلمية الى جميع الأطراف المعنية كلما طلب منا ذلك . وهناك تعبير حي عن سياستنا يتشمل في

اشترك فنلندا في جميع أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام في المنطقة . وفي الوقت الراهن تحتفظ فنلندا بكتيبة في كل من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك . كما أن لها فرقة في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين .

وقد اضطلعت عمليات صيانة السلم بدور حيوى ، بوصفها جزءا هاما من خدمات الأمم المتحدة ، في دعم الجهود الرامية الى التوصل الى حل سياسي سلمي لمشاكل المنطقة . ونحن مقتنعون بأن هذه الخدمات مازالت بالغة الأهمية . مادامت التسوية التفاوضية تراوفا . الا أن خدمات الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون ذات جدوى الا اذا حظيت بتأييد الأطراف المعنية الى جانب الدول الرئيسية . والآن وقد بدت في الأفق بوادر ايجابية في المناخ الدولي بصفة عامة ، فان أملنا وطيد في أن تنعكس روح الحوار المشجعة على الجهود الرامية الى التوصل الى تسوية سلمية وشاملة للقضايا المعقدة التي تنطوى عليها الحالة في الشرق الأوسط .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان المناقشة الجارية حاليا في الجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط ، تنبهنا مرة أخرى الى الخطر الذى يمثله هذا الصراع الذى لم يحسم بعد في الشرق الأوسط بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . كما يذكرنا أيضا بالحاجة الحتمية الى توفير الظروف التي لا فنى عنها لحسم هذا الصراع ، وهو ما فشلت سلسلة المبادرات السلمية في السنوات الأخيرة في تحقيقه .

وقد لخص تقرير الأمين العام جوهر الصراع في الشرق الأوسط في الكلمات

التالية :

" وقد أدت الجهود التي بذلت في اطار الأمم المتحدة في الماضى الى بعض انجازات هامة لا يجب السماح بذهابها سدى . وعلى الرغم من أن مواقف مختلف الأطراف في صراع الشرق الأوسط ما تزال متباعدة الى حد كبير فهناك قبول عام بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى أوضح مبدأين هاميين في تسوية المشكلة في الشرق الأوسط هما على وجه التحديد انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة وثانيا احترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي والاعتراف بها وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعتترف بها . وبلاضافة الى هذين

المبدأين فهناك أيضا اتفاق الى حد كبير على أنه يلزم أن تشكل أية تسوية في هذا الشأن حلا مرضيا للمشكلة الفلسطينية يقوم على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حق تقرير المصير " . (A/40/779 ، الفقرة ٣٧)

ان رغبة العرب في قبول شروط التسوية العادلة والدائمة المحددة من تقرير الأمين العام ، واستعداد العرب للتفاوض على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، يؤكدان رغبتهم الحقيقية في السلم . وقد كرر جلالة الملك حسين عاهل الأردن في خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها الأربعين موقف العرب بوضوح تام ، فقال ما يلي عن القضية الفلسطينية التي هي لب صراع الشرق الأوسط :

" فالقضية الفلسطينية وهيئة الأمم وتوأمان ولدا من رحم الحرب ، وخرجا للعالم سوية ، وتألما وكبرا في هذا العالم معا . ولا يظن أحد أننا مرتاحون لهذا التلازم . فرجاؤنا أن نراه قد انتهى بالتوصل الى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية ، وما يتفرع عنها ، عملا بميثاق الأمم المتحدة وتنفيذا لقراراتها ، وبخاصة أربعة قرارات تشكل الأساس المتوازن لأي تسوية سلمية عادلة . وهذه القرارات هي : القرار ١٨١ (د - ٢) الذي ينص على تقسيم فلسطين ، والقرار ١٩٤ (د - ٣) المتعلق بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين ، وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يدعو اسرائيل الى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ، ويؤكد على حق كل دولة العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وقرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) الذي يدعو الى مفاوضات بين أطراف النزاع " (A/40/PV.12 ، ص ٨ - ١٠ ، ١١)

وفي السنوات الأخيرة طرحت مبادرات عديدة ترمي الى التوصل الى تسوية شاملة لصراع الشرق الأوسط ، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها .

وتتضمن تلك المبادرات العرض الذي قدمه القادة العرب في فاس في أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ ، والمقترحات التي تقدم بها الرئيس ريغان ، والمقترحات التي قدمها

الاتحاد السوفياتي خلال نفس الشهر ، وفكرة عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الأوسط التي أيدتها الجمعية العامة في ١٩٨٣ ، وآخرها مبادرة السلم التي تقدم بها الملك حسين ، والتي تستند الى اتفاق أهرم في شباط/فبراير الماضي بينه وبين ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

ليس اذن هناك نقص في المبادرات الحقيقية ، ولا افتقار الى رغبة الدول العربية في التوصل الى سلم دائم في الشرق الأوسط ، فالدول العربية على استعداد للدخول فوراً في مفاوضات تكفل ضمان المصالح المشروعة لكل أطراف الصراع .

أما العقبة الحقيقية أمام السلم فهي رفض اسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . فهذا التعنت الاسرائيلي هو الذي أحبط كل مبادرة للسلم في الشرق الأوسط حتى اليوم .

وخلال العقود الأربعة الماضية دأبت اسرائيل بصورة منتظمة على توسيع نطاق سيطرتها الاقليمية على المنطقة . ان ما تلجأ اليه اسرائيل من قمع الشعب الفلسطيني وتكرار استعمالها القوة ضد جيرانها العرب انما هو نتاج لسياستها التوسعية . ودائرة العنف الناجمة عن ذلك أبتت على منطقة الشرق الأوسط برمتها في حالة مستمرة من القلاقل والاضطرابات .

ان مفهوم اسرائيل للحدود الآمنة يستبعد الانسحاب من الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان . فاسرائيل ترى تعارضا بين ما تتصور أنه مصلحتها الأمنية في الابقاء على سيطرتها غير الشرعية على الأراضي المحتلة ، وقرارات مجلس الأمن التي تؤكد مبدأ عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة وتجعل من ذلك المبدأ أساساً للتسوية العادلة والدائمة .

وهذه الرؤية المشوهة من جانب اسرائيل لمكانها ودورها في المنطقة هي التي تدفعها الى اتباع سياسة توسع لا حدود له ، وضم دائم للأراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف .

ان تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة ، الوارد في الوثيقة A/40/702 ، يخلص الى أن السياسة الاسرائيلية تستند على المفهوم القائل بأن الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧ تشكل جزءاً من دولة اسرائيل . ويضيف التقرير :

" مازالت التدابير تتخذ لاقامة المستوطنات ونزع ملكية الأراضي وتشجيع السكان الفلسطينيين الأصليين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مغادرة الأراضي. وتتضح هذه السياسة كذلك من البيانات التي أدلى بها أعضاء حكومة اسرائيل خلال الفترة التي يغطيها التقرير وكذلك من أعمالهم مثل احتلال أعضاء حكومة اسرائيل خلال شهر آب/أغسطس ١٩٨٥ لمنزل فلسطيني في الخليل بفرض صريح هو تأكيد الحق الاسرائيلي المزعوم في الاستيطان والاستيلاء على الأراضي المحتلة . وتعكس هذه السياسة النية الواضحة لدى حكومة اسرائيل في ضم الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ وهي سياسة تمثل انتهاكا لالتزامات اسرائيل الدولية بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة المدنيين في زمن الحرب " (A/40/702 ، الفقرة ٣٢١)

ووفقاً لتقديرات موثوق بها فان اسرائيل استولت على أكثر من نصف المساحة الكلية للضفة الغربية ، وهي تواصل انشاء مستوطنات جديدة ، وتصدر المزيد من الأراضي العربية . ان السياسة الاسرائيلية فيما يتعلق بانشاء المستوطنات وتوسيعها بصورة مستمرة ، مقترنة بالتدابير الرامية الى التحرش بالسكان الفلسطينيين وحرمانهم من استخدام الأراضي ، وزيادة التحكم في الأنشطة الاقتصادية ، كلها شواهد قاطعة على وجود خطة اسرائيلية لتغيير الطابع الديمغرافي والتاريخي للأراضي المحتلة .

ان الحملة الاسرائيلية الرامية الى ازالة كل رموز القومية الفلسطينية والقضاء على مظاهر تصميم الارادة الفلسطينية على استعادة الحق في تقرير المصير والاستقلال لا تقتصر على الأراضي المحتلة . فالغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وما أعقبه من مذبحه الفلسطينيين في صابرا وشاتيلا واستمرار غارات اسرائيل على جنوب لبنان وهجومها الغادر على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ والحملة المستمرة للتشهير بمنظمة التحرير الفلسطينية ، كلها أمور تعكس رفض اسرائيل القاطع التعايش مع القومية الفلسطينية التي سيتعين عليها أن تتفاهم معها من أجل كفاية أمنها الذاتي وتحقيق السلم في المنطقة .

ولاسرائيل أن تختار بين السلم القائم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني واحترام القانون الدولي وبين سلم زائف يفرض بالسبل العسكرية والاحتلال القسري للأراضي المحتلة والعداوة الدائمة لجيرانها العرب والواقع أن عقلية اسرائيل المنغلقة ونزوعها الى اللجوء لأعمال العدوان هما اللذان يلهبان الشرق الأوسط بأسره ويشكلان خطرا شديدا على سلم كل دولة في المنطقة . وسيؤدي استمرار تلك الحالة التي لا تطاق الى تعميق عزلة اسرائيل وزيادة اعتمادها على حلفائها الذين يتصن عليهم تحمل التكلفة السياسية المتزايدة لاستمرار الصراع والعنف في الشرق الأوسط .

وما زالت احتمالات التوصل الى تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط قائمة ، ويمكن انعاشها عن طريق الاستعداد للتفاوض على أساس الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر دولي للسلم بشأن الشرق الأوسط والمبادرة التي تقدم بها الملك حسين مؤخرا . ويعد المؤتمر الدولي طريقة واقعية وفعالة للتوصل الى تسوية تستجيب للاهتمامات المشروعة لكل الأطراف . ويرتبهن عقد المؤتمر باشتراك كل أطراف النزاع واشتراك الدول الخمس دائمة العضوية بالمجلس ، دون المساس بموقف كل منها . ولذا فمن المؤسف أن تعترض اسرائيل على عقد المؤتمر بل وعلى مشاركة الأمم المتحدة في التوصل الى تسوية للصراع في الشرق الأوسط .

ولا يمكن حل مشكلة معقدة كمشكلة الشرق الأوسط عن طريق النهج الجزئي الذي يستبعد أي طرف أو آخر . ولكي تكون المفاوضات مثمرة ، يجب أن تشترك فيها كل الأطراف المعنية فضلا عن الدول الكبرى التي أناطبها الميثاق مسؤولية خاصة عن صون السلم والأمن الدوليين . وينبغي أن يؤدي اجتماع القمة المعقود مؤخرا في جنيف بين زعمي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى تحسين جو العلاقات بين الشرق والغرب ، الأمر الذي نأمل أن يمهد السبيل لعقد المؤتمر الدولي المقترح بشأن الشرق الأوسط في موعد مبكر .

والصراع في الشرق الأوسط أخطر من أن يسمح بالسلبية وعدم الاكتراث من جانب المجتمع الدولي . ويجب على الأمم المتحدة التي عنيت عن كثب بقضية فلسطين منذ بدايتها أن تفي بالتزامها حيال الشعب الفلسطيني عن طريق ممارسة سلطتها المعنوية والسياسية لاستعادة حقوق الفلسطينيين الوطنية وغير القابلة للتصرف . وينبغي كذلك للأمم المتحدة أن تعبئ مواردها لتخفيف محنة الفلسطينيين الذين يرزحون تحت وطأة الاحتلال الاسرائيلي وأن توفر المساعدة لمن يعيشون في مخيمات اللاجئين في المنفى .

ويرجع التزام شعب باكستان بالقضية الفلسطينية الى زمن كفاحنا في سبيل حريتنا منذ أربعة عقود . ففي عام ١٩٤٠ اتخذ قادتنا قرارا ببدء حركة الكفاح من أجل باكستان في نفس الوقت الذي اعتمدوا فيه اعلاننا للتضامن مع الشعب الفلسطيني . ومنذ ذلك الحين أدى الصراع في الشرق الأوسط واحتلال الأراضي الفلسطينية ومد ينة القدس الشريف ومعاناة الشعب الفلسطيني الى اثاره عميق مشاعر شعب باكستان . ونحن نؤمن ايمانا راسخا بعدالة القضية الفلسطينية ، ونغتتم هذه الفرصة لتجديد عهدنا بالتضامن مع الشعب الفلسطيني في كفاحه في سبيل استعادة حقه في تقرير المصير والاستقلال ومع الدول العربية في جهودها لحسم الصراع في الشرق الأوسط وتعزيز السلم والاستقرار في منطقتها .

السيد بوى خوان نهات (فبييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

تدرج مسألة الشرق الأوسط في جدول أعمال الجمعية العامة منذ عشرات السنين ، ومازالت تعد قضية ساخنة طال نقاشها في الحياة السياسية الدولية . الا أنه حدثت في السنوات القلائل الأخيرة تطورات هائلة في الحالة السائدة في تلك المنطقة تستحق أن نوليها عناية كبيرة .

ولقد ازدادت حدة التوترات في الشرق الأوسط ، وازدادت الحالة تعقيدا ، الأمر الذي يعزى مباشرة الى سياسة اسرائيل القائمة على العدوان والتوسع الاقليمي بالتواطؤ مع حليفها الامبريالي الاستراتيجي .

ولقد شهدت السنوات الأربعون الأخيرة ستة حروب رئيسية والعديد من المنازعات المسلحة في هذا الجزء من العالم . فاسرائيل بشنها حرب ١٩٤٨ ضربت عرض الحائط بقرار الجمعية العامة ١٨١ ألف وباء (ثانيا) المؤرخ في عام ١٩٤٧ ، ونجم عن ذلك انكار الحق في وجود دولة فلسطينية ونزوح الملايين من الفلسطينيين الى الدول العربية المجاورة . أما الحروب التي تلتها فقد كانت في جوهرها حروبا عدوانية تشنها السلطات الاسرائيلية بغرض ضم الأراضي في محاولة لتحقيق طموحها في اقامة دولة يهودية كبرى . وهكذا وقعت في يد اسرائيل سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان وأراض أخرى . وأصبحت هذه الأراضي اما مناطق عازلة لحماية اسرائيل أو مناطق تستعرض فيها عضلاتها ضد البلدان العربية . وتشكل سياسة اسرائيل وأعمالها العدوانية وضمها للأراضي بتشجيع ودعم من القوى الامبريالية تهديدا مباشرا لأمن الدول العربية كافة وللسلم والاستقرار في المنطقة وفي العالم . ومن ثم ندد باسرائيل في هذا المحفل باعتبارها مصدرا للتوتر الاقليمي وأدينت كدولة غير محبة للسلم .

وقد شهدت أيضا السنوات الأربعون الماضية اقتران اسرائيل بالقوى الامبريالية . فقد قامت تلك القوى بدعم الصهيونية وتغذية آلتها الحربية سنويا ببلايين الدولارات

لتحولها بذلك الى دولة ارهابية وشرطي اقليمي . وأشبع نزعاتها العسكرية نأمدتها بكل شيء بما في ذلك الأسلحة البالغة التطور والتكنولوجيا النووية وتراخيص صنع الأسلحة مما ساعد اسرائيل على أن تصبح بلدا رئيسيا مصدرا للسلاح يسهم حاليا في تحديث القوات المسلحة لبلد آسيوى كبير ينزع أيضا الى التوسع وبسط هيمنته . وان تعاون اسرائيل وتواطؤها مع صديقتها الآسيوى ومع نظام جنوب افريقيا العنصرى يسبب قلقا بالغاً للشعوب في جميع أنحاء العالم .

وقد سعت القوى الامبريالية في هذا المحفل وفي محافل د ولية أخرى باستخدام كل وسيلة ممكنة الى حماية اسرائيل من الجزاءات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومن ضغط الرأي العام العالمي وادانته لها . وفي مجلس الأمن أسى استخدام حق النقض المرة تلو الأخرى لابطال مشاريع القرارات ، حتى تلك المشاريع التي تتسم بطابع انساني محض والتي تدين أعمال اسرائيل وممارساتها . ويمكننا أن نذكر - على سبيل المثال لا على سبيل الحصر - استخدام الولايات المتحدة لحق النقض ضد قرار بشأن لبنان في وقت سابق من هذا العام . ولا بد أن نتذكر أن اسرائيل والولايات المتحدة تعتبران مسؤولتين معا عن تد مير بيروت وجزء من لبنان بغية اباد ة قوات المقاومة الفلسطينية والقوات الوطنية اللبنانية . ولكن حتى مشاركة مشاة البحرية الامريكية قد عجزت عن انقاذ هذه المناورة من الفشل ، وتعين على اسرائيل أن تد فع ثمنا باهظا لعد وانها على لبنان .

وقد حظي الشعب الفلسطيني والمجتمع العربي بتعاطفا وتأييد البشريّة - التقديرية قاطبة في قضيتهم العادلة . ويواجه شعب فلسطين وشعوب البلدان العربية عد وا مشتركا . واثناء السنوات الاربعين الماضية شاركت البلدان العربية الفلسطينية المشردين آلامهم ووفرت لهم المأوى وساعدت مقاومتهم للاحتلال الاسرائيلي مساعدة نشطة . وذلك لأن تلك البلدان تدرك أن المقاومة الفلسطينية ضد اسرائيل هي أيضا مساهمة مباشرة وايجابية في صيانة أمن تلك البلدان . لانه اذا تمكنت اسرائيل من القضاء على هذه المقاومة فستطلق يدها في شن حروب العد وان على البلدان المذكورة . ولذلك فان تدعيم قدرة الفلسطينيين على المقاومة في جميع الميادين أصبح أمرا ضروريا وتزايد أهميته .

ان شعوب الشرق الاوسط والمجتمع الدولي تتطلع تطلعا مشروعا الى التسوية السلمية المبكرة لمشاكل المنطقة على أساس ضمان المصالح المشروعة لجميع الاطراف المعنية . ومن الحقائق الثابتة أن تلك التسوية ممكنة على أساس الوصول الى حل مرض لقضية فلسطين التي تعتبر لب جميع المسائل الاقليمية الأخرى . واذا لم تنبذ

الولايات المتحدة مناوراتها ازا* هذه المنطقة ، واذا استمرت في تشجيع ومساندة الأطماع الاقليمية للسلطات الاسرائيلية ، فلا يمكن أن يحل السلام والاستقرار في المنطقة ، اذ أن السلام والاستقرار لا يستتبان على أساس من ضم الأراضي وانكار وجود دولة فلسطينية مستقلة . وينبغي أن يتحقق السلام والاستقرار عن طريق تسوية شاملة للمسائل الاقليمية ، تسوية تضمن المصالح المشروعة لجميع الاطراف المعنية وفي مقدمتها شعب فلسطين . ويمكن التوصل الى هذا الحل عن طريق عقد مؤتمر ولى معني بالشرق الاوسط تشترك فيه جميع الاطراف المعنية على قدم المساواة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وقد أعرب جميع أعضاء الأمم المتحدة تقريبا عن تأييدهم لذلك المؤتمر . ومن المؤسف أن الولايات المتحدة واسرائيل مازالتا تعارضانه حتى الآن ، وبذلك تعرقلان عملية السلام .

ويعتبر وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية أن المؤتمر الدولى المعني بالشرق الاوسط هو الوسيلة الملائمة الوحيدة لتسوية مشاكل المنطقة . ولهذا نؤيد تمام التأييد عقد هذا المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة على النحو المقترح في مبادرة الاتحاد السوفياتي في ٢٩ تموز/يولية ١٩٨٤ . ونرى أن هذا المؤتمر ينبغي أن يعقد بأسرع ما يمكن .

ونتعهد بتقديم الدعم غير المحدود لقضية الشعب الفلسطيني العادلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في سبيل حصوله على حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة الى وطنه ، وحقه في تقرير المصير الذي يتضمن انشاء دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين . واننا نؤيد الوحدة العربية والجهود التي تبذلها المجموعة العربية لتنسيق العمل ضد التوسع الاسرائيلي . ونثق أن الوحدة العربية والدعم والمساعدة الفعالة من جانب العرب ومن جانب المجتمع الدولى يشكلان اسهاما هاما في القضية العادلة للشعب الفلسطيني .

ونحن ندين بشدة أعمال العدوان وارهاب الدولة التي تمارسها تل أبيب ضد الفلسطينيين والشعوب العربية الأخرى في الشرق الاوسط . ونطالب بأن تضع

اسرائيل على الفور حدا لتلك الأعمال وأن تنسحب من جميع الاراضى العربية التي تحتلها . ونشجب المناورة المتمثلة في التسوية المنفصلة لمشاكل الشرق الاوسط . وتشهد الحقائق على أن كامب دافيد قد فشلت وأن هذا النمط الدبلوماسي لسن يؤدي الا الى طريق مسدود . ونطالب بأن تتخلى الولايات المتحدة واسرائيل عن هذه المحاولات وأن ترد بالموافقة على عقد مؤتمر د ولي معني بالشرق الاوسط وهو ما يطالب به المجتمع الد ولي بالحاح .

وبعد مئات من القرارات ذات الصلة التي اعتمدها الأمم المتحدة ، مازالت الحالة في الشرق الاوسط تدعو الى الخزي . والمأزق القائم حالياً مرادفا لمعاناة وألم الشعب الفلسطيني ، ولا يجوز السطاح باستمرار هذه المفارقة ولولد قيقة أخرى . وعلى الأمم المتحدة أن تعتمد تدابير فعالة مجددة للمساهمة بدرجة اكبر في تسوية مشاكل الشرق الأوسط بحيث تستجيب لمطالب المجتمع الد ولي .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : قضية الشرق

الايوسط هي الامتداد الخطير لجريمة الصهيونية في فلسطين ، والاطار الاوسع للمخططات الصهيونية التي ابتدأت على شواطئها ، ومازال اطارها يتسع . انها قضية فقدان الامن والسلام التي تعيشها منطقتنا بسبب اسرائيل .

قضية الشرق الاوسط ، صورة بشعة للجرائم الصهيونية على ارض العرب . قضية فلسطين ، قضية الجولان السوري ، قضية لبنان ، جريمة العدوان على المفاعل النووي العراقي ، جريمة الهجوم على قلب العاصمة التونسية . ثم العدوان الآن على الشخصيات والمراكز العربية الامريكية ، داخل الولايات المتحدة الامريكية . انه مسلسل عجيب في تاريخ الارهاب الدولي . لقد أوصلوا ذراع الجريمة الى واشنطن أخيرا ، ضد الامريكيين العرب ، واشنطنون التي تطعمهم وتسقيهم والتي تعطيمهم العال والسلاح ، يرتكبون به جرائمهم ضد بلدان الشرق الاوسط ، ويرتكبونها الآن على حساب أمن الولايات المتحدة ، وسلامة سكانها ، امتدادا لجرائمهم ، ضد الدول العربية وشعوبها بل ضد كل ماتقف له الأمم المتحدة .

امانا الآن تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الاوسط ، انه يعكس لنا بعض مايتحملة العالم من وزير اسرائيل . هذه قوات الأمم المتحدة لمراقبة فك الاشتباك على الحد ود السورية ، قوامها ألفا وثلاثمائة رجل . وقوات للأمم المتحدة في لبنان تصل الى سبعة آلاف جندي ، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ، ومنها فريقان للمراقبة ، فريق لمراقبي بيروت ، وفريق لمراقبي مصر . كلها حد ود غير آمنة وكلها عد وان صهيوني اسرائيلي سابق ومستمر .

وهؤلاء اللاجئون ، في فلسطين وخارج فلسطين ، أحد جوانب جرائم اسرائيل ، يعيش منهم في الشرق الاوسط مليونان على الاقل حسب تقرير المفوض العام للاونروا يعيشون على مساعدات الاغاثة من هذه الوكالة . ولا بد لنا أن ندرك المسؤولية وحالة اليأس الخطيرة التي يعيشونها وهم يتعرضون رجالا ونساء وأطفالا للقتل والتعذيب والاهانة في وطنهم . وعلى اللذين يتنادون لمقاومة أعمال العنف

في العالم أن يدرسوا اسبابها ودافعها اذا ارادوا معالجة موضوعية جذرية ، لان ظلم الانسان للانسان جريمة هي من أبشع الجرائم تتعدى نتائجها اجراءات الشرطة وسياسات السجناء . ان الملايين من الفلسطينيين المهضومة حقوقهم ، المسروقة اراضيهم ، المهدمه بيوتهم ، المحرومين من العدالة في أوطانهم ، تحاول الصهيونية الآثمة القضاء على وجودهم كشعب ذي كرامة ، هم قوة بشرية ضخمة ستقاوم الظلم بكل ما تستطيع وستقف للظالمين بجميع وسائل القوة التي يملكها حتى دفع الظلم ومقاومة الظلام .

ثم قرارات الأمم المتحدة ، التي لا تنفذها اسرائيل ، قرارات الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، وقرارات المنظمات والوكالات المتخصصة ، ومقررات المجالس والهيئات التابعة والمتفرعة عن المنظومة كلها ، بحق الشعب الفلسطيني ، وبحق الشعوب العربية الأخرى ، كلها لم تنفذها اسرائيل ، كلها خرقتها السلطات الصهيونية ، وكلها تتحدى فيها اسرائيل المجموعة الدولية ، ومصداقية الأمم المتحدة حتى القرار رقم ١٨١ (د - ٢) الصادر في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٤٧ ، الذي أعطاها شرعية باطلة من أساسها لم تنفذه اسرائيل* .

وهذه بعثات الأمم المتحدة ووسطائها ، وهيئات التحقيق المنبثقة عنها كلها أقفلت السلطات الصهيونية الباب في وجهها ، وعطلت أعمالها ورفضت ولايتها .

والحروب العدوانية التي خاضتها اسرائيل ضد العالم العربي ، وقد حولت الشرق الأوسط الى منطقة صراع دولي ، لأطول فترة من فترات الصراع في تاريخ المنطقة . وهي لا تنتهي من عدوان حتى تهيب لعدوان ، وتستعد لافتراس سلام المنطقة كلما ظنت أن الظروف مناسبة لغزو جديد .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوتاس (قبرص) .

هذه هي صورة قضية الشرق الأوسط . انها قضية العدوان الصهيوني . ونتائج على بلدانه ، بدءاً في فلسطين ، وانتقالاً الى لبنان ، وسوريا والعراق وتونس ، وتهديداً لجميع دول المنطقة ، ولم تنته بعد . انها الجواراهابي الذي أوجده العدوان الصهيوني على شعوب ودول المنطقة ، أن محور القضية هو عدوان مستمر على الشعب والأرض ، ترتكبه اسرائيل طريد القانون ، شريد العدالة ، مرتكب كل المخالفات ، المعتدى على كل الحرمات ، الهاتك لكل المواثيق الدولية ، المزور للتاريخ ، صاحب مذابح الشيوخ والنساء والاطفال ، الناهب لحقوق الشعب العربي في الشرق الاوسط ، وغير الشرق الاوسط . ولا نرى في الافق حلاً عادلاً ، تقبل به اسرائيل ولا تقيم في وجهه كل العقبات .

ان السلطات الصهيونية لا تريد السلام ، وتخشى السلام كما يخشى السارق سلطة القانون ، ويخشى القاتل ميزان العدالة . لقد طرح العرب في قمة فاس مبادرة للسلام ، تحملوا فيها تضحيات ضخمة . رفضتها كلها اسرائيل ووجدت دائماً من الاسباب ما يكفي لتعطيلها .

ان خطة قمة فاس للسلام فرصة لاسرائيل أن تكسب في السلم ما لا يمكن لها أن تحققه في الحرب . ان انتصار اسرائيل على الأمة العربية والاسلامية هو حلم خرافة .

الحرب والسلم خياران غير متكافئين . ترفض الصهيونية السلام وهو طريق الحياة ، وتعمل للحرب وهي طريق الخراب وسبيل الدمار ، اذ بقي هذا طريقها الذي لا تحيد عنه مهما تغيرت أساليب الابرار ووجوه الاخراج .

اننا في المملكة العربية السعودية ، ونحن جزء من منطقة الشرق الأوسط ، نقف مع المجموعة الدولية نصرّاً على السلام العادل ونرفض الظلم والعدوان ، اننا نشجب اسرائيل الارهاب ، وصهيونية العدوان ، اسرائيل سارقة حقوق الشعب الفلسطيني ، المعتدية على المقدسات والممتلكات ، انها سبب المشاكل منذ

وجدت ، انها منبت عدم الاستقرار ، وفضاء الارهاب ، بجميع صورته وأشكاله وطرقه .
اننا نشجب كل ماتمثلته مخططاتها من جرائم ضد البلاد والعباد ، ونقف مع
اخواننا في فلسطين والبلاد العربية المحتلة الاخرى في تمسكهم بحقوقهم الكاملة .
ان ضمير العالم العربي والاسلامي ، بل الضمير العالمي الحرّ بأسره يشجب
ماتمثلته الصهيونية وعد وانها ويطالب بردعها .

(السيد الشهابي ، الملكة
العربية السعودية)

وقضية الشرق الأوسط ، موضوع معالجتنا الآن ، كثيرة الفروع ، عديدة الجوانب ، بعدد كثرة فروع وتعدد جوانب المخطط الصهيوني . ومن واجب المجموعة الدولية ، وفي مقدمتها الدول التي تدعم اسرائيل وتساندها في الباطل ، ان ا ارادت أن تنصحها ، أن تتخذ موقفا قويا من عدوانها ومن المشاكل التي خلقتها لشعوب المنطقة ودولها . وفي الأمم المتحدة ، لا بد لنا من مواجهة الموقف ، وأن تقوم الجمعية العامة والدول الأعضاء بالارتفاع الى مستوى مسؤولياتها . ولا بد من تطبيق مواد العقوبات الواردة في الميثاق على اسرائيل . ان ما ترتكبه السلطات الصهيونية ، خرقا للميثاق ككل يوم ، هو اضعاف للمنظمة واضعاف لمركز كل عضو فيها ، لأن قوة المنظمة قوة لكم ، وفي الاستخفاف بها ضياع لقوتكم الجماعية . ان العضو الذي يخرق الميثاق يحرم نفسه تلقائيا من حماية الميثاق ، ويتوجب أن يطبق بحقه ما نص عليه من العقوبات . فهل ستطبقون الميثاق ؟ هل سنحترم التزاماتنا تجاه الميثاق ؟ هل سنقوم بدورنا في ردع الطغيان الصهيوني كخطوة أولى في طريق السلام والاستقرار ؟ اني آمل ذلك .

السيد بابا جورجي (البانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الأحداث

التي جرت في الشرق الأوسط منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، تقدم مزيدا من الأدلة على أن هذه المنطقة منطقة من أخطر مناطق التوترات الحادة التي يتهددها خطر تحول النزاعات المحلية فيها الى صدامات أوسع نطاقا . وقد حدثت تطورات جديدة في النزاع العربي الاسرائيلي ذات عواقب خطيرة بالنسبة للشعوب العربية خاصة الشعب الفلسطيني وأصبح ذلك النزاع بالفعل أكثر المشاكل الاقليمية الحادا ، بما له من آثار خطيرة على الحالة الدولية بأسرها .

وقد ذكرت جمهورية البانيا الاشتراكية الشعبية دوما ، وأثبت الزمن صدق قولها ، الى أن السبب الجذري للحالة المتوترة والخطيرة في الشرق الأوسط هو التنافس بين الدولتين العظميين الرئيسيتين ، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، اللتين لجأتا الى كل الوان المناورات والتكتيكات والمكائد السياسية والدبلوماسية لكي تبعد كل

منهما الأخرى عن المنطقة وتفوز بوضع أفضل فيها . وقد أعلنت صراحة أن الشرق الأوسط يعتبر من مناطق " المصلحة الوطنية " لكل منهما .

ووراء التنافس القائم بين الامبرياليين في الشرق الأوسط يكمن البترول والوضع الاستراتيجي العسكري البالغ الأهمية للمنطقة . ولسنوات حتى الآن ، ما برحت الدولتان العظميان الرئيسيتان تتصادمان وتضعان الخطط وتدبران المؤامرات في العلانية وفي الخفاء لبحث أسباب الفرقة بين البلدان العربية وشعوبها لكي تحظيا بوضع مسيطر في تلك البلدان ، وتضعنا ايديهما على البترول العربي ، وتسيطر على الطرق البرية والبحرية والجوية التي تمر عبر هذه المنطقة وتربط القارات الثلاث . ومن ثم ، يأملان في تحقيق خططهما الرامية الى الهيمنة في سبيل بسط نفوذهما على مساحات شاسعة من الأراضي في آسيا وافريقيا وعلى المحيط الهندي والمحيط الهادئ وغير ذلك .

وتمثل السياسة التي تنتهجها الامبريالية الأمريكية في الشرق الأوسط جزءا من استراتيجيتها الشاملة التي ترمي الى السيطرة على العالم . وقد كانت وسوف تبقى دائما معادية للعرب ، لأن كل الخطط والاتفاقات التي سعت الى ابرامها ، ابتداء من خطة كيسنجر الى خطة ريفان ، ومن اتفاقية كامب ديفيد الى الجهود الحالية الرامية الى كامب ديفيد أخرى ، خدمت جميعها هذه الاستراتيجية بما يتفق مع تغير الظروف . فقد خدمت أهداف واشنطن التي ترمي الى بسط سيطرتها على المنطقة فضلا عن الأطماع الصهيونية لاسرائيل .

ان الدعم الشامل الذي تلقاه اسرائيل ، وتعزيزها عسكريا وسياسيا ، وتوسعها المستمر على حساب البلدان العربية عن طريق العدوان المتكرر ، واثارة الشوفينية المعادية للفلسطينيين والعرب في تلك الدولة العميلة والألعوبة في يد الامبريالية الأمريكية ، كل هذا يتماشى مع أهداف البرجوازية الاحتكارية الدولية ، التي تحرك الصهيونية وفق ما تتطلبه مصالحها الاستراتيجية .

ومازالت العجرفة الصهيونية ، تمضي بلا حدود ، بفض النظر عن اعلان خطط الانسحاب من لبنان . فهناك تهديدات جديدة ، ويجري الاستيلاء على الأراضي العربية

واحتلالها ويطرد السكان العرب من اراضيهم ، وتجرى أيضا عمليات ابادة جماعية لم يسبق لها مثيل ضد الشعب الفلسطيني .

لقد أدت الاتفاقات التي أبرمت مع اسرائيل الى اعطائها تفوقا عسكريا وسياسيا هائلا مكّنها من تعزيز سيطرتها على الأراضي العربية المحتلة ، أي الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان ومنطقة الحدود في الجنوب اللبناني ، والقدس وهلم جرا . ان اسرائيل تمتلك جيشا قوامه ٦٠٠ . ٠٠٠ جندي ، ناهيك عن قوات الاحتياط التي تصل الى ٣٢٨ . ٠٠٠ جندي وفقا لبعض التقديرات . ولديها أيضا ٤٠٠٠ دبابة و ٥٥٥ طائرة حربية ، قدمتها جميعا الامبريالية الأمريكية .

وفي ظل هذه الظروف ، وبعد أن تم تسليح اسرائيل تسليحا كاملا ، تبذل الولايات المتحدة الامريكية قصارى جهدها للتوصل الى كامب دافيد ثانيا ، بارسال وفود ومبعوثين على أعلى مستوى ينتقلون الى العالم العربي ومنه ، على أن يكون الاتفاق تحت ستار جديد هذه المرة . والهدف الأساسي لواشنطن هو تنفيذ الخطة المعادية للفلسطينيين الرامية الى انشاء اتحاد فيدرالي بين الأردن والفلسطينيين ، مما يؤدي الى القضاء تماما على الحق المشروع للشعب الفلسطيني في استعادة وطنه السليب . ان هذا يمكن أن ينهي الى الأبد استقلال الفلسطينيين ويضعهم تحت سيطرة الآخرين . ومن ثم ، فان ما يسمى بمعارضة الاسرائيليين لا جراء المفاوضات حتى الآن مع الوفد الأردني الفلسطيني وفقا للسيناريو المعتمد في واشنطن ، ليس الا أحد التكتيكات الرامية الى جعل سياسة " السلم من خلال المفاوضات " الأمريكية المؤيدة للصهيونية ، أكثر قبولا لدى الشعوب العربية . وترمي الدبلوماسية الأمريكية الى الحصول على أكبر قدر ممكن من الامتيازات من البلدان العربية في مقابل الضغط الذي تزعم أنها تمارسه لحمل اسرائيل على الاقتناع بالجلوس الى مائدة المفاوضات مع الوفد الأردني الفلسطيني المشترك برئاسة الأردن والذي توافق عليه الولايات المتحدة سلفا .

ان الخطط الأمريكية " لحل " مشكلة الشرق الأوسط ترمي جميعها الى الدفاع عن المصالح الامبريالية والصهيونية ، وتسعى الى خنق الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب

الفلستيني عن طريق المناورات الدبلوماسية والسياسية الجديدة لكي تدفن الى الأبد حقه غير القابل للتصرف في استعادة وطنه المحتل . كما ترمي تلك الخطط الى اقامة حدود أخرى أكثر أمنا لا سرائيل الكبرى دون التخلي عن شبر واحد من الأراضي المفتتصة . وما زالت الدولة العظمى الرئيسية الأخرى ، الاتحاد السوفياتي ، تشير الضجيج حول دعمها المزعوم لـ " اصدقاءها العرب " ، وأيضا عن " رغبتها المحمومة " في تقديس اسهامها الخاص لحل أزمة الشرق الأوسط . ان الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات يتبعون منذ زمن طويل نهجا سياسيا يتيح لهم الحصول على مواقع استراتيجية عسكرية طويلة الأجل في الشرق الأوسط . وهذه السياسة جزء من استراتيجيتهم الشاملة للسيطرة والهيمنة على العالم في تنافسهم مع الامبريالية الأمريكية . وهم يلجأون الى كل الوسائل لنشر وجودهم العسكري في المنطقة ولا يترددون في ركوب كل المخاطر ، حتى ولو كان ذلك على حساب مصالح الشعب الفلستيني والشعوب العربية الأخرى .

ويصورون أنفسهم على أنهم مقاتلون من أجل الوحدة بين الشعب الفلسطيني ومثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، رغم أنهم نسفوا هم أنفسهم وحدة هذا الشعب كما حدث بالنسبة للشعب اللبناني والشعوب العربية الأخرى . ان " الدعم " السوفياتي المزعوم للقضية الفلسطينية محكوم دائما بالمصالح الاستراتيجية لموسكو . والخطوة المعنوية بمؤتمر دولي لحل مسألة الشرق الأوسط أيضا والتي تدعو اليها موسكو باعتبارها السبيل الوحيد لحل الأزمة ، هي في الواقع محاولة لضمان المشاركة السوفياتية في الصفقات التي تقوم بها الدول الامبريالية بالنسبة للشرق الأوسط ، ولمواجهة سعي الولايات المتحدة للسياسات الامبرياليين الاشتراكيين السوفيات عن المخططات والمؤامرات التي وضعتها الولايات المتحدة مع الصهاينة الاسرائيليين .

وتؤكد جمهورية البانيا الشعبية الاشتراكية مرة أخرى من هذا المحفل ما قاله القائد الخالد للشعب الالباني الرفيق أنور خوجه :

" لا يمكن أن تحسم أزمة الشرق الأوسط من خلال خطة سياسية شاملة أو من خلال وساطة ومساعدة ، الدولتين العظميين الرئيسيتين بل على العكس من ذلك ، فهما تحاولان اطالة أمد هذه الأزمة على قدر الامكان ، لأنه بهذه الطريقة وحدها يمكنهما أن يحققا خططهما لتقويض دعائم حركات التحرر الوطني والاجتماعي للشعوب العربية ، ويضمنان أرباحا فاحشة من الاتجار في السلاح وبيعتان على سيطرتهم على استخراج النفط العربي وتجهيزه ، مما يعني استرقاق الشعوب العربية وقمعها واستغلالها . "

اننا نؤيد النضال البطولي القوي للشعب الفلسطيني ، ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن هذا الشعب سوف يحقق الفوز لأنه يناضل من أجل قضية عادلة تؤدي إلى استعادة وطنه الذي اغتصبه المعتدون الاسرائيليون . ان أزمة الشرق الأوسط لن تحل الا عندما يوضع حد للتأثير السياسي والاقتصادي والعسكري للدولتين العظميين الرئيسيتين والدول الامبريالية الأخرى ، وعندما يستعيد الفلسطينيون وطنهم ، وتعزز الشعوب

العربية الوحدة الحقيقية فيما بينها حتى تقاوم وتدحر ما تتعرض له من مؤامرات مظللة من جانب الدولتين العظميين الرئيسيتين والصهيونية . وان النضال القوى الحازم القائم على أساس الوحدة العربية الحقيقية هو الذى سوف يفضي بالشعوب العربية الى تحقيق النصر . ويتابع بلدنا باهتمام كبير وقلق عميق الأحداث في الشرق الأوسط ، ويهتم اهتماما عميقا بأن تجد المشاكل التي تعاني منها المنطقة طريقها الصحيح الى الحل ، أى أن يوضع حد لمأساة الشعب الفلسطيني ، وطرد الغزاة الاسرائيليين من الأراضي العربية المحتلة . وكل تطوير جديد لهذه الأزمة يعني التقدم في الخطط الاستراتيجية للأمريكيين والسوفييات والصهاينة في هذه المنطقة والمزيد من تفاقم الحالة السياسية في مناطق أخرى . وهذا بالتحديد ما نجم عن هذه الأزمة في البحر المتوسط حيث استفلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيياتي أحداث الشرق الأوسط من أجل تعزيز وجودهما العسكري البحري في هذه المنطقة كما يشهد على ذلك زيادة امكانياتهما العسكرية في أوروبا التي تزخر بقواعد برية وجوية جديدة ، وسعدد كبير من القذائف النووية الطويلة المدى والمتوسطة المدى . ويشهد على ذلك أيضا العمل على اشاعة القلاقل في البلقان وتصعيد التدخل في افريقيا .

السيد تسفتكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ما فتئت الحالة

في الشرق الأوسط تشكل قلقا متواصلا للمجتمع الدولي منذ أربعين عاما . وسعد الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، نلاحظ للأسف أن الشرق الأوسط بقى طوال هذه الفترة بؤرة لأكثر التوترات تفجرا . ورغم العديد من قرارات ومقررات المنظمة الرامية الى تحقيق تسوية سلمية وعادلة للأزمة في ذلك الجزء من العالم ، فان الحلقة المفرغة للأحداث المأساوية في الشرق الأوسط مازالت مستمرة . والتراخي في اتخاذ التدابير الحازمة التي يمكن أن تحقق حلا للنزاع ، يزيد يوما بعد يوم من تعقيد الحالة مع ما يترتب على ذلك من نتائج لا يمكن التنبؤ بها ، وتصبح التناقضات أكثر استعصاء على الحل .

ويرجع السبب الأساسي في هذه الحالة بغير شك الى سياسة اسرائيل العدوانية والتوسعية ، وهي سياسة تحظى بدعم ناشط من جانب قوى امبريالية معروفة تسعى الى

بسط سيطرتها الكاملة على تلك المنطقة الغنية بمواردها الطبيعية والتي تمثل أهمية حيوية من وجهة النظر الاستراتيجية . وهذه السياسة السبب الأساسي في معاناة الشعوب العربية ، وهي مصدر حالة التأزم التي يمكن أن تتدرج لتصبح حرباً عالمية . وكما هو معلوم تماما ، فان قضية فلسطين هي لب جميع المشاكل المعقدة في الشرق الأوسط ، وعملا بسياسة " القبضة الحديدية " ، ما فتئ المحتل الاسرائيلي يعيث فسادا في الأراضي العربية المحتلة . وهذه الأراضي مازالت هدفا للضم والاستعمار . وتعد اسرائيل صراحة عن عزمها على ضم الضفة الغربية وقطاع غزة ، ومازالت المحاولات الرامية الى تقسيم الجمهورية اللبنانية المستقلة ذات السيادة مستمرة ، حاكمة معها المزيد من سفك الدماء . وموجة الارهاب الآخذة في الانتشار في جميع ربوع الشرق الأوسط هي الشرة المرة لزعة الاستقرار في المنطقة .

ان الغارة الجوية على أراضي تونس ، وهي واحدة من آخر ما قامت به تل اببيب من أعمال حربية ، هي مثال نموذجي لارهاب الدولة ضد بلدان بأسرها . وهؤلاء الذين ينتهجون هذه السياسة يتحملون مسؤولية تحويل الشرق الأوسط الى ساحة معركة وعنّف ووزر الحكم على سكانه بالفقر والموت والدمار .

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن هذه المسؤولية تتقاسمها أيضا تلك الأوساط التي تعمل بسبب مصالحها العالمية الامبريالية على مساندة اسرائيل وامدادها بأحدث أنواع الأسلحة وتحريك المؤامرات للهيمنة على هذا الجزء من العالم . وأدت هذه المؤامرات الى فرض الأمر الواقع بشأن " الارتباط الاستراتيجي " بين اسرائيل والولايات المتحدة ، والذي تحوّل الى تحالف سياسي وعسكري يستهدف القضاء على استقلال شعوب ذلك الجزء من العالم وسيادتها .

ان المحاولات الرامية الى فرض اتفاقات وصفقات منفصلة بهدف عرقلة التسوية العادلة والشاملة للحالة في الشرق الأوسط تتعارض ومصالح الشعوب العربية . وهذه الجهود جزء من استراتيجية التحالف الامبريالي الذي يستهدف القضاء على حركة التحرير

الوطنية الفلسطينية بغية ازالة قضية فلسطين من جدول الأعمال وفرض الاستسلام على الدول العربية . ولكن لا يخفي على أحد أن هذه الطريقة لا مستقبل لها وهي محفوفة بالخطـر . وقد أثبتت صدق ذلك الأحداث المفجعة التي أعقبت صفقة كمب دايفيد . ومن المؤكد أن أى صفقات جديدة من هذا النوع ستؤدى الى نتائج مفعجة بدرجة أكبر .

والمجتمع الدولي على حق عندما يشعر بالجزع ، ان أن الحالة في الشرق الأوسط بالغة الخطورة . فالمصالح الحيوية لشعوب المنطقة ، وكذلك مصالح السلم والأمن العالميين تقتضي من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تبذل قصارى جهودها لازالة هذا المصدر الدائم لأخطار الحرب * .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

وهناك سبيل وحيد لتسوية هذه المشكلة الدولية الصعبة والمعقدة بكل ما فيها من جوانب متشابكة ومترابطة وهذا السبيل هو تضامر جهود جميع الاطراف المعنية من اجل التسوية السياسية الشاملة للحالة في الشرق الاوسط على اساس واقعي وعادل . وقد اعلن السواد الاعظم من الدول الاعضاء في الامم المتحدة تأييده لهذا النهج . ويظهر توافق الآراء الدولي الواسع النطاق بشأن هذه المشكلة في العديد من القرارات والمقررات التي اتخذتها المنظمة العالمية ، وساكفي بالاشارة الى القرار ٥٨ / ٣٨ جيم . وهناك توافق آراء ايضا في القرارات التي اتخذت في اجتماع القادة العرب المنعقد في ناس في ايلول / سبتمبر ١٩٨٢ ومن القرارات التي اعتمدها بلدان عدم الانحياز في الاعلان السياسي للواندا بتاريخ آيار / مايو ١٩٨٥ ، هذا بالاضافة الى موقف بلدان معاهدة وارسو الذي اعربت عنه في اعلان صوفيا في تشرين الاول / اكتوبر الماضي .

وقد رحب المجتمع الدولي باهتمام كبير وانتباه خاص بالاقتراح السوفياتي المؤرخ في ١٦ تموز / يولييه ١٩٨٤ . واعلنت جمهورية بلغاريا الشعبية ، شأنها في ذلك شأن بلدان اخرى كثيرة ، تأييدها لهذه الاقتراحات التي نرى فيها برنامجا متوازنا وواقعيًا للتسوية الشاملة للصراع في الشرق الاوسط .

ونحن نرى ان اى حل لمشكلة الشرق الاوسط يجب ان يستند الى المبادئ المعترف بها بوجه عام والمتمثلة في عدم السماح بضم اراضي الغير عن طريق العدوان . وهذا يعني انه يجب على اسرائيل ان تسحب قواتها من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، مصفاة خاصة مرتفعات الجولان والضفة الغربية للاردن بما في ذلك القدس ، وقطاع غزة والاراضي اللبنانية في جنوب لبنان ، وان تزيل المستوطنات التي انشأتها في هذه الاراضي . والضمان الحقيقي لحق جميع الدول ، بما في ذلك اسرائيل ، من الوجود في كنف الامن والاستقلال وفي ظل ظروف المعاملة المتبادلة الدقيقة ، يعتبر شرطا هاما للتسوية السلمية للصراع . ويعتبر اعداد واعتماد ضمانات دولية للتسوية السلمية عنصرا بالغ الاهمية في هذا الصدد . والاداة المناسبة لهذا الغرض والتي تتيح تحقيق هذه الظروف وتضطلع

هذه الجادى في شكل ملموس هي المؤتمر الدولي الذي يعقد تحت اشراف الامم المتحدة وتشارك فيه جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . كذلك فان اشتراك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية اللذين يلعبان ، لاسباب تاريخية دورا هاما في مسائل الشرق الاوسط يمكن ان يساهم اسهاما كبيرا في نجاح ذلك المؤتمر .

ومن المناسب ان نعلن هنا ان الوقت قد حان لارغام اسرائيل تمشيا مع المادة ٢٥ من الميثاق على تطبيق قرارات مجلس الامن التي تجاهلتها حتى الان لاسباب لا تخفى على احد . ومن الواضح ان هذا الوضع لم يعد محتملا لانه يقوض اساس المنظمة العالمية ومن واجب الدول الاعضاء في الامم المتحدة وفي مجلس الأمن ، وهو الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صيانة السلم والامن الدوليين ان تعمل بنشاط لضمان وضع حد لسفك الدماء في الشرق الاوسط .

وجمهورية بلغاريا الشعبية ، التي تقع جغرافيا على مقربة من الشرق الاوسط ، تشعر بقلق خاص بشأن مشاكل تلك المنطقة . وقد بذلت في حدود قدرتها كل جهد للمساعدة في ضمان التوصل الى حل سلمي منصف . وأود ان اؤكد لوفود جميع الدول الاعضاء في المنظمة ان بلادى ستواصل في المستقبل مد يد التعاون لجميع العاملين من اجل ارساء سلم دائم في الشرق الاوسط ، تحلم به شعوب المنطقة منذ زمن طويل .

السيد د جودى (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) . هناك ازمة

مستمرة في الشرق الاوسط ، تبعث تطوراتها ومظاهرها المفجعة على القلق الدائم للمجتمع الدولي بوجه عام ولهذه الجمعية بوجه خاص . وفي الوقت الحالي توجد في هذا الجزء من العالم موجة متصاعدة من العنف ، وتتزايد حدة التوتر ، وكلاهما خطر على السلم والامن الدوليين . لقد كان الشرق الاوسط في الطاغى ، ارض تسامح وحسن جوار وجوار متحضر ، واصبح اليوم مسرحا لصراع لم تعد له حدود جغرافية ، وذلك بحكم طبيعته وطبيعة الطرف الرئيسي فيه . فهو يتمثل في نظام يلجأ بصورة منتظمة الى الارهاب ويمارس بشكل منهجي اعمال

العنف ويتبع خطة معقدة للضم والتوسع، ويجعل العدوان سياسة مؤسسية، يقيم عليها وحدها علاقاته مع دول المنطقة.

وفي الشرق الاوسط ما فتى الشعب الفلسطيني منذ اربعة عقود يعاني من اهوال الاحتلال والنفي، واليوم اصبح وجوده معرضا للخطر. فعلى ارضه تستمر وتتطور سياسة منهجية للاستعمار ومصادرة الملكية، ترمي الى تفريغ الاراضي العربية من سكانها الاصليين وتحويلها الى ارض صهيونية تمهيدا لضمها في نهاية الأمر، وذلك عن طريق غرس المستوطنات الجديدة ونقل المستوطنين الجدد ومصادرة الاراضي العربية وارهاب ملاكها الفلسطينيين. تلك السياسة التي تشكل انتهاكا سافرا لاتفاقية جنيف ولقواعد الحرب، يتم انتهاجها عن طريق ممارسة الابادة الجماعية الحقيقية ضد الشعب الفلسطيني الذي يواصل مقاومته لسياسة الامر الواقع والارهاب ويخوض داخل الاراضي المحتلة نفسها كفاحا يثير بتصميمه وحججه دهشة المحتل نفسه.

وقد اعرب هذا الشعب عن عزمه على الكفاح من اجل استعادة حقوقه الوطنية المفتصبة والعودة الى ارضه وبناء دولته المستقلة فيها. وهكذا فان الشعب الفلسطيني يقاوم تنفيذ مخططات السيطرة للقادة الاسرائيليين.

والعدوان الصهيوني المسلح على تونس، وهو العدوان الذي ادانه مجلس الامن بشدة والذي يشكل جزءا من السياسة المعلنة للقادة الصهاينة لنشر تهديداتهم واعتداءاتهم في منطقة البحر المتوسط، يبين مرة اخرى ان النظام الاسرائيلي مستعد في سبيل تحقيق اغراضه لأن يدوس بالاقدام قواعد القانون الدولي والبادئ التي تقوم على اساسها منظمنا. والغارة التي وقعت على ارض المغرب العربي تشكل تصعيدا للاستفزاز، وتوسيعا خطيرا لنطاق العدوان الاسرائيلي، لهما آثار خطيرة على السلم والامن الدوليين. والواقع ان منطقة البحر الابيض المتوسط باكملها اصبحت الان هدفا لبعث جديد وخطير لسياسة العدوان الاسرائيلي.

وفي مرتفعات الجولان التي سعى النظام الصهيوني لضمها بعمل من اعمال القرصنة رفضته الجمعية العامة ومجلس الامن ، يتعرض السكان العرب السوريون يوما بعد يوم لاعمال الاستغزاز بتدابير تعسفية جديدة ترمي الى تقويض هويتهم وقيمهم ولا رغامهم على التخلي عن جنسيتهم .

ولا تعرف سياسة العنف والمغامرات الاسرائيلية حدودا جغرافية . ولسنا بحاجة لان نذكر بان تدمير مفاعل تموز النوى ، الذي كان يخضع لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . والتهديدات الموجهة الى لبنان والاردن وسوريا وانتهاك وحدة اراضي الدول العربية المجاورة وقرار ضم القدس - كل هذه الاعمال كانت جزءا من استراتيجية المغامرة والارهاب التي تتفق تماما مع السياسة الصهيونية الاجمالية التي تتمثل في تصفية جميع انواع المقاومة العربية والفلسطينية وسط سيطرة اسرائيل على المنطقة باكملها .

لقد تمكنت الجمعية العامة منذ اكثر من عقد من الزمان من تحديد السبب الرئيسي لمشكلة الشرق الاوسط وقد طرحت عناصر الحل .

وقد اعترفت هذه الجمعية رسميا واعادت التأكيد بانتظام طوال السنوات الماضية بأن قضية فلسطين هي جوهر الصراع في الشرق الاوسط وان احلال السلام في المنطقة يعتمد على استرداد الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف وانسحاب اسرائيل الكامل دون قيد او شرط من جميع الاراضي العربية المحتلة .

وفي عام ١٩٨٣ ، اتخذت خطوة هامة جديدة على الطريق المؤدى الى السلام باعتماد الجمعية قرارا يطالب بعقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط تشترك فيه جميع اطراف الصراع على قدم المساواة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

وقد رد الزعماء الصهاينة على هذه المبادرة الجديدة ، كما ردوا على جميع مقترحات السلام السابقة ، بارتكاب اعمال عدوان جديدة ضد الدول العربية وتصعيد عدوانهم على سكان الاراضي العربية المحتلة واطلاق العنان لسياساتهم لاضفاء الطابع الصهيوني على هذه الاراضي .

وينبغي للمجتمع الدولي في مواجهة تردى الحالة في الشرق الاوسط وتصميم الزعماء الاسرائيليين على مد عدوانهم وتهديداتهم الى اجزاء اخرى من العالم العربي ، مما يؤدي الى مواجهة شاملة لا تعرف عواقبها ، ان يكثف ويضاعف من جهوده من اجل انها انتلال الاراضي العربية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة بالكامل ، بما فيها حقه في تقرير المصير وحقه في العودة الى اراضيها وانشاء دولة مستقلة في فلسطين .
ونأمل ان ترتفع هذه المنظمة ولا سيما مجلس الامن ، في هذه الذكرى الاربعين للامم المتحدة التي اكدت فيها جميع الامم من جديد تمسكها بالقوى بمبادئ الحرية والعدالة الى مستوى مسؤولياتها ويحققا العدالة للشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل استرداد حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف .

السيد مطر (الصومال) : ان احدى نواحي التحدي لاحتفالنا بالذكرى الاربعين هي الوجود المستمر ، في جدول اعمال الجمعية العامة ، لعدد من القضايا المتعلقة دون حلول والتي ظلت تستحوذ على الاهتمام الدولي طوال عمر الامم المتحدة . ومن تلك القضايا ، بالطبع ، قضية الشرق الاوسط . وفي خلال الاربعين سنة الماضية ، اثارنا مشاكل المنطقة وتوترا وعنفا مزمين واربعه حروب رئيسية . وحيث ان العنف ظل نشطا ولا يزال يهدد السلم والامن الدوليين ، علينا ان نسأل انفسنا : ماهي الدروس التي يمكن ان نتعلمها من خبرة الاربعين سنة الماضية ، وكيف يمكن تطبيق هذه الدروس على الجهود الجديدة الرامية الى ازالة هذا الوضع الخطير ؟

ومن المؤكد ان الآثام التاريخية التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني ينبغي ان تزال وان يتم الوفاء بالمتطلبات الوطنية الفلسطينية ، فقد اثبت الشعب الفلسطيني انه لن يسمح مطلقا بانكار وجوده او حقه غير القابل للتصرف في اقامته ولته . وعلاوة على ذلك ، هناك اعتراف واسع النطاق بشرعية كفاحه .

ومن الواضح انه لا يمكن تحقيق سلم عادل وديمقراطي ومن المشاركة الكاملة والمتساوية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في اية مفاوضات لتسوية مشكلة الشرق الاوسط .

وقد ظل جليا ان السلم والامن لا يمكن تحقيقهما عن طريق السياسات التوسعية وسياسة الضم والاحتلال والعدوان التي تتبعها اسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والدول العربية .

ان الغالبية العظمى من الدول الأعضاء تدرك هذه الحقائق ، كما ان فهمها وقلقها ينعكسان في كثير من قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . ومن سوء الطالع ان هناك افتقارا للإرادة السياسية لتنفيذ هذه القرارات . كما انه ليست هناك رغبة فعلية وليست ذات شأن لانتهاك اسرائيل لمبادئ القانون الدولي واهداف ومبادئ المنظمة الدولية التي اوجدته .

ان قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ١٩٦٧ و ٣٣٨ (١٩٧٣) يعززان الهدأ القاسمي بعدم السماح بحيازة الاراضي بالقوة ويدعون الى استرداد الاراضي العربية المحتلة . وكما نعلم ، فان موقف اسرائيل تمثل في اعلان الضم الكامل للقدس الشريف ، ومرتفعات الجولان السورية ، والشروع في عملية للضم التدريجي للضفة الغربية وقطاع غزة . وهناك ادانة واسعة النطاق وقوية لتلك العملية التي تجرى عن طريق توسع الاستيطان الاسرائيلي ، ومحاولة ارساء تغييرات ديمغرافية واتباع سياسات الاحتلال القمعية القائمة على بث الرعب . ومما لا شك فيه ان جميع هذه السياسات تؤدي الى انتهاكات فاضحة لحقوق الانسان وللمبادئ ميثاق الامم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة التي تشكل اسرائيل طرفا فيها .

وربما لا يكون هناك توافق دولي في الآراء أكثر وضوحا من توافق الآراء الذي يضع انكار الحقوق الفلسطينية في جوهر الصراع في الشرق الأوسط . بيد أن اصرار اسرائيل على انكار هذه الحقوق بل وانكار وجود الشعب الفلسطيني لا يزال يشكل العقبة الرئيسية في سبيل تحقيق السلم في الشرق الأوسط .

ان المجتمع الدولي لم يعد يتشكك في دافع فزو اسرائيل الوحشي فير المبرر للبنان أو احتلالها المستمر للأراضي اللبنانية . فهذه الاعتداءات جلبت هواقب وخيمة على سلم لبنان واستقراره ، والتي من أهدافها القضاء على القومية الفلسطينية والهوية الفلسطينية والشعب الفلسطيني بوصفه كيانا قوميا . ان الفرور الذي تمثل في تجاهل سيادة الدول وسلامتها الاقليمية في لبنان قد تجلى مرة أخرى في الهجمة الارهابية التي شنتها اسرائيل مؤخرا على تونس . ان على الدول الأعضاء أن تنظر بأكبر قدر من القلق في هذه المحاولات الرامية الى ابطال مقررات الأمم المتحدة المتعلقة بالحقوق الفلسطينية وانتهاكات القانون الدولي من جراء هذه العمليات .

ولتسمحوا لي بأن أوضح الآن اعتقاد حكومتي بأن الارهاب بجميع أنواعه - من جانب الأفراد أو الدول - أمر يؤسف له وفيه مجد . اننا ندعو جميع الأطراف المعنية الى انهاء سلسلة الارهاب التي فالبا ما يبروح ضحيتها أشخاص أبرياء . بيد أن اسرائيل تقع على عاتقها مسؤولية كسر حلقة العنف وتمهيد طريق السلم .

ان اطار التسوية العادلة والشاملة والدائمة لمشاكل الشرق الأوسط حددته قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، ومقترحات مجموعة دول عدم الانحياز وخطة السلام العربية التي اعتمدت في فاس . وترى حكومتي أن العمدل والسلم يمكن تحقيقهما في الشرق الأوسط وفقا للأسس التالية :

أن تترجم الى الواقع حقوق الشعب الفلسطيني فير القابلة للتصرف في العودة الى دياره وممتلكاته وتعويض من لا يرفب منه في العودة وممارسة حق تقرير مصيره باقامة دولة في فلسطين ، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في أية مفاوضات لتسوية مشكلة الشرق الأوسط على قدم المساواة

وأن تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف ، وهي مدينة مقدسة في الاسلام والمسيحية بنفس القدر الذي تقدر في اليهودية - وضمان حق جميع دول المنطقة في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها .
اننا نرى أن هناك حاجة ماسة لقيام مجلس الأمن بممارسة مسؤوليته تجاه تعزيز السلم في الشرق الأوسط عن طريق اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قراراته المتعلقة بهذه المسألة . كما تحث المجلس أيضا على وضع أحكام محدودة تتصل بالحقوق الوطنية الفلسطينية وفقا لتوصيات الجمعية العامة .

ان وفد بلادى يرحب بالتأييد المتعاضم لعقد مؤتمر سلام دولي بشأن الشرق الأوسط باشراف الأمم المتحدة . لقد آن الآوان لعقد مؤتمر كهذا ونحن نأمل في أن يتم ذلك بأسرع ما يمكن . لأن الوقت ليس في صالح السلم في الشرق الأوسط ، فعناصر المجابهة والنزاع المستمرين والمتصاعدين تتعرض في جو الاحباط والمرارة التي يشعر بها ، بل يعيش فيها ، الجيل الجديد من أبناء الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة والمولودين منهم في المنفى ، وفي التصلب المتعمق والكراهية والتعصب من جانب اسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني .

ان البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط يجب أن تقوم به جميع الأطراف المعنية بتصميم مجدد وبايمان جاد بعدم جدوى العنف المتواصل وبرؤية واضحة لفوائد السلم .

السيد أردينشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نوه

الأمين العام في تقريره الى الجمعية العامة بتاريخ ٢٢ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ الى ما يلي :

" مازال البحث عن تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط عزيزا ، ومازالت الحالة في الشرق الأوسط فير مستقرة " . (A/40/779 و Corr.1 ، الفقرة ٣٣)

واسباب هذه الحالة معروفة جيدا . وهي تكمن في سياسة اسرائيل فسي العدوان والضم ضد الشعوب العربية . والواقع ان اسرائيل ، في تحديها للقرارات العديدة لمجلس الأمن والجمعية العامة ، تواصل احتلال الأراضي العربية واتخاذ خطوات جديدة لضمها ، الأمر الذي يؤدي الى تغيير الطابع الديموقراطي والاقتصادي لتلك الأراضي . ومن الحقائق ايضا انه نظرا لسياسة اسرائيل فير الانسانية يحرم الفلسطينيين وفيهم من العرب في الأراضي المحتلة من الحماية القانونية وفيهم ما ويصبحون ضحايا لتشريعات قمعية ، بما في ذلك الاعتقالات الجماعية والتعذيب وهدم المنازل وطرد السكان من ديارهم - وهي اعمال تشكل انتهاكات صارخة لحقوق الانسان الأساسية . فضلا عن ذلك ، اصبح توسيع المستوطنات الاسرائيلية فيير الشرعية ، ممارسة يومية لقوات الاحتلال . وما زال الشعب العربي الفلسطيني لاجئا في وطنه .

ونظرا لثقة اسرائيل من افلاتها من العقاب على افعالها ، تصر على ممارسة سياسة الارهاب والعنف كما تجلى في القصف الوحشي الاخير لمقر منظمة التحرير الفلسطينية في ضواحي تونس . ومرة أخرى اثبت هذا العمل الاجرامي ان الاعمال الطائشة للدوائر الحاكمة في اسرائيل محفوفة بخطر انتشار الصراع الى مناطق أخرى . ولا يمكن لهذا السلوك الاسرائيلي الصلف ان ينفصل عن الدعم الذي لا يعرف الحدود والمساعدة العسكرية والمالية الهائلة التي تتلقاها من الولايات المتحدة . وبالتالي لم يكن من قبيل المصادفة ان الجمعية العامة في دورتها الاخيرة اشارت عن حق الى ان :

" من شأن الاتفاقات المعقودة بين الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بشأن التعاون الاستراتيجي ، والتي وقعت في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ بالاضافة الى الاتفاقات التي ابرمت في هذا الصدد ، ان تشجع اسرائيل على مواصلة سياساتها وممارساتها العدوانية والتوسعية " . (القرار ١٤٦/٣٩ ألف ، الفقرة ١٠)

ويمكن للمراء أن يضيف هنا انه ينبغي ان ينظر الى " التعاون الاستراتيجي " الامريكي الاسرائيلي في الاطار الأوسع " للمصالح الحيوية " الامريكية في تلك البقعة من العالم .

وتؤمن حكومتي ايمانا راسخا بأن التسوية العادلة الدائمة لمشكلة الشرق الأوسط يمكن ، بل ينبغي ، ان تتأتي عن طريق وسائل سلمية تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع بلدان المنطقة . وينبغي ان تكون هذه الوسائل شاملة من حيث الطابع ، فقد أوضحت عملية الشرق الأوسط بطريقة مقنعة فشل سياسة الصفقات المنفصلة والتسويات الانفرادية .

ويصبح من الملح بصورة متزايدة أن تعمل جميع الدول باتساق وفقا لقرارات الأمم المتحدة ، وأن تمارس ضغطا فعالا على اسرائيل حتى لا يسمح لها بعد الآن بأن تتحدى مطالب المجتمع الدولي . وتهتدى بلادى بقرارات الأمم ذات الصلة نصا وروحا ، ولا تقيم روابط دبلوماسية أو عسكرية أو اقتصادية مع اسرائيل .

ويؤكد وفدى من جديد موقفه الراسخ من أن التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن تركز على الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك القدس الشرقية ، وضمنان الحقوق فير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة خاصة به ، وحق جميع الدول في المنطقة في أن تتمتع بالاستقلال والتنمية .

ونرى أن المكان المناسب لتسوية شاملة هو مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط ، بمشاركة جميع أطراف الصراع على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

ولا يساورنا شك في أن الأمم المتحدة التي شاركت في هذه القضية منذ الأيام الأولى لوجودها ، لها دور هام تضطلع به في السعي من أجل تسوية دائمة للمشكلة .

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

كرست الأمم المتحدة منذ انشائها وقتا وطاقة لمشاكل الشرق الأوسط يفوق ما كرسته لأية قضية دولية أخرى . وما من قضية أخرى في التاريخ المعاصر قد نوقشت بهذه الاستفاضة وجرت المداولات بشأنها بصورة شاملة مثل هذه القضية . بيد أنه كما يلاحظ الأمين العام في تقريره الحالي :

" مازال البحث عن تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط عزيزا وما زالت

الحالة في الشرق الأوسط فير مستقرة " . (A/40/779 و Corr.1 ، الفقرة ٣٣)

ولا بد أن يعتبر عدم استتباب السلم في المنطقة خطرا جسيما على السلم والأمن الدوليين ، لأنه أدى في الماضي القريب الى نشوب خمسة حروب مدمرة فير

حاسمة . وبالتالي فاننا مطالبون مرة أخرى بالاعلان عن موقفنا بشأن بند جدول الأعمال المعنون " الحالة في الشرق الأوسط " . لأنه بدون ذلك الاعتبار قد ن فقد الاحساس بالحاجة الملحة الى السعي لتسوية سلمية ، مما يؤدي الى استمرار توقف السعي الى الشروع في عملية سلام وهو ما قد يبلغ ذروته في مواجهة عنيفة أخرى . ومن ثم يتحتم على هذه الجمعية أن تظل يقظة للتطورات في المنطقة ، عاملة على مواصلة مساعيها لا لتماس حل دائم للمشكلة .

وتعتبر مشكلة الشرق الأوسط نتيجة مباشرة لظلم تاريخي تمثل في زرع دولة اسرائيل في أرض فلسطين الواقعة في قلب العالم العربي . وفي حين أدى انشاء اسرائيل الى عودة بعض الأجانب مما يسمى " بالشتات " ، فقد أدى الى نوع آخر من " الشتات " للشعب الفلسطيني الذي اقتلع بلا شفقة من وطنه الذي عاش فيه لقرون عديدة . وما نواجهه اليوم هو حالة مجحفة تماما نجمت عن السياسة المستمرة التي تنتهجها اسرائيل للعدوان والاحتلال والتوسع . لقد ارتكبت اسرائيل العدوان ضد كل جيرانها ، واتضح أن سياساتها توسعية ، وهي تمعن في احتلالها غير المشروع للأراضي الفلسطينية والعربية . وقد تعرض سكان الأراضي المحتلة لأسوأ أشكال القمع والاضطهاد .

ورغم النداءات المتكررة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن . رفضت اسرائيل الجلاء عن الأراضي المحتلة . وجميع الجهود المبذولة من أجل اقرار العدالة للشعب الفلسطيني الذي يتعرض للمعاناة ، ورفضتها اسرائيل في تحد صارخ لسلسلة من الادانات من جانب المجتمع الدولي . وفي مواجهة تعاضم توافق الآراء العالمي تأييدا للقضية العربية والفلسطينية ، كثفت اسرائيل مؤخرا سياستها القائمة على العدوان والاستيطان في المشروع بل والضم . وسعت الى تغيير وضع الأراضي المحتلة ، وخاصة مدينة القدس الشريف . وتمعن اسرائيل في عجرفة القوة التي تراودها ، بتأييد ودعم من حلفائها والمتواطئين معها ، وتشعر أنها آمنة فهي تحديها للإرادة الدولية .

لقد اعترف عالميا بأن قضية فلسطين لا تزال جوهر مشكلة الشرق الأوسط . وبالتالي ، ليس من المعقول أن نتوخى تسوية دون استعادة الشعب الفلسطيني لحقه فير القابل للتصرف في أن تكون له دولته . وهي قضية حظيت بتأييد عالمي مطلق . ولكن يستمر تصلب اسرائيل في رفض قبول ذلك الواقع . بل انها تواصل السعي الى تنفيذ مخطط لتصفية الشعب الفلسطيني ، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد .

وتعتبر أعمال القمع والهمجية التي تقوم بها اسرائيل في الأراضي المحتلة ضد الفلسطينيين مثلا صارخا للارهاب الصادر عن الدولة . ويجب أن يكون من الواضح بصورة جلية لاسرائيل انه لا يمكن للقوة الغاشمة مهما بلغت أن تخاهي الروح البطولية التي يبديها الشعب الفلسطيني من أجل الحرية ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية التي تحظى باعتراف واسع النطاق على المستوى الدولي لا يمكن اسكاتها . ومن الغريب حقا ان اسرائيل لم تدرك ذلك . ومن ثم فكلمنا سارعت اسرائيل بذلك الاعتراف كان هذا أفضل لآفاق السلم في الشرق الأوسط . وقد تناول وفدى بأسهاب قبل أيام قليلة قضية فلسطين ليؤكد أن أي حل شامل يجب أن يضع في اعتباره بصورة كاملة قضية الفلسطينيين .

لقد قدمت بعض البلدان أو مجموعات البلدان في السنوات الأخيرة عددا من الاقتراحات الرامية الى حل مشكلة الشرق الأوسط ، وأبرزها هو مشروع السلام العربي الذي اعتمده مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس في ٩ أيلول / سبتمبر ١٩٨٢ . ويؤيد وفدى هذا الاقتراح بوصفه أساسا سليما لاجلال السلم في المنطقة . وفي حين حظى مشروع السلام العربي بتأييد هذه الجمعية بوصفه :

" مساهمة هامة تجاه تحقيق سلم شامل وعادل ودائم " . (القرار

١٤٦/٣٩ ألف ، الفقرة ٤)

فان الاقتراحات الأخرى المقدمة من الدولتين العظميين الرئيسيتين لم تلق تأييدا لأنها ، بحكم التعريف - كانت تقييدية بمعنى أنها لا تتجاوز ما تمليه مقتضيات المصالح القومية الاستراتيجية لهاتين الدولتين* .

بيد أننا نشاطر الأمين العام ادراكه انه :

" على الرغم من أن تلك المقترحات غير مقبولة حتى الآن لطرف أو آخر من الأطراف المعنية لأسباب شتى فانها تتضمن جميعا عناصر هامة يمكن أن تسهم في وضع نهج عام " . (A/40/779 و Corr.1 ، الفقرة ٣٨)

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ساري (السنغال) .

وفي هذا الصدد ، نود أن نلاحظ أن مبادرة السلم التي قدمها مؤخرا الملوك الحسين عاهل الأردن والتي تستند الى اتفاق بينه وبين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية تتسم بأهمية خاصة من حيث انها تصدر عن طرفين معنيين مباشرة بالصراع .

لقد رأيت بنغلاديش على تأكيد اقتناعها الراسخ بأن أي جهد مجد لاحتلال السلم في المنطقة يجب أن يستند الى حل شامل للمشكلة . ونظرا لأن السلم كل لا يتجزأ ، فلا يمكن تحقيقه بادامة الظلم . ومن المتعين مواءمة مصالح جميع الأطراف وحقوقها بنهج محايد ورشيد . ونعتقد انه يمكن تطبيق هذا النهج بصورة مثلى في سياق مؤتمر السلم الدولي المقترح المعني بالشرق الأوسط . ونحن نؤيد في هذا الصدد الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره بأن دور الأمم المتحدة ، لاسيما مجلس الأمن ، بحاجة الى تنشيط ، وهناك أسباب وجيهة لمثل هذا التحرك .

أولا ، توضح التطورات الأخيرة عقم جهود السلم المتوانية التي تبذلها الدول الكبرى ، ويزيد الافتقار الى نهج شامل من اضعاف هذه الجهود . وثانيا ، للأمم المتحدة سجل طويل العهد لصيانة السلم في الشرق الأوسط . وتضطلع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين بدورين لاغنى عنهما . ولا تزال الأعمال التي تنفذها وكالة الأمم المتحدة لاثبات وقف إطلاق النار في الشرق الأوسط (الأونروا) قيمة للغاية . ولا يرقى الشك الى الطابع الحاسم الذي يتسم به دور الأمم في الشرق الأوسط . وثالثا ، توفر الأمم المتحدة محفلا متاحا وجاهزا يمكن في اطواره دفع عملية التفاوض الى الامام بواسطة بعض المتحاورين في مرحلة أولية ، اذا اقتضى الأمر .

وما فتئ المجتمع الدولي يشهد منذ ما يربو على ثلاثة عقود معاناة الملايين في الشرق الأوسط ، لاسيما الفلسطينيين ، وهم أمة مشردة مازالت قضيتها لب المسألة بلاريب . وحدد المجتمع الدولي أيضا الطرف المتعنت وأدان مرارا أعماله الفادرة . كما حددت الطرائق العامة لعملية السلم . ومع ذلك لم يحرز تقدم حقيقي صوب السلم في الشرق الأوسط ، مما يثير فيما يبدو شعورا عميقا بالاستياء والاحباط ، على وجه الخصوص في هذه المناسبة الواعدة ، مناسبة الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، وفي هذه المناسبة نسعى

الى اعادة تأكيد أهمية هذه الهيئة العالمية لقضية السلم ، وثمة ضرورة ملحة للقيام بتحريك ايجابي لتحقيق تقدم حقيقي في عملية التفاوض ، ويجب أن نكافح في سبيل تحقق هـذا الهدف . وينبغي لعملنا الحاسم أن يتجاوز التصريحات الروتينية التي رأبنا على الادلاء بها مرارا وتكرارا على مر السنين ، بحيث يمكن الشروع في عملية السلم في الشرق الأوسط التي تمس الحاجة اليها .

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بقلق متزايد

نعلم مرة أخرى اليوم أن الصراع في الشرق الأوسط، ولبه هو قضية فلسطين ، لا يزال واحدا من أخطر وأدوم مصادر التوتر في العالم ، فهو لا يشجع عدم الاستقرار في المنطقة نحسب، بل يعرض أيضا للخطر السلم والأمن الدوليين . وبالتالي ، فان التوصل الى حل لهـذا الصراع أمر حيوي لكل الأطراف المعنية مباشرة، وبالمثل هو في صالح الأمم جميعا .

ان موقف بولندا فيما يتعلق بالصراع في الشرق الأوسط قد أعلن في مناسبات مختلفة وفي محافل شتى ، من بينها بالطبع الجمعية العامة، وخالصته هو اقتناعنا العميق بأن الحل الفعلي يجب أن يفي بمعايير ثلاثة أساسية هي العالمية والعدالة والدوام . وقد أوضحت التجربة أن أية حلول لا تأخذ في الحسبان بصورة كاملة تلك المعايير محكوم عليها بالفشل .

ان سلامة هذا التقييم قد ظهرت جليا في بيان الأمين العام في افتتاح المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في ١٩٨٣ في جنيف . وقال الأمين العام في بيانه ضمن جملة أمور :

" لقد أسفرت الجهود الدؤوبة المستمرة التي بذلتها المنظمة عبر السنين عن توافق في الآراء على الأقل حول العناصر الأساسية اللازمة لتسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط . ولا بد من أجل التوفيق بين تطلعات جميع الأطراف المعنية ومصالحها الحيوية، أن تستوفي هذه التسوية الشروط التالية : انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة، واحترام سيادة كل دولة في المنطقة وسلامتها أراضيها واستقلالها السياسي والاعتراف بها وبحقها في العيش بسلام داخل

حدود آمنة ومعترف بها في مأمن من التهديدات أو أعمال القوة ؛ وأخيراً، إيجاد حل عادل لمشكلة فلسطين يقوم على الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك تقرير المصير " . (A/CONF.114/42 ، المرفق الأول ، الفقرة ٧)

ان رأينا المدروس أن العقبة الرئيسية أمام إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط تتمثل في استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي العربية التي استولت عليها خلال الأعمال العدائية التي وقعت عام ١٩٦٧ ومنعها الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف .

ان ضم القدس الشرقية، ومد نطاق التشريعات والولاية القضائية والادارة الاسرائيلية الى مرتفعات الجولان السورية، وغزو لبنان وما تلا ذلك من تدخل مستمر في شؤونه الداخلية، كلها شواهد ثابتة على السياسة الاسرائيلية البغيضة غير المثمرة القائمة على التوسع والعنف استنادا الى قوتها العسكرية التي تبدو كما لو كانت لا تقهر لأنها تحتمي خلف درع تحالف إسرائيل الاستراتيجي مع الولايات المتحدة .

ولسنا بحاجة الى القول بأن هذه السياسة قد نفذت في ازدراء كامل لمبادئ القانون الدولي والقرارات العديدة ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة .

ويكفي أن نذكر بالقصف الوحشي الذي ليس له مبرر على الإطلاق والذي تعرض له مقر منظمة التحرير الفلسطينية في برج السدرية في ضواحي تونس في ١ تشرين الأول / اكتوبر والحادث الجوي الذي وقع في سما سوريا في ١٩ تشرين الثاني / نوفمبر، كي يدرك المرء أن هذا الازدراء قد امتد ايضا الى قرار الجمعية العامة ١٤٦٠/٣٩ ، رغم انه يعبر عن موقف الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي ويوضح الأساس العادل لتسوية سلمية لصراع الشرق الأوسط تأخذ في الاعتبار مصالح كل الأطراف المعنية .

وما يتناقض مع نص وروح هذا القرار المحاولات المحددة التي جرت خلال العام الماضي لفرض حلول جزئية أو تسويات منفردة . ولا يمكن لمثل هذه الحلول في ظل الحالة السائدة في الشرق الأوسط أن تكون عادلة أو دائمة . وبالمثل ، فان أية محاولات لتسوية المشكلة من موقف القوة محكوم عليها بالفشل كما اتضح بصورة جلية في الغزو الاسرائيلي للبنان ، وهو الغزو الذي سبب خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات .

ومن سوء الحظ أن إسرائيل فيما يبدو لم تتعلم شيئاً من هذا الدرس ، فهي تواصل بعناد اعتمادها القديم على العنف برغم خطورته على الجميع ، بما في ذلك إسرائيل ذاتها .
والأخطر من ذلك كله المحاولات التي تبذلها دولة خارجية لاستغلال الحالة في الشرق الأوسط، التي كان لها في الحقيقة دور كبير في نشوئها بسبب تأييدها الأقصى غير المشروط لإسرائيل ، من أجل إخضاع المنطقة لمصالحها الاستراتيجية الأنايية، ولتعزير موقفها في العالم العربي تعزيراً شاملاً، وكذلك من خلال موقفها العسكري المعزز، ولتؤمن لنفسها حصة السيطرة في أية عملية تفاوضية تتعلق بصراع الشرق الأوسط، بغية أن يكون في مقدورها توجيه هذه العملية وفقاً لمصالحها ومصالح إسرائيل .

إن الجهود الرامية إلى رسم صورة قاتمة لاحتمالات التوصل إلى حل شامل على الصعيد الدولي وتحت رعاية الأمم المتحدة تهدف كذلك إلى تمهيد الطريق أمام الصيغ الانفصالية، التي تعمق الخلافات بين العرب وتبذر بذور الشقاق داخل منظمة التحرير الفلسطينية .

بيد أن التسوية السلمية الشاملة والعادلة والدائمة هي في متناول اليد . فكل المقدمات الضرورية موجودة : القرارات العديدة الصادرة من الأمم المتحدة والأجهزة الدولية الأخرى ، بما في ذلك المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين والقمة العربية المعقودة في ناس ، وعدد من المقترحات المحددة الخاصة بمبادئ وأساليب عملية صنع السلام ، بما في ذلك بصفة خاصة الاقتراح السوفياتي الهام المقدم بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ . وإن الطريقة العملية الأمثل بالفعل للتوصل إلى هذه التسوية هي في رأينا عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط تشترك فيه جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ويمكن التأكيد من اننا لسنا وحدنا نفكر هذا التفكير من رسالة رئيس مجلس الأمن المؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ والموجهة إلى الأمين العام بموجب قرار الجمعية العامة ٤٩/٣٩ دال ، التي ذكر فيها ، من جملة أمور، انه يتضح من المشاورات التي اجراها رئيس المجلس مع جميع أعضائه :

" ان جميع الأعضاء تقريباً يؤيدون مبدأ عقد مثل هذا المؤتمر " .

(A/40/168-S/17014 ، ص ٣)

وذكر أيضا :

" يرى عدة أعضاء انه ينبغي أن يعقد في أبكر وقت ممكن " (نفس الصفحة)
 وفيما يتعلق بالجوهر ، فاننا نعتقد أن المسائل التالية لها أهمية أساسية ،
 وان كانت القائمة ليست بالضرورة جامعة : اعادة جميع الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل
 بما في ذلك القدس الشرقية ونقا لمبدأ عدم جواز حيازة الأراضي عن طريق العدوان ؛ وممارسة
 الشعب الفلسطيني ممارسة تامة وعاجلة لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في
 تقرير المصير واقامة دولته المستقلة ؛ واحترام حق جميع الدول في المنطقة ، بما فيها دولة
 اسرائيل ، في العيش بأمان وسلم داخل حدود دولية معترف بها . ومما له أهمية كبيرة في
 الجهود الرامية الى التوصل الى حل تفاوضي سلمي هو التعاون السوفياتي الامريكى .
 ولا حاجة بنا في الحقيقة الى التأكيد هنا مرة تلو الأخرى على أن مسألة تسوية
 الصراع في الشرق الأوسط برمتها مرتبطة بقضية فلسطين . لقد كانت فلسطين سبب هذا
 الصراع عند اندلاعه في عام ١٩٤٨ ، ولا تزال بعد ٣٧ عاما ذات أهمية أساسية لجهود
 السلام كلها . وللأسف ، بينما يبدو ان هناك اعترافا عالميا بهذه الحقيقة - ربما باستثناء
 حالتين فقط - فان التقييم المتشائم لهذه الحالة من جانب الأمين العام منذ عامين عندما
 قال :

" بعد ٣٦ عاما من تناول الأمم المتحدة هذه المشكلة لأول مرة ، يؤسفني

أن أقول اننا لسنا أقرب الى حل أكثر مما كنا عليه آنذاك "

لم يفقد شيئا من وجاهته المؤلمة .

وان التعقيدات الاستراتيجية والسياسية الواضحة التي تتسم بها هذه القضية
 تزداد تعقيدا بصورة مستمرة تقريبا بسبب حكم القبضة الحديدية من جانب اسرائيل في
 الأراضي المحتلة ، عن طريق الضم الزاحف من خلال توسيع المستوطنات الاسرائيلية غير
 الشرعية المطرد ، وسياسة الأمر الواقع ، ومحاولات تصوير هذه المسألة البالغة الأهمية على
 انها مجرد مشكلة ديموغرافية .

وان بولندا تؤيد دائما، على صعيد الاتصالات الثنائية وفي المحافل الدولية، الكفاح المشروع الذي يخوضه الشعب العربي في فلسطين من أجل استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف. واننا نعتزف كذلك بالدور التمثيلي القيادي الذي تؤديه منظمة التحرير الفلسطينية. وبالتالي، فان مثلها في بولندا يتمتع بمركز دبلوماسي كامل. ونحن لا نعتزف بأية اجراءات تشريعية أو ادارية تتخذها السلطات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة، ونعتبرها باطلة ولاغية منذ البداية.

ونود أن نؤكد على الطبيعة الملحة التي تتسم بها قضية فلسطين لا بسبب تعقيدها السياسي الهائل وأثرها المباشر على الحالة المتفجرة والمتقلبة بصورة مشؤومة في الشرق الأوسط، فحسب، بل أيضا بسبب بعدها الانساني المأساوي. وبالمثل، فان الكثير من التغييرات الديموغرافية والاقتصادية، التي يصعب عكسها، تفرض بالقوة في الأراضي المحتلة، ما يزيد من صعوبة التوصل الى حل.

اننا مقتنعون اقتناعا عميقا بأن السبيل الوحيد الرشيد والفعال المؤدى الى احلال السلام العادل والدائم في منطقة الشرق الأوسط التي عانت طويلا هو من خلال جهد جماعي تبذله جميع الأطراف المعنية بمساعدة العالم بأسره تحت اشراف الأمم المتحدة. وان أية محاولة تبذل في اتجاه مختلف لن تكون سوى محاولة عقيمة، ومضيعة للوقت الثمين، وخيانة سياسية واخلاقية. واننا ان ندعو دائما الى بذل هذا الجهد الجماعي فاننا نسي الوقت ذاته نسا هم بصورة ملموسة في الحفاظ على السلم، هذا السلم المقلقل، في المنطقة من خلال اشتراكنا في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك منذ انشائها في عام ١٩٧٤.

السيد دياتا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بانشاء الأمم المتحدة ، التي احتفلنا بذكراها السنوية الأربعين في هذه الدورة ، لم يستهدف المجتمع الدولي فقط انتقال الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ، وانما ايضا ادخال الاخلاقية في العلاقات بين الدول ، محولا عدم جواز استخدام القوة او التهديد باستخدامها ضد حرمة اراضي او استقلال اية دولة مبدأ مقدسا .

ان منطقة الشرق الأوسط ، التي ساهمت على مر العصور مساهمات كبيرة في ازدهار القيم الفلسفية والثقافية والدينية العالمية ، اصبحت لسوء الحظ مسرحا للاستخفاف بوقاحة وبصورة عنفية بذلك المبدأ من قبل دولة هي - وهنا تكمن السخرية التامة - منتج صاف للأمم المتحدة . وانني اقصد دولة اسرائيل . وانا تحول الشرق الأوسط الى منطقة لانعدام الاستقرار وبؤرة للتوتر والمجابهة بالشكل الذي نراه اليوم ، لا بد ان نعترف ونسلم بأن ذلك يرجع الى سياسة اسرائيل القائمة على العدوان والتوسع ، التي يتمثل هدفها الرئيسي في عرقلة تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه الاساسية غير القابلة للتصرف التي يشكل انكارها السبب الجذري للصراع العربي - الاسرائيلي .

ان اسرائيل ، بأعمال العدوان المتكررة على شعوب المنطقة ، نجحت في احتلال فلسطين كلها ومرتفعات الجولان السورية والجنوب اللبناني بصورة لا شرعية . كما الحققت مدينة القدس الشريف وحولتها الى عاصمتها بما يتعارض مع ارادة المجتمع الدولي .

ولم تكتف اسرائيل بارتكاب اعمال العدوان والتوسع تلك نفذت ، بوقاحة متعمدة ، سياسة مكيانيلية تستهدف ارباب السكان الاصليين وفرض قوانينها وتشريعاتها داخل الأراضي المحتلة . ان تقارير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولجنة حقوق الانسان زودتنا بصورة منتظمة بمعلومات مستفيضة عن جميع الممارسات الاسرائيلية المحظورة في الأراضي المحتلة . ويود وفدي أن يكرر ادانته الشديدة والقوية لهذه الانتهاكات المتعمدة لحقوق الانسان .

ان وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بلادي قال في بيانه في المناقشة العامة نسي هذه الدورة؛

" ان الحالة في الشرق الاوسط ، شأن مشكلة ناميبيا ، هي مثل آخر على التحدي الذي يجب ان نتصدى له لكي نعيد لمنظمتنا سلطتها ومصداقيتها " .

(A/40/PV.28 ، ص ٦٦)

والواقع ان الأمم المتحدة ما فتئت منذ سنواتها الاولى تتناول الحالة السائدة نسي الشرق الاوسط . وقد اضطرت الى تشكيل عطيات حفظ السلم لتهدئة جو العداوة وأونسدت شتى بعثات الوساطة في البحث عن تسوية سلمية للمشكلة . وقد حظيت تلك المبادرات كلها بالتقدير الواجب ؛ مع ذلك لا بد ان نلاحظ ان الحالة لا تزال مقلقة اذ لم نقل متفجرة . واذ لم تبرز عطية للسلام فالسبب هو تعنت اسرائيل وعجزتها ازا* هذه المنظمة ورفضها احترام القرارات ذات الصلة . وهذا الموقف الاسرائيلي هو الذي يمثل التحدي المستمر ، وعلى منظمتنا التي تتحمل بالتاكيد مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بصيانة السلام والا استقرار نسي المنطقة ، ان تتصدى لهذا التحدي وتزيله ، والا فانها ستجد نفسها امام حالة لا يمكن التكهن باخطارها ليس على المنطقة فحسب وانما ايضا على السلم والأمن الدوليين .

لقد اختارت اسرائيل لنفسها مكانا فوق القانون الدولي بحجة حماية امنها ، بينما يتمثل هدفها الحقيقي في القيام بك ما تستطيع القيام به للحيلولة دون استعادة الفلسطينيين لحقوقهم الوطنية . وما تدمير مقر منظمة التحرير الفلسطينية قبل اسابيع ، انتهاكا لحرمة اراضي وسيادة تونس ، البلد المسالم المشهور بسياسته الحكيمة البناءة وتغانيه المؤكد لمثل الأمم المتحدة ، الا آخر مثال على مخططات اسرائيل الشريرة ضد الشعب الفلسطيني وعلى رفضها المتعننت للقواعد الدولية المقبولة عموما التي تحكم العلاقات بين الدول .

لقد قرأ وفدي بعناية كبيرة تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط . وفي هذا الصدد أود ان اشكره واحييه التحية التي يستأهلها على الجهود التي بذلها ، جنبا الى جنب مع اطراف صراع الشرق الأوسط وغيرها من الأطراف المعنية ، في السعي الى التسوية

السلمية للصراع، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي وفقا لتوصية الجمعية العامة. كذلك نوافق على تحليله عندما يقول في تقريره ان الصراع لا يمكن ان يحل نهائيا الا بتسوية شاملة تغطي جميع جوانب الحالة وتشارك فيها جميع الأطراف المعنية، وانه لا يمكن تحقيق تسوية دائمة في المنطقة دون دعم الدول الكبرى.

والواقع ما فتئ وفدي يرى ان مسألة فلسطين تشكل لب الصراع الاسرائيلي-العربي، وهو يؤمن بأن أية تسوية لا تأخذ بنظر الاعتبار الحقائق الفلسطينية والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني لا يمكن ان تكون شاملة وعادلة ودائمة. لهذا السبب نناشد الدول الكبرى ان تتوخى الواقعية وتتحدى بالأرادة السياسية الضرورية لجعل اسرائيل تفهم ان عطية السلم لن تنجح في المنطقة ما لم تعترف بحق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وحقه في تقرير المصير وحقه في انشاء دولة مستقلة وطنية. ومن المهم ايضا ان تمارس كل الضغط على اسرائيل لتوقف سياسة العدوان وتسحب دون شرط كل قواتها من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما فيها القدس.

ويود وفدي ان يؤكد تأييد بلادى الثابت للقضية العادلة للشعوب العربية والشعب الفلسطيني لاننا اولاً، ندين التوسع والهيمنة ايا كان مصدرهما؛ وثانياً، جعلنا من احترام حرمة اراضي وسيادة كل دولة حجر الزاوية في سياستنا الخارجية؛ واخيراً، نؤمن بأن صلات الصداقة والتعاون الكثيرة التي تربطنا بجميع البلدان العربية وبالشعب الفلسطيني تفرض علينا ان نقف الى جانبها عندما تسقط ضحية لأعمال اجرامية ترتكبها دولة ميزت نفسها بسياسة موجهة كلية نحو خرق مبادئ القانون الدولي والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول.

اننا نعرف ان سكانها الذين عانوا الأمرين من تصرفات اسرائيل الشائنة لا يطمحون الى غير السلم، ويحدونا الأمل في ان المؤتمر الدولي الذي نتطلع اليه بشوق سيمنحهم من التمتع بعهد جديد من الاستقرار، كما يحدونا الأمل في ان ينعم الشعب الفلسطيني في النهاية بالعدالة.

السيد راتز (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قال وزير خارجيتي

في بيانه الذي القاه في الجمعية العامة في مرحلة سابقة من هذه الدورة ما يلي فيما يتعلق

بالشرق الأوسط :

" ومع استمرار احتلال اسرائيل لأراضي عدة بلدان عربية وانكسار حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف والانتقال الى حل لمسألة لبنان فضلا عن الحرب العراقية الإيرانية التي طال أمدها ، نجد ان الشرق الأوسط لا يزال اكثر مناطق العالم تفجرا . فهو يحفل بأشد المخاطر التي يمكن ان تؤدي الى نشوب الصراعات . ولا تشكل هذه الحالة تهديدا للشعوب التي تعيش في المنطقة بحسب ، بل ولقضية السلم العالمي ايضا " . (A/40/PV.16 ، ص ٤٦)

وسبب التهديد الخطير المحدق الذي تمثله مشكلة الشرق الأوسط غير المحسومة على السلم والأمن الدوليين ، تقيم الجمعية العامة مرة اخرى الاحداث لتستعرض الحالة وتحدد العقبات التي تعترض الحل .

وأود ان ابدأ ملاحظاتي باستعراض العقبات . في رأينا لا تزال العقبة الرئيسية امام حل مشكلة الشرق الأوسط سياسة الرفض التي تتبعها اسرائيل - رفض الانسحاب من الأراضي المحتلة ورفض المشاركة في البحث عن حل شامل .

وفيما يتعلق بالاحتلال المستمر، فإنه أهم مصدر للتوتر. وهو تحد لمعايير القانون الدولي الراسخة وخاصة مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة؛ ويجعل بلسدان المنطقة في خلاف فيما بينها، كما يجعل الشعب المقهور يخوض كفاحا عادلا ضد القوات المحتلة. كيف يرد المحتل على هذا الكفاح العادل الذي يشن ضده؟ "بالاحتجاز الإداري"، وترحيل الأشخاص الذين يعتبرون "خطرا على الأمن" وفرض حظر التجول، وزيادة الرقابة؛ أي باختصار، بتدابير قمعية ضد السكان المدنيين بما يتنافى مع أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب. فضلا عن التدابير القمعية فإن السياسة الاقتصادية التي تمارسها إسرائيل تجعل الحياة عسيرة على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، كي يضطر المزيد منهم إلى السعي نحو العمل في إسرائيل. بينما هناك محاولات قوية ومستمرة عن طريق الوسائل الإدارية والاقتصادية للتخلص من الفلسطينيين فإن إقامة المستوطنات اليهودية غير القانونية لا تزال مستمرة، الأمر الذي يغير ببطء التكوين السكاني للأراضي المحتلة.

تلك التدابير غير القانونية ينبغي إيقافها، ليس لأنها تتنافى مع القانون الدولي فحسب، وإنما لأنها تسهم في العنف والتوتر أيضا.

إن سيادة لبنان التامة على جميع أراضيها لم تسترجع، وهناك اقتحام إسرائيلي متكرر لأراضي لبنان للبحث عن يسمون بالارهابيين وتد ميرهم.

إن التوتر المستمر في الأراضي العربية واحتلالها يجعلان من الضروري للأمم المتحدة أن تبقي ثلاث عمليات لحفظ السلم باهظة التكاليف في المنطقة؛ قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. إننا نحبي المشتركين في تلك القوات وبخاصة الجنود العاطلين نفسي ظل ظروف صعبة وأحيانا خطيرة، ونأسف لأنه بعد وقت طويل من وضع هذه القوات في المنطقة لا يزال من الضروري للأمم المتحدة أن تبقي على هذه القوات لحفظ السلام.

هناك عنصر آخر يدعو للقلق هو حالة اللاجئين الفلسطينيين.

كل هذه المشاكل التي لم تحل حتى الان تتطلب التسوية ، ليس لصالح شعوب المنطقة نحسب وانما لصالح السلم بشكل عام . ورغم كل هذه الصعوبات التي تواجهنا ، لا نزال نعتقد بأن الحل الشامل العادل الدائم لمشاكل الشرق الأوسط يمكن التوصل اليه . لا نزال نرى ان افضل طريق للوصول الى حل هو عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط ، باشتراك جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

نحن نعتزف بأنه لا يزال هناك البعض الذين يعارضون فكرة عقد هذا المؤتمر او يضعون شروطا مسبقة عديدة لعقده . وبصرف النظر عن تلك الصعوبات ، علينا الا نتخلص عن المؤتمر الدولي ، لانه يوفر في رأينا الطريق الصالح الوحيد نحو السلام . ونظرا لان هناك اطرافا عديدة في النزاع ، وانه ينطوى على مسائل معقدة ومتشابهة ، فلان النهج الانفرادية او المنحازة لا يمكنها ان تنجح . واذ ما وجد حل ما ، فانه ينبغي أن يراعى المصالح المشروعة لجميع الأطراف المعنية .

هناك عناصر ايدها المجتمع الدولي بالامكان ان تكون اساسا للتوصل الى اتفاق نهائي . وهي انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة ، بما في ذلك القدس ؛ واحترام سيادة ووحدة وسلامة اراضي جميع الدول في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها والاعتراف بهذه الحقوق ؛ وحل قضية فلسطين حلا مرضيا قائما على الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حق تقرير المصير وحق انشاء دولته المستقلة .

وبطبيعة الحال هناك وجهات نظر وتفسيرات مختلفة فيما يتعلق بمعنى هذه العناصر والمبادئ وكيف يمكن تحقيقها . وسوف يكون هذا هو هدف المحادثات والمفاوضات بين الأطراف - اي توضيح النقاط بغية الوصول الى فهم مشترك .

اننا ندرك اننا لا نزال بعيدين عن تلك المرحلة المتقدمة في العملية الدبلوماسية ، الا ان هناك بعض المؤشرات التي تدعو الى الأمل . فتأييد المؤتمر الدولي يتزايد ، وهناك مؤشرات تدل على المرونة فيما يتعلق بالعملية التفاوضية ؛ وهناك احساس متزايد بالاحاطة

واعتراف بالخطر المتمثل في ان مزيدا من التأخير قد يضر بالمنطقة وبما وراءها . وينبغي ان ييسر هذا بذل جهود جديدة ومصممة - رغم الصعوبات القائمة - بل انه من الضروري بذل هذه الجهود لتهيئة الظروف الضرورية للتوصل الى حل شامل وعادل ودائم .

السيد مرد وفيتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة)

شفوية عن الروسية : طوال عقود عديدة، لا يزال هذا البند من جدول الأعمال بشأن الحالة في الشرق الأوسط في مقدمة اكثر المسائل التي تناقش في الأمم المتحدة اشتعالا . قد صدر عدد من الوثائق الهامة ذات المغزى التي توضح اسباب الصراع وتقترح الحلول الممكنة . الا ان جذوة التوتر في الشرق الأوسط لا تزال مشتعلة ، والحالة السياسية والاجتماعية في المنطقة لا تزال متزايدة العنف ، وعقدة مشكلة الشرق الأوسط آخذة في الاحكام ، وهناك عوائق جديدة تبرز في طريق تطبيع الحالة في المنطقة .

واليوم هناك أمر واحد أصبح أوضح مما كان عليه في أي وقت مضى . ان الطسرف
المسؤول أساسا عن المأساة في الشرق الأوسط هو اسرائيل بسياستها القائمة على العدوان
والتوسع والموجهة ضد الدول العربية ، وشنها حملات واسعة النطاق من القمع والارهاب
ضد السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة .

لقد حرم العرب من ارض هي ملك لهم ، أنشئت فيها شبكة من المستوطنات الاسرائيلية
شبه العسكرية بغية تعزيز نتائج العدوان . وعلاوة على ذلك ، فكما لاحظت اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه فير القابلة للتصرف في تقريرها المقدم الى الجمعية العامة
في هذه الدورة ،

” ان استمرار الزخم في اتجاه الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي
العربية المحتلة قد اقترن بتدابير تستهدف وأد جميع أشكال التعبير السياسي
والثقافي والاجتماعي والاقتصادي من قبل الشعب الفلسطيني ، فضلا عن العنف
والمضايقة والاستفزاز للفلسطينيين من قبل المستوطنين الاسرائيليين المسلحين ،
في اطار جهد سافر يستهدف طرد الفلسطينيين من أراضيهم وتسيير ضمها الى
اسرائيل في نهاية الامر ” . (A/40/35 ، الفقرة ٢٠)

ولم تتخل تل ابيب عن مرتفعات الجولان ولا عن ادعائها بحقوق في الأراضي
اللبنانية . وتحت ستار ما يسمى بنطاق الأمن في الجنوب اللبناني تبقي اسرائيل بصورة
مستمرة على رأس جسر يمكنها من التعدى على سيادة الدولة اللبنانية واستقلالها . ومن الواضح
تماما أن اسرائيل ما كانت لتجرؤ وحدها على القيام بمثل هذا التوسع ، والوقوف ضد المنطقة
بأسرها ، بل انها كانت ستعجز ما ديا عن القيام بذلك .

ولكن اسرائيل لا تنقصها الموارد الضرورية للقيام بمغامراتها العسكرية ، ولا التغطية
السياسية في الأمم المتحدة . فهذه الموارد تتدفق عليها من واشنطنون بلا مقابل ودون توقف .
وكما أشارت صحيفة ” فاينانشال تايمز ” :

” ففي مجال الدفاع تحصل الولايات المتحدة ذاتها على عائد عن كل دولار
تستثمره في اسرائيل أكبر مما تحصل عليه من أي استثمار آخر ، وعلاوة على ذلك
فانها في الوقت نفسه لا تجازف بحياة امريكي واحد ” .

ولا يمكن أن تكون هناك كلمات أكثر صراحة من هذه ، كما يقولون .
وكل هذا يوضح أنه في السنوات القليلة الماضية كان هناك تكثيف للسياسة الإمبريالية
القائمة على العدوان والهيمنة في العالم العربي . والهدف من ذلك هو ترسيخ السيطرة
الإمبريالية في المنطقة ، وإدراجها في الخطط الاستراتيجية العدوانية ، وفرض الأسـ
العسكري والسياسي على العرب ، وتسد يد ضربة للنظم العربية التقدمية ، ووضع العراقيل
أمام التسوية الشاملة والعدالة والدائمة لقضية الشرق الأوسط ، وجبر العرب إلى الدخول مع
المعتدى في صفقات خطيرة ومهينة ولكنها تحقق مصالح الإمبريالية .
إن إسرائيل ، معتمدة على التأييد الأجنبي ، تكثف سياسة ارهاب الدولة التي
تمارسها ضد الدول والشعوب العربية ، منتهكة انتهاكا صارخا لمعايير القانون الدولي ،
ومتجاهلة لقرارات مجلس الأمن .

وتتأكد دقة وصف القرار ١٤٦/٣٩ لسياسة إسرائيل العدوانية التوسعية في
فارتها الجوية الأخيرة على تونس وقصف مقر منظمة التحرير الفلسطينية هناك ، مما أدى إلى
فقدان عدد كبير من الأرواح . لقد برهنت إسرائيل مرة أخرى بهذا الهجوم الوحشي على
السلامة الإقليمية لدولة ذات سيادة ، كما جاء في قرار الجمعية العامة ذلك ، على أنها ليست
دولة محبة للسلم ، وإنما تواصل انتهاك التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة .
وتظهر أحداث الشرق الأوسط أن طريق الصفقات الانفصالية لا يؤدي إلى تسوية
حقيقية لمشكلة الشرق الأوسط ، بل إنه يزيد من التعقيدات والعقبات التي تحول دون إقامة
السلم في تلك المنطقة . فهذه السياسة لا تستهدف إلا مساعدة إسرائيل على الاحتفاظ بشعرات
العدوان ، وإجبار العرب على الدخول في مفاوضات مباشرة مع تل أبيب والموافقة على شروط
مفروضة من جانب واحد ، وحرمان الفلسطينيين من حقهم الشرعي في إقامة دولة .
والدليل الحقيقي الوحيد ، البديل الممكن الوحيد لمثل هذه السياسة هو التسوية
الشاملة لقضية الشرق الأوسط ، ولا يمكن التوصل إلى هذه التسوية إلا بالجهود المشتركة
لجميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب
الفلسطيني . أما المحفل الذي تبذل في إطاره تلك الجهود فينبغي أن يكون المؤتمر الدولي

المعني بالشرق الأوسط الذي اقترح عقده الاتحاد السوفياتي . وقد أيدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الفكرة تأييدا واسع النطاق ، كما أيدتها محافل دولية أخرى .

ان القضية العادلة للشعوب العربية تحظى بتأييد دائم من جانب المجتمع الدولي ، وهو ما يبدو واضحا من أنشطة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية .

أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفياتي والدول الأخرى في المجتمع الاشتراكي ، فانها تتبع دوما مبادئ سياسة ترمي الى وضع حد للعدوان الاسرائيلي ، وتلبية مطالب العرب العادلة وحقوقهم ، وطبيعة الحال ضمان أمن جميع دول المنطقة في الوقت ذاته .

ان الاقتراحات المقدمة من الاتحاد السوفياتي بشأن تسوية قضية الشرق الأوسط ، والمؤرخة في ٢٩ تموز/ يوليه ١٩٨٤ ، تلخص المبادئ التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي في مراحل مختلفة من تطور الصراع العربي الاسرائيلي . وهذه الاقتراحات تحدد السبيل المؤدية الى تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، والمبادئ التي تركز عليها هذه التسوية . وقد أكدت البلدان الاشتراكية مرة أخرى موقفها البناء بشأن تسوية مشكلة الشرق الأوسط فسي اجتماع القمة الذي عقده مؤخرا اللجنة السياسية الاستشارية لمعاهدة وارسو في صوفيا .

فقد أكد الاعلان المشترك الصادر من المشاركين في ذلك الاجتماع مرة أخرى أنه لا يمكن التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط إلا عن طريق الجهود الجماعية لكل الأطراف المعنية ، وذلك على أساس الانسحاب التام للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وممارسة شعب فلسطين العربي لحقوقه الشرعية ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير ، واقامة دولته المستقلة ، وضمان حق كل شعوب المنطقة في الوجود المستقل والتنمية المستقلة . كما حث المشاركون في ذلك الاجتماع على عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة ، وباشتراك جميع الأطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

وما ينهض بحل مشكلة الشرق الأوسط تعزيز وحدة البلدان العربية والحركة الفلسطينية .

ونعتقد أن الجمعية العامة في هذه الدورة ينبغي ان تؤكد موقفها المبدئي ونهجها فيما يتعلق بحل أزمة الشرق الأوسط ، وأن تددين بشده وعلى وجه التحديد الذين

يحولون دون التوصل الى تسوية، وأن تحدد تدابير اضافية لتخفيف حدة توتر تلك الحالة المتفجرة . ومن ثم فاننا مرة أخرى ندهوكل طرف في الصراع الى مراعاة الحقوق والمصالح المشروعة للأطراف الأخرى، كما نطالب كل الدول الأخرى بالأ تحول دون الحل، وأن تساعد على اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

السيد فيليب (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يشرفني أن أتكلم

باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واسبانيا والبرتغال .
ما زالت الحالة في الشرق الأوسط مقلقة بالغة . فالصراعات المختلفة التي تعصف بالمنطقة تنحو الى الاستمرار الأمر الذي يشكل خطراً شديداً على السلم والأمن الدوليين
وعثا جسيما على الشعوب التي ترزح تحت وطأتها . وكل سنة تضي دون احراز أى تقدم
لموس تزيد الحالة تعقيدا . والواقع أن أعمال العنف والارهاب تتسبب في تصعيد الأمور مما
يؤدي الى احتدام مشاعر العداوة والضغينة .

وقد حان الوقت لعكس ذلك الاتجاه واحراز تقدم لموس في الصراع الاسرائيلي
العربي وفي الصراع الدائر بين ايران والعراق ولتخفيف حدة التوتر والعنف اللذين يزلزلان
أركان لبنان .

ان المشاحنات التي يشهدها لبنان منذ عام ١٩٧٥ والتي تجلب على سكانه محناً
قاسية ما زالت مستمرة وهو ما تشهد عليه المعارك التي دارت في الآونة الأخيرة في مدينة
بيروت . وبالرغم من النداءات الموجهة مؤخراً من مجلس الأمن والأمين العام والداعية الى
وضع حد لما يصيب السكان المدنيين من عنف، استمرت أعمال العنف والارهاب .
ونحن نشعر بالقلق ازاء تلك التطورات ونناشد جميع الأطراف المعنية سواء
داخل لبنان أو خارجه أن تعمل على كفالة تحقيق المصالحة الوطنية واقرار حالة ستيديمة
ومتوازنة بما ينطوي عليه ذلك من حماية سيادة لبنان واستقلاله وسلامته الاقليمية .

ونرى أيضاً أنه يتعين طبقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، انسحاب القوات
الاسرائيلية بالكامل هي وقيدها من القوات الموجودة في هذا البلد استجابة لطلب الحكومة
اللبنانية . فضلا عن ذلك، فان ما تظلم به الأمم المتحدة من عمليات لصون ومراقبة السلم
في لبنان يجسد التزام المجتمع الدولي بتحقيق سيادة لبنان وسلامته الاقليمية، جدير بأن
يوفيه الجميع قدره من الاحترام وهذه العمليات تلقى التأييد المتواصل من جانب البلدان
الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي واسبانيا والبرتغال . ونود أن نشير الى ما نعلقه
من أهمية على التطبيق الكامل لولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . ونناشد جميع

الأطراف أن تمد هذه القوة بكل مساعدة ممكنة، ونامل أن تتوافر في أقرب وقت الظروف التي تتيح لها النهوض بمهمتها على الوجه الاكمل والاضطلاع بدور أكثر فعالية يتمثل، بوجه خاص، في الانتشار حتى الحدود الدولية .

وما زلنا نشعر بعميق القلق ازاء الحالة الانسانية في لبنان، ونلح مرة أخرى على ضرورة أن تراعى بدقة المبادئ الانسانية المعترف بها بوجه عام . ونحن نسهم في تقديم المساعدة الانسانية ونكرر رجاءنا أن يسمح للمنظمات الدولية والمنظمات فير الحكومية المختصة بتقديم العون للسكان المنكوبين دون أية عوائق وهو الأمر الذي شدد عليه مجلس الأمن في قراره ٥٦٤ (١٩٨٥) .

ونحن نقدر حق التقدير ما تضطلع به مختلف الوكالات الدولية من أعمال الغوث في لبنان في ظروف بالغة الصعوبة . ونهيب بجميع الأطراف أن تتعاون مع تلك الوكالات ومع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان التي طلب اليها مجلس الأمن الاضطلاع، بصفة مؤقتة، بمهام اضافية في المجالين الانساني والاداري . ونود الاشارة بتلك القوة التي تجاهد، في ظروف عصيبة بالغة الخطورة، من أجل تأمين أحوال معيشية مقبولة للسكان المدنيين في منطقة العليات .

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لندعو الى اطلاق سراح جميع الرهائن المحتجزين في لبنان في أسرع وقت ممكن ودون أية شروط .

منذ بضعة أيام، عرضنا من فوق هذا المنبر وجهات نظرنا بشأن قضية فلسطين التي تشكل لب الصراع الاسرائيلي العربي والتي يعد حلها عنصرا أساسيا في أية تسوية شاملة . ودون الخوض في التفاصيل، أود التأكيد مرة أخرى أنه لا بد، في رأينا، أن تقوم أية تسوية لهذه القضية المعقدة على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وأن تشمل حق جميع دول المنطقة، بما فيها اسرائيل، في الوجود والأمن وحق شعوب المنطقة في العدل وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير بكل ما ينطوي عليه من معان . وتنطبق هذه المبادئ على جميع الأطراف المعنية، ومن ثم فهي تسري أيضا على الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية التي ينبغي ان تشارك في التفاوض .

وتقتضي اية عملية تفاوضية الاعتراف المتبادل بوجود وحقوق أطراف الصراع .
 وفضلا عن ذلك، يتطلب اي حل مرض احترام الجميع لمدأى عدم استخدام القوة
 وعدم الاستيلاء على الأراضي بالقوة .

وطبقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يجب على اسرائيل
 أن تنهي احتلالها للأراضي التي تحتفظ بها منذ عام ١٩٦٧ . وفي الوقت نفسه، تنطبق
 أحكام اتفاقية لاهاى لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة على تلك الأراضي .
 وتتعارض سياسة اسرائيل في الجزء الشرقي من القدس وفي مرتفعات الجولان مع
 القانون الدولي وبالتالي ينبغي اعتبار المقررات المتخذة في إطار هذه السياسة لافية وكأنها
 لم تكن .

ونرى أيضا، أن أعمال العنف والارهاب لا تؤدي إلا الى تصعيد دائرة العنف
 واعاقه الجهود المبذولة حاليا والرامية الى ايجاد حل سلمي لمشاكل المنطقة .
 وبعده، في رأينا، التنفيذ الكامل من جانب جميع الأطراف للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧)
 و ٣٣٨ (١٩٧٣) واحترام المبادئ التي أشرنا اليها تواء شرطين ضروريين لأى حل مرض
 للصراع الاسرائيلي العربي ونأمل أن تبذل قصارى الجهود كي يتسنى جني بعض الثمار من
 تحرك ملك الأردن والاتفاق الأردني الفلسطيني المبرم في ١١ شباط/فبراير وغير ذلك من
 التطورات المشجعة .

وأود أن أؤكد مجددا عميق قلقنا ازاء معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين وأملنا أن
 تتمكن المنظمات الدولية المختصة من امدادهم بالدعم دون أية عوائق .
 وما يبعث على الأسف، أن هناك صراعا آخر يزلزل أركان الشرق الأوسط، وقد
 دخل الآن عامه السادس، وربما يكون أفدح الصراعات في تلك المنطقة من حيث الخسائر
 البشرية والمادية . ان تصعيد النشاط العسكري ضد السكان والأهداف المدنية وما يخلفه
 الصراع بين ايران والعراق من آثار خطيرة على استقرار المنطقة واقتصاد البلدين هي امور
 لا يمكن التهاون بشأنها مما يتحتم معه أكثر من أى وقت مضى التوصل الى حل تفاوضي .

وبشكل استئناف العطلات العسكرية ضد الأهداف المدنية تطورا خطيرا . ونود أن
نناشد الطرفين التقيد بالالتزام بالامتناع عن قصف الأهداف المدنية، وهو الالتزام المعقود
في حزيران /يونيه ١٩٨٤ تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة .

ونشعر بقلق خاص ازاء النتائج الواردة في تقرير فريق الخبراء الطبيين الذى شكله الأمين العام والذى قرر أن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت في شهر آذار/مارس ١٩٨٥ ضد الجنود الايرانيين أثناء العمليات العسكرية بين البلدين . ونحن نستنكر استخدام الأسلحة الكيميائية استنكارا قاطعا ونأمل ألا تستخدم مرة أخرى في ذلك الصراع أو في أى صراع آخر . وندعو الطرفين الى الالتزام الدقيق ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذى يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب والى الالتزام بدقة بمبادئ وأحكام القانون الانساني الدولي المتعلقة بالمنازعات المسلحة وعلى وجه الخصوص بشأن معاملة أسرى الحرب . وقد أحطنا علما في هذا الصدد بتقرير البعثة التي أوفدها الأمين العام الى البلدين .

كما نؤكد الأهمية التي نعلقها على حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية . ونعتقد أن من واجبنا أن نصر على ضرورة احترام الاتفاقيات الدولية وغيرها من قواعد القانون الدولي في هذا المجال ، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بسلامة الطيران المدني والخطوط الملاحية البحرية .

ونظرا للخسائر الجمة في الأرواح بين المدنيين وما تعرض له الاقتصاد من أضرار في البلدين ، فاننا نناشد ايران والعراق مرة أخرى أن يوافقا على وقف اطلاق النار فورا والبدء دون ابطاء في التفاوض للوصول الى حل يتفق مع قرارات الأمم المتحدة التي تلزم الطرفين . وقد قدم عدد من الوسطاء مساعيه الحميدة لتحقيق ذلك ونأمل أن تستمر تلك الجهود .

ونعرب على الأخص عن تقديرنا للأمين العام لجهوده الدائبة التي يبذلها لاعادة السلم ، ونحن على استعداد لامداده بتأييدنا .

وتشيا مع موقفنا الثابت في تأييد جميع الجهود الرامية الى انهاء هذا الصراع ، فاننا نرحب بالجهود التي بذلتها مؤخرا البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ونأمل أن يبدي الطرفان المعنيان القدر اللازم من سعة الأفق لوقف العمليات العسكرية مما يؤدي الى تحسين حالة الشعبين اللذين تحملا كثيرا من المشاق .

ونحن على بينة من أن مشاكل الشرق الأوسط من التعقيد بحيث لا يمكن حلها بسرعة أو بسهولة . ومع ذلك فما زلنا نعتقد أن تلك المشاكل يمكن أن تحل دون اللجوء الى القوة . وعلينا الآن أكثر من أى وقت مضى ألا ندخر وسعا أو ندع فرصة تمر دون أن تفتنمها للاقترب من هدفنا وهو اقامة السلم في الشرق الأوسط . وما زلنا على استعداد للمساهمة في ذلك .

السيد زكريا (مديف) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد راغ منا السلم

في الشرق الأوسط ، وراغ منا طويلا . ونظرا للآثار التي تترتب على المشاكل على امتداد السنين بيد وأن السلم في المنطقة أصبح أبعد مما كان في أى وقت مضى . ومع ذلك فقد واصل المجتمع الدولي استكشاف جميع الامكانيات المؤدية الى السلام . ولكن جميع جهوده قامت اسرائيل بافشالها واحباطها . وقد أدانت الأمم المتحدة اسرائيل مرارا وتكرارا لأعمالها العدوانية على الدول المجاورة وتخريبها لمبادرات السلام وانتهاكها السافر لحقوق الانسان واستمرارها في اتباع سياسة توسعية . ورغم ذلك تتشبث اسرائيل بسياستها العدوانية البغيضة دون أن تتعرض لعقاب ، وترفض جميع الخطط الرامية الى اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة .

وقد أعلن الفلسطينيون وغيرهم من العرب مرارا استعدادهم لحل المشكلة على أساس من العدل والمساواة . لكن الاسرائيليين لم يقبلوا ذلك . ويبدو لوفدى أن العدالة هي العنصر الذى لا يقبله المعتدون في اقتراحات السلام . فالعدالة هي ما يتجنبه الجانب الأقوى في خطط السلام ، لأن ذلك الجانب يسعى لاقامة السلام السليبي في المنطقة . والسلام السليبي هو انعدام التوتر والنزاع - وهو في الواقع سلام سطحي ولا تتوافر له امكانية الدوام لأنه لا يحوى عنصر العدالة . واسرائيل لا تدعو الى السلام الايجابي ، بل انها تخشى السلام الايجابي لأن العدالة جزء أساسي منه . ولكن هل ينبغي أن توضع العدالة في خدمة الجانب الأقوى ؟ وهل يستطيع الأقوى أن يقر السلام الخالي من العدالة ؟

ونحن المجتمع الدولي لسنا بحاجة لأن نرهق أنفسنا بحثا عن اجابة عن هذه الأسئلة . فصفحات التاريخ حافلة بالأدلة التي تؤكد أنه لا يمكن الوصول الى تسوية سلمية

انطلاقاً من نظرة زائفة كهذه . ومن الواضح أن اسرائيل هي المعتدى ، وهي تعتمز الاعتماد على القوة وتحدى قواعد السلوك الدولي وأعرافه . وهي لا تراعي تلك القيم لأنها تقوم على مبادئ العدالة والانصاف . وهي ترفض جميع خطط السلام التي تقوم على المبادئ الأخلاقية . ولا شك في أن هذا الرفض يخفي الجبن وراءه واجهة العناد والتشبث .

لقد عانى العرب وخاصة الفلسطينيين بما فيه الكفاية واستمرت معاناتهم طويلاً . وقد أنزلت بهم اسرائيل خراباً وتدميراً لا يوصف . ومن دواعي الاحباط أن يسمح لها بارتكاب تلك الجرائم المريرة والوحشية ضد الفلسطينيين وغيرهم من العرب المجاورين لها بل والبعيدين عنها . ومن دواعي الاحباط أيضاً أن يتسامح المجتمع الدولي مع تلك الأفعال الى حد أن اسرائيل تفخر بها . وغني عن القول أن من يشاطرونها هذا الفخر يجب أن يتحملوا أيضاً مسؤوليتهم عن تلك الأفعال . ويبدو المجتمع الدولي عاجزاً عن منع المعتدى من توجيه ضربات قاسية الى جيرانه . وأسباب ذلك واضحة . ومع ذلك فان شعوب المنطقة جديدة بأن تتاح لها فرصة تقرير مصائرهما . وعلينا جميعاً أن نتيح لها تلك الفرصة بروح طيبة . علينا جميعاً أن نتيح لها ما طال عليها انتظاره . فهي جديدة بأن تعامل بعدالة تماماً كما يتوقع كل منا أن يعامله الآخرون بالعدل .

ولا يريد وفدى أن يعيد ذكر الجرائم التي ارتكبتها اسرائيل ضد الفلسطينيين وغيرهم من العرب . فليس في ذلك ما يفيد اسرائيل درساً ، وهي لا تدرك أن كل جريمة من جرائمها تلك تزيد من تعقيد موقفها الأمني . وعلى ذلك فان اسرائيل أشبه بالطفل الذي احترقت يده ولكنه لم يتعلم ألا يلعب بالنار .

وعند هذه النقطة أتساءل لماذا قامت اسرائيل بعملية "سلم الجليل"؟ ولماذا غزت لبنان؟ ولماذا تواصل اسرائيل ضم واحتلال أراضي جيرانها بالقوة منتهكة بذلك القانون الدولي؟ وهل تجلب هذه الأعمال السلم للمنطقة؟ وهل أزالَت هذه الأعمال تلك العوامل التي تدعي اسرائيل أنها تشكل خطراً يهدد أمنها؟ هل يمكن أن يسمى سلماً ذلك الذي يكون لصالح الأقوى؟ هل يكون حلاً عادلاً ذلك الذي يؤيد اسرائيل ويعود بالفائدة على الاسرائيليين فقط؟ بالطبع لا. ان هناك تناقضاً متأسلاً في مثل هذا الحل، تناقضاً يتنافى مع مبادئ السلوك الدولي والمبادئ التي تتنادى بها هذه المنظمة.

ان قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أكدت أن قضية فلسطين هي لسبب مشكلة الشرق الأوسط، وأنه لا يمكن احلال سلم بالمنطقة ما لم يهتم بمحنة الفلسطينيين. ان عدداً متزايداً من القرارات التي اتخذتها هذه المنظمة يدين اسرائيل ويطالب بمفاوضات للسلم. ان ملديف، التي أكدت مراراً التزامها الراسخ بالمبادئ النبيلة الواردة في ميثاق هذه المنظمة، انما تعرب من جديد عن تأييدها القوى القاطع لهذه القرارات. ونحن نناشد جميع الأطراف المعنية أن تدخل في المفاوضات برغبة حقيقية في السلم العادل والدائم. اننا نعتزف بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين ونحن نؤيد المقترح الرامي الى عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط. ونحن على استعداد لتقديم تأييدنا لجميع المبادرات التي تعيد للفلسطينيين حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والعودة الى ديارهم. كما اننا على استعداد للاسهام في أى تحرك من شأنه أن يعيد السلم الى منطقة أنهكت قواها بل ومزقتها الحروب. يحدونا وطيد الأمل أنه خلال هذه الدورة التي يحتفل فيها بالذكرى السنوية الأربعين لانشاء الأمم المتحدة، ستؤتي جهودها، لحل مشكلة الشرق الأوسط، ثماراً أفضل مذاقاً. لقد ظلت الأمم المتحدة تعالج المشكلة على مدى أكثر من ثلاثة عقود. ومن الصحيح حقا أنها كرست جزءاً كبيراً من وقتها للمسائل المتعلقة بهذه القضية على نحو مباشر أو غير مباشر. لقد تحققت الكثير فعلاً، لكن لازال أماننا الكثير. لقد أنجز الكثير لكن لا يزال الكثير متبقياً الذي ينبغي انجازه، فالمنطقة مازالت متأججة وتهدد بالانفجار فسي

مجابهة هائلة يمكن أن تعرّض السلم العالمي للخطر . ان المنطقة ذاتها ترنو الى السلم والاستقرار ، لكن ما يؤسف له أنه يبدو أن القوة الحقيقية لحسم المشكلة واستعادة السلم كائنة خارج المنطقة وهنا تكمن الحقيقة المرة التي تعني المصالح الاستراتيجية في الخارج . يحدونا خالص الأمل في أن تستجيب اسرائيل على نحو ايجابي ، يتماشى مع حقيقة الموقف الفعلي في المنطقة . لقد آن الأوان أن تدرك اسرائيل أين يكمن التحدى وأن تعترف عن أعمال القتل المتزايدة ضد الفلسطينيين وغيرهم من جيرانها العرب واغتصاب أراضيهم وممتلكاتهم . ونحن نحث اسرائيل على أن تواجه التحدى الفعلي المتمثل في صنع السلام ، سلم ليس لصالح الطرف الأقوى ولكن سلم لصالح جميع أطراف الصراع سواء كانت كبيرة أم صغيرة ضعيفة أم قوية .

السيد كاباندا (رواندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من العسير تقديم

أى أفكار مبتكرة الى هذه المناقشة الخاصة بالشرق الأوسط ، كما أنه من الصعب أن نتناول المشكلة السائدة في هذه المنطقة دون الاسترسال في الكلام عن مشكلة فلسطين بصفة خاصة ، وهي في الواقع جوهر صراع الشرق الأوسط .

لن أعود الى الظروف التاريخية التي أدت الى أن تعطي الأمم المتحدة الأرض التي يمتلكها الفلسطينيون الى شعب آخر . لكنني أقول فقط انه منذ اقامة دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ ، ويطالب العالم بصورة مستمرة بانصاف شعب فلسطين ؛ وهكذا ، سيظل على منظمتنا التزام قوى ، ما دامت حقوق كل الشعوب في المنطقة تنتهك أو تتجاهل ولا سيما حقوق الشعب الفلسطيني .

ومن هذا السياق ، أود أن أقول لكم - سيدى - شيئا شخصيا بوصفكم رئيسا للجنة الخاصة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف . ان تقريركم الأخير عن هذا الموضوع يبين بجلاء تام اننا مازلنا ، أبعد ما نكون عن أن نعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة بالكامل .

ليس لدينا من جديد لنقوله في هذه المناقشة ، لأنه لم يحدث أى تطور ايجابي في

الحالة منذ سنوات طويلة ، بالرغم من أن المجتمع الدولي يطالب باستمرار باستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه . ولحين حدوث تغيير حقيقي في الحالة في هذه المنطقة ، فان كسل ما يمكننا القيام به هو أن نؤكد مرة أخرى على موقفنا بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ولاسيما قضية فلسطين التي لاتزال على ماهي عليه . وهو موقف لخصه وزير خارجية رواندا في ٩ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ ، عندما قال :

” . . . لاتزال جمهورية رواندا مقتنعة بأن التسوية الدائمة والعادلة لقضية

الشرق الأوسط تتطلب أولاً الاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني واحترامها وممارستها بحرية تحت رعاية مثله الشرعي والحقيقي منظمة التحرير الفلسطينية ، علاوة على الانسحاب غير المشروط من جميع الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل بالقوة منذ عام ١٩٦٧ . ان السعي الى هذه التسوية ينبغي أن يسترشد أيضاً بمقتضيات العدالة وبأخذ في الاعتبار الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني المستندة الى الشرعية الدولية ” . (A/40/PV.29 ، ص ٤٧) .

ان جلالة الملك الحسين عاهل الأردن مثله مثل جميع رؤساء الدول العربية ذات السيادة ، ان يشعر بالقلق ازاء مشكلة الشرق الأوسط ، قد أعلن في ٢٧ أيلول / سبتمبر ١٩٨٥ :

” . . . ان السلام في الشرق الأوسط لن يتحقق ما لم يقترن بالعدل ” .

(A/40/PV.12 ، ص ٨) .

وينبغي أن تتوفر العدالة للشعب الفلسطيني الذي يتعين أن يستعيد حقوقه المشروعة : حقه في تقرير المصير ، وحقه في إقامة وطنه الخاص به ، وحقه في أن يختار مؤسساته الخاصة به وتحالفاته . وكذلك ينبغي أن تتوفر العدالة لجميع البلدان في المنطقة ، وهي البلدان التي لها الحق في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها ، بما يتماشى مع ما ينص عليه قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) .

وفي هذا الصدد أود أن أشير مرة أخرى الى القلق الذي أعربت عنه أمام هذه الجمعية في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ . ان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) هو اطار التسوية الذي وضعه مجلس الأمن . وربما يكون هذا الاطار غير نموذجي ، الا أنه يشمل منهاجا جادا ازاء تسوية مشاكل الشرق الأوسط . وانا كان المجتمع الدولي قد أعرب عن ترحيبه الحار منذ البداية بالقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، فان ذلك يرجع الى أنه كان يأمل ان تلتزم اسرائيل بقرار اتخذ بالاجماع في مجلس الأمن وحظي بالتأييد الواسع ومن ثم ، تعيد الأراضي العربية المحتلة . ولكن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) لم ينفذ ، ليس لانه لا يذكر صراحة استعادة حقوق الشعب الفلسطيني ، بل الأحرى بسبب رفض اسرائيل المنهجى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة .

والعدالة التي نطالب بها للشعب الفلسطيني ولجميع البلدان في المنطقة يمكن تحقيقها في اطار مؤتمر دولي يشترك فيه الأطراف المعنية ، كل الأطراف المعنية . والهدف من مثل هذا المؤتمر الذي يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة ، هو النظر في طرائق تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وللأسف يبدو أن فكرة عقد هذا المؤتمر ، الذي اعتمده الجمعية العامة من قبل ، لا تقبلها اسرائيل ، وهي البلد الذي يدعي انه يعتبر المفاوضات بين الأطراف ضرورية .

وقد طرح عدد من الاقتراحات لتسوية الحالة في الشرق الأوسط ، تسمى جميعها بخطط التسوية . فهناك خطة فاس وخطة ريفان وخطة بريجنيف ومؤخرا ، مبادرة السلم الاردنية الفلسطينية ، فضلا عما يمكن أن نسميه بخطة بيريز . ولا يساورني أدنى شك في أن تلك الخطط قد انبثقت من النوايا الحسنة ، الا أنه يتعين علينا أن نسلّم بأن نواحي

الغموض التي اتسمت بها بعضها ونواحي القصور التي ظهرت في البعض الآخر قد أشارت التردد أو عدم الاستجابة من جانب طرف أو آخر من الأطراف المعنية . ولا اعتزم أن أخوض في تفاصيل تلك الخطط ، ولكنني أود أن أبدي ملاحظتنا على آخر تلك الاقتراحات . نحن نرحب بخطة فاس باعتبارها خطة جديدة يمكن أن توفر الأساس المقبول لاجراء مفاوضات بشأن التسوية الشاملة للحالة في الشرق الأوسط . وما زلنا نرى نفس الرأي ، كما نعتقد أن الخطة ، بعد التوفيق بينها وبين مبادرة السلم الأردنية الفلسطينية يمكن أن تفضي الى ايجاد مخرج من حالة الجمود الحالية .

وقد شعرنا بالتشجيع من البيان الذي أدلى به هنا الطك الحسين طك الأردن في ٢٧ أيلول / سبتمبر ، عندما قال :

" ونحن على استعداد لمفاوضة اسرائيل ، تحت اشراف مناسب ومقبول ، في أسرع وقت ومباشرة ، وفق أحكام قرارى مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وهذه المفاوضات يجب أن تؤدى الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) وحل المشكلة الفلسطينية من جميع جوانبها . "

(A/40/PV.12 ، ص ١٧) .

وقد قال رئيس الوزراء الاسرائيلي ، السيد بيريز ، أمام هذه الجمعية في تشرين الأول / اكتوبر الماضي عند الاحتفال بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، انه على استعداد للتفاوض بغية ابرام معاهدة سلم بين اسرائيل والدول العربية ، وكذلك حل المشكلة الفلسطينية . واستطرد قائلاً انه من اجل اجراء هذه المفاوضات :

" يجب ألا يفرض أى طرف شروطاً مسبقة . . . وتستند هذه المفاوضات الى قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . . . "

(A/40/PV.42 ، ص ٨١ و ٨٢)

ويرجع اهتمامنا بخطط بيريز الى العناصر التي سبق أن ذكرتها لأن العناصر الأخرى في تلك الخطة تبين أن الموقف الأساسي الذي تتخذه اسرائيل لم يتغير فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني على الأقل ، إذ أن هذه الخطة تنص على أن " تجرى المفاوضات بين الدول مباشرة " (A/40/PV.42 ، ص ٨٢) .

ويقصد بذلك الدول العربية المعنية . ونحن نعلم الآن أن إسرائيل تنكر على الشعب الفلسطيني حقه في إقامة دولته الخاصة به على أرضه . وعلاوة على ذلك ، فإن أقصى ما يمكن أن تتنازل عنه إسرائيل للشعب الفلسطيني هو منحه قدرا كبيرا من الحكم الذاتي في يهودا والسامرة ، وربما في غزة أيضا . ولكن القضية المطروحة هنا ليست الحكم الذاتي ، بل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير وحقه في إقامة وطن له . وترفض إسرائيل أن تعتبر الفلسطينيين طرفا يحق له التفاوض معها ، في حين أن الفلسطينيين هم في الحقيقة الطرف الأساسي في أية مفاوضات أو محاولات تبذل للتوصل إلى تسوية .

وبينما لا تقبل خطة بيريز مبدئيا عقد مؤتمر دولي معني بالسلم في الشرق الأوسط فإنها تعترف بأن مجلس الأمن يمكنه أن يضطلع بدور هام ، خصوصا عن طريق تأييد المفاوضات الثنائية . وهنا ، يوجد التناقض ، لأن رئيس الوزراء الإسرائيلي يقول :

" . . . يمكن دعوة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إلى دعم الشروع

في هذه المفاوضات " (A.40/PV.42 ، ص ٨٢)

يقصد بمفاوضات ثنائية دون أدنى شك . وبعد ذلك ، يضع قيادا هاما حيث يقول :

" وموقفنا هو أن أولئك الذين يقصرون علاقاتهم الدبلوماسية على طرف واحد من أطراف الصراع دون الأطراف الأخرى يستبعدون أنفسهم من هذا الدور " (ص ٨٢ ، المرجع نفسه)

وهذا عنصر آخر في خطة بيريز يحد من فرص النجاح لأي وساطة يقوم بها مجلس الأمن . وفي حين أن أزمة الشرق الأوسط لا يمكن حلها ، في الواقع ، بغير الاشتراك المباشر والفعال للشعب الفلسطيني من خلال ممثله ، منظمة التحرير الفلسطينية ، فمن الحقيقي أيضا أن هذه المشكلة ، على غرار أي مشكلة أخرى تتعلق بالسلم والأمن الدوليين ، لا يمكن حلها دون الدعم الفعال من جانب جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، ولا سيما الأعضاء الذين لهم مصالح اقتصادية أو استراتيجية أو غيرها في تلك المنطقة . ومحاولة إثبات عكس ذلك مهمة من أشق المهام . ولذلك فمن الجلي أن هذه الخطة لن تنجح .

لا أود أن أنهي كلمتي دون الإشارة بسرعة الى حالة لبنان الذي دمرته الصراعات الدموية . هذا البلد الذي كان للؤلؤة المنطقة . لقد قام الجيش الاسرائيلي أمس بحملة عدوانية أخرى ضد مخيم يسكنه ما تبقى من الفلسطينيين في هذا البلد . ونحن الذين اعتقدنا أن الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان سوف يضع حدا لهذا النوع من العدوان ، وأن اسرائيل كانت تسحب قواتها استجابة للاراء والرغبات التي أجمع عليها المجتمع الدولي ، علينا ان نعترف بأننا قد ضللنا فيما يتعلق بنوايا اسرائيل الحقيقية . نحن نتضرع الى الله حتى يتمكن لبنان ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها من أن يستعيدا السلم مرة أخرى ، وهو السلم الذي يستخدم في القاء التحية طوال اليوم في المنطقة من شمالها الى جنوبها ومن شرقها الى غربها فيقول الناس هناك " السلام " أو " شالوم " . وآمل ان تتمكن جميع شعوب المنطقة من أن تتمتع بالسلم في حياتها اليومية ، الذي يبرر وجود منظماتنا في نهاية المطاف .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أتاحت لنا

الفرصة خلال هذا الاسبوع لكي ننظر هنا في مشكلتين دوليتين بالفتي الأهمية و بينهما ترابط وثيق ألا وهما قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط . وترتبط هاتان المشكلتان فيما بينهما بسامات مشتركة عديدة من بينها القلق الدولي العميق بنشأتهما ، وهما تعتبران بسبب طبيعتهما وسبب مجالهما الحساس من الناحية الجغرافية والسياسية ، خطرا شديدا على السلم والامن الدوليين ، وما يزيد من القلق الشديد الذي يشعر به المجتمع الدولي حقيقة ان هاتين المشكلتين تسهمان في زيادة الاستقطاب الذي يعتبر سمة من سمات العلاقات الدولية اليوم .

ان الحالة في الشرق الاوسط قد تدهورت خلال السنوات القليلة الماضية نتيجة لامتداد الصراع المسلح الى لبنان بسبب الغزو الاسرائيلي . بالاضافة الى ذلك ، ليس هناك أي دليل على وجود أية تحركات سلمية يمكن أن تجمع بين جميع أطراف الصراع من أجل ايجاد حل شامل ودائم للمشكلة .

وتشكل مشكلة الشرق الأوسط تحدياً من أخطر التحديات التي واجهتها الأمم المتحدة على مرّ السنين ، وهي تمس مبادئ اتخذت هذه المنظمة بشأنها مواقفها . وقد ازدريت هذه المبادئ مراراً وكراراً . والذي نشهد حدوثه في الشرق الأوسط هو بالضبط ما ندينه وما نحاول أن نتجنبه . لقد شهدنا استخدام القوة بادعاء أنها أداة للسلم ، وأدنا بلا جدوى الاستيلاء على الأراضي وضمها بالقوة . كما شهدنا اقتلاع السكان من أراضيهم واقامة المستوطنات غير المشروعة والانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الانسان بالنسبة للفلسطينيين والسكان العرب في الأراضي المحتلة .

وبدلاً من الاقتراب من السلم ، نشهد مثل هذه التصرفات التي تبعدنا عنه بمسافات أطول . ودعوة مجلس الأمن للانعقاد أكثر من مرة خلال هذا العام لمناقشة التطورات الخطيرة في المنطقة ، تدل على سوء الموقف .

وقبرص ، باعتبارها بلداً قريباً من المنطقة التي تواجه تلك المشاكل ولما يربطها من أواصر الصداقة مع الشعوب والبلدان المعنية ، لا يمكنها الا أن تشارك المجتمع الدولي قلقه الشديد . وقد ضمنا صوتنا في كل مناسبة الى أصوات من يدعون الى ايجار تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي عن طريق المفاوضات ووفقاً للميثاق وقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة .

لقد أوضحنا موقفنا تماماً الذي يتمثل في أن أي حل عادل ودائم لا بد أن يتضمن انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس القديمة . كما انضمنا الى المجتمع الدولي في مناداة اسرائيل بأن تلغي قرارها غير الشرعي والانفرادي بالنسبة لمرتفعات الجولان التي نعتبرها جزءاً لا يتجزأ من سوريا .

وترى قبرص ، شأنها شأن البلدان غير المنحازة أن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني على قدم المساواة في أية مفاوضات للسلم أمر لا غنى عنه ، ذلك أنه لا يمكن أن نغفّر في أي حلّ لمشكلة الشرق الأوسط ما لم يراع ذلك الحل تماماً الأمان الوطني للشعب الفلسطيني .

ان لب مشكلة الشرق الاوسط هو قضية فلسطين . ولذلك نعتقد اعتقادا راسخا أنه لن يكون هناك سلام في المنطقة الاّ باعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية . ونأمل أشد الأمل في أن تتركس جميع الاطراف المعنية جهودها من أجل ايجاد حل عادل ودائم للمشكلة دون مزيد من التأخير . لقد أثبت الزمن أن امتداد أجل المشكلة لن يسفر الا عن مزيد من العنف والمعاناة . ونحن نعتقد أنه آن الاوان لبذل جهود متضافرة من أجل حل هذه المشكلة الكبرى ، وأن أى مزيد من التأخير ينطوى على أخطار جسيمة على الصعيدين الاقليمي والدولي معا .

السيد د ياكونو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ان استمـرار

صراعات معينة وظهور صراعات جديدة في ظل الظروف الدولية الراهنة ، كما أعلن ممثلو رومانيا خلال الدورة الأربعين هذه التي تعقد ها الجمعية العامة ، يمثلان خطرا جسيما على استقلال جميع الشعوب والدول وأمنها وعلى السلم والأمن العالميين .

والصراع الذى يدور في الشرق الأوسط والذى يبلغ عمره هذه المنظمة وشكل أكثر من أى وقت مضى مصدرا من المصادر الرئيسية التي تتهدد السلم والأمن والتعاون الدولي ، نتيجة المشاكل العديدة التي أثارها والتي لم تسوّ حتى الآن ، ونتيجة تشعباته السياسية والاقتصادية ، ونتيجة الآثار التي تترتب بسببه على الكثير من شعوب العالم وبلدانه .

ان حالة المواجهة القائمة في الشرق الأوسط التي تتسم بأعمال العدوان وانسداد العنف ، وتطور الصراع الاسرائيلي العربي ، كل ذلك يؤكد الحقيقة التاريخية القاطنة بأن السلم والأمن لا يمكن أن يستتبا وأن يضمننا باستخدام القوة أو التهديد باستعمالها ، ولا يحرمنا الشعوب الأخرى من حقها في الوجود بحرية واستقلال .

وعلى أساس الاقتناع بأنه يجب القيام فوراً بأعمال لايجاد حل للصراعات القائمة في مختلف مناطق العالم ، تعتقد رومانيا انه من الضروري اتخاذ تدابير ومبادرات تستهدف فيها الصراعات وتسوية المشكلة الشائكة وذلك عن طريق المحادثات والطرق السلمية الأخرى .
وبناءً على اقتراح رومانيا اعتمدت الجمعية العامة ، للتو ، النداء الرسمي الموجه الى الدول المتصارعة بأن توقف فوراً الاعمال المسلحة وان تبدأ في تسوية خلافاتها عن طريق المفاوضات والوسائل السلمية الأخرى . وتناشد الجمعية العامة أيضاً جميع الدول ان تحترم بالكامل التزاماتها بعدم اللجوء الى القوة او التهديد باستعمالها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وتسوية الصراعات والنزاعات بالطرق السلمية . ويتوخى النداء العمل المستمر الفعال من جانب الهيئات المختصة في الأمم المتحدة لوقف الصراعات وحلها .

ومن الواضح ان هناك حاجة الى اتخاذ اجراء حاسم وفوري لتسوية جميع جوانب الصراع في الشرق الأوسط . لقد آن الأوان لتتحمل جميع الدول الأعضاء مسؤوليتهم السياسية والمعنوية حتى تعمل الأمم المتحدة ، التي تعتبر مهمتها الأساسية صيانة السلم والأمن الدوليين ، بمزيد من الحزم للتوصل الى حل شامل وعادل ودائم لهذا الصراع الذي دام طويلاً والذي أدى الى معاناة لا توصف لشعوب المنطقة ، والذي يهدد على نحو خطير السلم في العالم .

ان رومانيا ورئيسها نيقولاى شاوشيسكو ، يعلنان دائماً انهما يؤيدان بحزم الحل السياسي للصراع في الشرق الأوسط ، الحل الذي يضمن السلم الشامل في المنطقة ويحل مشكلات الشعب الفلسطيني ، ويقوم على أساس حق هذا الشعب في تقرير المصير ، بما في ذلك حقه في اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، بالإضافة الى حق جميع دول المنطقة في الاستقلال والسيادة .

وعلى أساس ذلك الموقف المبدئي القاضي بعدم جواز احتلال الأراضي الأجنبية أو حيازتها بالقوة ، اكدت رومانيا منذ البداية ان الحل السلمي في الشرق الأوسط يجب

حتى يكون عادلا ودائما ، ان يتضمن قبل كل شيء انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة بعد حرب ١٩٦٧ بما في ذلك الجزء العربي من القدس . وقد ورد هذا المطلب بوضوح في القرارات التي اتخذتها جميع أجهزة الأمم المتحدة التي نظرت في الحالة السائدة في الشرق الأوسط . وكما هو معروف جيدا ، فاننا نعارض بحزم جميع الاجراءات التي تتخذها اسرائيل لضم هضبة الجولان السورية وما فتئت رومانيا تؤيد ضمان وحدة واستقلال لبنان وسلامته الاقليمية وتقف ضد الأعمال العسكرية الاسرائيلية في لبنان ، وتؤيد المصالحة العريضة بين القوى السياسية اللبنانية . وأدانت الحكومة الرومانية مؤخرا الهجوم الجوي الاسرائيلي على أراضي تونس في ايلول /سبتمبر الماضي باعتباره عملا من أعمال العدوان وانتهاكا سافرا للاحكام والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول .

ان الطريقة التي تطورت بها الحالة في الشرق الأوسط ، وعدم احراز تقدم نحو الحل الشامل جعلنا من الواضح بشكل متزايد ان حل المشكلة الفلسطينية لا يمكن التوصل اليه الا عن طريق السلم الشامل والعدل والدائم ، واحد العناصر الأساسية لهذا الحل هو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، وحقه في اقامة دولته الخاصة ، والاعتراف بحقه في الاشتراك في المفاوضات الخاصة بالسلم في الشرق الأوسط ، عن طريق مثله الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية . وفي نفس الوقت فاننا نعتقد ان أي حل يحقق الآمال المشروعة للدول والشعوب في الشرق الأوسط يجب أن يقوم على أساس ضمان حق كل دولة في المنطقة في الوجود ، وضمان سيادة كل دولة في المنطقة واستقلالها ووحدة أراضيها وهي الأمور التي تؤدي الى قيام علاقات التعاون والثقة والاحترام المتبادل بين جميع الدول والشعوب في المنطقة . ورومانيا شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى ، تشجع دائما الجهود السياسية والدبلوماسية المسؤولة اللازمة ليجاد حلول لجميع المشاكل المعقدة في المنطقة .

وللوصول الى هذا الهدف اعلنت رومانيا ، وتعلن هنا مرة أخرى ، انها تؤيد عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الأمم المتحدة ، تشترك فيه جميع الأطراف المعنية ، بما في

منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمون في مجلس الأمن وجميع الدول التي يمكنها ان تسهم اسهاما بناءً في تحقيق السلم في تلك المنطقة .

لقد وردت هذه الفكرة في القرارات المتتالية التي اتخذتها الجمعية العامة والتي حصلت على تأييد عدد كبير من الدول ، وكان آخر هذه القرارات القرار ٤٩ / ٣٩ دال المؤرخ في ١١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤ وقد شاركت رومانيا في تقديمه . وتشعر رومانيا ان هذه المبادرة لا تزال صالحة وانه يجب على المجتمع الدولي وعلى جميع الدول ان تهذل جهودا أكبر لعقد هذا المؤتمر في أقرب وقت ممكن . ويجب على البلدان المعنية وجميع القوى السياسية في المنطقة بشكل خاص ان تعمل بطريقة حاسمة من اجل الاعداد لعقد هذا المؤتمر تحت اشراف الأمم المتحدة . ونظرا الى ما ينطوي عليه الأمر من حالة معقدة ومسألة شاملة فيبدو ان من الوهم السعي الى حلول جزئية أو محدودة .

وفي نفس الوقت نرى انه من الأهمية بمكان ان يشترك الأمين العام اشتراكا أكبر في الجهود المبذولة لاقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط وان يزهد دوره فيما يتصل بعقد هذا المؤتمر . وينبغي للأمم المتحدة كما قلنا من قبل ان تلعب دورا أكثر نشاطا في الجهود المؤدية الى ايجاد حل للصراع الدائر في الشرق الأوسط . ويمكنها ان توفر الاطار الذي يمكن أن تدور فيه المفاوضات بغية ايجاد حل ، وقرار سلم دائم في هذه المنطقة المضطربة من العالم يتفق مع آمال وتوقعات شعوب المنطقة وجميع شعوب العالم . وبالنسبة لرومانيا فهي على استعداد لهدل أي جهد للمشاركة في ايجاد حل شامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ، وفي اقامة السلم العادل في المنطقة وفي تعزيز السلم والأمن والتعاون الدولي .

السيد كورننكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية

عن الروسية) : منذ ٤٠ عاما ، تشكل الحالة المتفجرة والملتبهة في الشرق الأوسط تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ، وهي مصدر قلق عميق لجميع الدول والشعوب

في المنطقة ولجميع المعنيين بجدية بمستقبل العالم . وهذا يفسر اهتمام الأمم المتحدة بدراسة جميع جوانب الصراع في الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة في هذه الدورة * . وكما ورد بحق في التقرير الأخير المقدم من الأمين العام عن هذا البند فان الأمم المتحدة عنيت بهذا الصراع منذ السنوات الأولى من انشائها و " كرسيت لهذه المسألة وقتاً أطول واهتماماً أكثر من أية مشكلة دولية أخرى " . (A/40/779 ، الفقرة ٣٤)

ومن المعروف ان سبب اندلاع هذا الصراع واستمراره هو اعمال العدوان والتوسع التي تقوم بها القوى الامبريالية وقوى الهيمنة ضد الشعوب العربية . ان سياسة الاستيلاء المستمرة على الأراضي العربية وضمها تحول المنطقة الى مصدر دائم للتهديد العسكري ، فمنذ انشاء اسرائيل اختار قادتها طريق المغامرات العسكرية والتوسع الاقليمي على حساب جيرانهم العرب . ونتيجة لذلك نشبت خمس حروب أدت الى سفك دماء كثيرة والى ضحايا لا حصر لهم ، والى معاناة شعوب المنطقة ، واحتل المعتدى مساحات واسعة من الأراضي العربية .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أجيوس (مالطة) .

ان احتلال اسرائيل المستمر للضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية الفلسطينية ومرتفعات الجولان السورية والجزء الجنوبي من لبنان والهجمات الاسرائيلية المتواصلة على سيادة لبنان وسلامته الاقليمية وانتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف هي العناصر الأساسية للسياسة العدوانية التي تتبعها القيادة الاسرائيلية ازاء الدول العربية المجاورة .

ان اسرائيل ، بعد أن خلقت هذه البؤرة الخطيرة من بؤتر التوتر في المنطقة ، تعمل على زيادة اتساعها ، وتعرض بلدان عربية أخرى الآن لاعتداءاتها التي لا يبرر لها . لقد اشير مرارا أثناء المناقشة الى العدوان الاسرائيلي على المنشآت النووية المدنية العراقية . وفي الأيام القليلة الماضية ارتكبت اسرائيل في ١ تشرين الأول / اكتوبر من هذه السنة عدوانا على عاصمة تونس ، البلد العربي ذي السيادة الذي يبعد عن حدود اسرائيل أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر . وأثناء مناقشة مجلس الأمن لهذا الموضوع ، فان الهجوم الاسرائيلي ، الذي قدم باعتباره عملا من اعمال الارهاب الصادر عن الدولة ، ادين بقوة .

لا يزال الموقف الخطير سائدا منذ السنة الماضية في جنوب لبنان . ان العدوان الذي شن على ذلك البلد منذ ثلاث سنوات ونصف سنة قد انتهى بهزيمة عسكرية وسياسية لكل من ارتكبه . فقد اجبر المعتدي ، تحت ضغط القوات القومية والوطنية للبنان ، على الانسحاب من معظم الأراضي التي استولى عليها . وفي نفس الوقت ، مما يشير القلق البالغ ان اسرائيل لا تزال تبذل جهودا للاحتفاظ بسيطرتها على جزء كبير من أراضي لبنان ، بذريعة انشاء ما تسمى بمنطقة أمن في الجنوب اللبناني . ولكنها بالتأكيد نقطة انطلاق لمزيد من أعمال العدوان . وتحاول اسرائيل أيضا بتحريض عملائها ان تمنع احراز مزيد من التقدم صوب التسوية السياسية للأزمة اللبنانية .

وان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان تدين هذه الأعمال العدوانية قد أيدت ولا تزال تؤيد في اطار مجلس الأمن ، من بين محافل أخرى ، المطالب العادل للشعب اللبناني وحكومته بالانسحاب الفوري والكامل للقوات الاسرائيلية دون قيد أو شرط من

كل الأراضي اللبنانية . وان قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) يبنغي ان ينفذا بالكامل ، وبنبغي أن يتوقف التدخل في الشؤون الداخلية للبنان . ومن الجدير بالذكر أيضا ان المسؤولية عن أعمال المغامرة التي ارتكبتها اسرائيل ، كما ذكر العديد من المتكلمين ، تقع بالكامل على عاتق الولايات المتحدة ، التي لا تؤيد وتشجع فقط السياسة العدوانية التي تنتهجها تل أبيب ، بل انها تحاول أيضا أن تضع منطقة الشرق الأوسط تحت سيطرتها العسكرية والسياسية . وتبذل جهود لتحقيق ذلك الهدف بفرض تسويات منفصلة على البلدان العربية ، تجاهلا للحقوق المشروعة للشعوب العربية . وان التحالف الاستراتيجي الأمريكي الاسرائيلي وما تسمى بقوات الانتشار السريع واتفاقات على غرار اتفاقات كامب ديفيد تعتبر عنصرا أساسيا في تلك السياسة .

ويحاول هذان الشريكان بتنفيذ مخططاتهما الجغرافية السياسية في الشرق الأوسط بـث الفرقة في العالم العربي واجبار البلدان العربية على قبول صفقات على غرار اتفاقات كامب ديفيد ، والهدف من ذلك هو ازالة قضية فلسطين من على جدول الأعمال بالكامل وتمكين اسرائيل من مواصلة التمتع بشارع عدوانها . ورغم ذلك ، من الواضح تماما ان هؤلاء العملاء في تسوية الشرق الأوسط ليس لديهم صلة بمهمة اقامة سلم عادل ودائم في تلك المنطقة .

وتوضح تجربة التاريخ تماما عقم وخطر محاولة حل مشكلة الشرق الأوسط بفرض صفقات مستقلة مع اسرائيل على العرب . والبديل الوحيد لسياسة الصفقات المستقلة - ومعبارة أخرى سياسة تشجيع التوسع الاسرائيلي التي ليست لها علاقة باقامة سلم دائم في المنطقة - هو التسوية الشاملة عن طريق عقد مؤتمر دولي بمشاركة كل الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

في ضوء هذه الخلفية التي تعتبر بمثابة طريق مسدود نتيجة لجهود اسرائيل ، يزداد وضوح أهمية مقترحات الاتحاد السوفياتي المقدمة بشأن التسوية في الشرق الأوسط ، والمؤرخة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٤ . تتسم هذه الاقتراحات بالواقعية لانها تتمشي مع

فكرة اقامة سلم عادل ودائم حقا في المنطقة . كما انها تتماشى مع المبادئ الخاصة بالتسوية والمقدمة والمقترحة من جانب البلدان العربية في فاس ، وهي تقوم على أساس المبادئ التي تكتسي أهمية بالغة ، وهي عدم جواز الاستيلاء على أراضي الشعوب الأخرى بالقوة ، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة له ، وضمان حق كل دول وشعوب المنطقة في الأمن والوجود المستقل والتنمية .

وقد تأكدت هذه السياسة البناءة في البيان الذي أصدرته الدول الأطراف في معاهدة وارسو في تشرين الأول / اكتوبر من هذه السنة في صوفيا . وقد أشار البيان أيضا الى أن حل مشكلة الشرق الأوسط سوف يتحقق بدعم وحدة البلدان العربية والحركة الفلسطينية . وان مصالح اقامة السلم في ذلك الجزء من العالم سوف تدعها تسوية المشكلة اللبنانية على أساس الوفاق الوطني بين اللبنانيين أنفسهم والحفاظ على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية والوقف العاجل للحرب الدائرة بين ايران والعراق ، والعمل على استقرار الحالة في منطقة الخليج الفارسي .

كما أكدنا من قبل ، فان ايجاد تسوية حقيقية في الشرق الأوسط لا يتحقق الا في اطار المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط لأن هذا المؤتمر حقا هو السبيل المعقول والفعال لانهاية الحرب الطويلة في الشرق الأوسط واقامة سلام دائم هناك . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن يتحقق هذا دون أي مزيد من سفك الدماء ، ودون أية صفقات سرية ومؤامرات ، على ان تؤخذ في الاعتبار المصالح المشروعة لكل الأطراف المعنية دون استثناء . وفي رأينا ، ان جهود الجمعية العامة ينبغي أن توجه صوب تعبئة التأييد لهذه الفكرة . وهناك دولتان فقط تعارضان ذلك النهج الواقعي . ينبغي أن تطالب الجمعية العامة الولايات المتحدة واسرائيل بوقف خلق العقبات على طريق انعقاد هذا المؤتمر الدولي . وقد آن الأوان لأن تعترفا بأن الشرق الأوسط ليس حكرا على أحد ، وليس بمعزل عن العالم الخارجي .

ان مستقبل العالم ومصالح وأمن الشعوب الأخرى ترتبط ارتباطا وثيقا بتلك المنطقة ذاتها . ولهذا السبب ذاته ينبغي لنا في أي نهج ازا حل صراع الشرق الأوسط

ان نعمل بحكمة وترو مع أخذ الحقوق والمصالح المشروعة لكل الأطراف المعنية في الاعتبار على نحو كاف . وينبغي ألا تعرقل الدول الأخرى ، بل ينبغي لها ان تعزز تحقيق تلك التسوية .

ويعرب الوفد الاوكراني عن أمله في أن توافق الجمعية العامة على توصيات ترمي الى اقامة سلم دائم وعادل في المنطقة . وان وفدنا مستعد لتأييدها .

السيد باغيني اديتو نزينغا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم

يسبق مطلقا في تاريخ البشرية ان اثار صراع هذا القدر من الاهتمام الدولي ومن الشاغر الذي اثارته أزمة الشرق الأوسط . لقد تناولت الأمم المتحدة ، منذ السنوات الأولى لوجودها ، الصراع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط وسببه الأساسي - مشكلة فلسطين . وليس هناك شك في أن الأمم المتحدة قد كرست لهاتين المسألتين من الوقت والاهتمام أكثر مما كرسته لأية مشكلة دولية أخرى .

وما فتىء الصراع في الشرق الأوسط ، بمشاكله المعقدة والحساسة والمتراطة ترابطا وثيقا ، محل مناقشات سهبة في كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن وكذلك في المؤتمرات الدولية المكرسة لهذه المسألة وحدها .

وما فتئت الحالة في الشرق الأوسط تتسم حتى الآن بالمواجهات المسلحة المتكررة التي تؤدي الى خسائر في الأرواح البشرية والممتلكات ، والتي تزيد من حدتها الانفعالات التي يوجبها سوء الفهم والحساس العاطفي والافتقار الى الحوار . وقد أصبحت مسألة الشرق الأوسط من أكثر المشاكل مدعاة للنقاش والجدل ، بسبب عناد الطرفين برفضهما الامتثال للقواعد العامة للقانون الدولي وأحكام القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة المتخذة أثناء الأربعين عاما الماضية .

ولا تزال مواقف مختلف أطراف الصراع في الشرق الأوسط متباعدة كل التباعد وذلك على الرغم من قبولها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يتضمن مبدأين هاميين للتسوية في الشرق الأوسط :

" انسحاب القوات المسلحة الاسرائيلية من الأراضي المحتلة . . . والاعتراف بسيادة كل دولة من دول المنطقة وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وحقها في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها في مأمن من أى خطر أو استخدام للقوة " . (قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) الفقرتان ١ و ٢ من المنطوق) .

وبالاضافة الى هذين المبدأين أقرت منظمة الأمم المتحدة بأن أية تسوية لمسألة الشرق الأوسط ينبغي أن تنطوي على حل مرض للمشكلة الفلسطينية على أساس الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير .

وكانت الأمم المتحدة حتى عام ١٩٧٧ تتمتع بتأييد قوى من جانب غالبية الدول الأعضاء ويتعاون الدول الكبرى في عطية السلم في الشرق الأوسط . وكان من نتيجة هذا الاتجاه وقف جميع الأعمال الحربية من جانب الأطراف للبحث عن تسوية شاملة تتناول جميع جوانب المشكلة وتشارك فيها جميع الأطراف المعنية ، وفي هذا تعد الأمم المتحدة فسي الحقيقة اطارا فريدا وملائما من أجل ايجاد هذه التسوية .

وما فتئ المجتمع الدولي يزداد وعياً بأنه لا يمكن إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط عن طريق المواجهات أو الاعتداءات المتبادلة أو بانتهاك أقاليم الآخرين وحقوقهم . فذلك لن يؤدي سوى إلى تفاقم الحالة المتوترة بالفعل وزيادة الكراهية بين الطوائف المعنيّة .
مبأنه لا يمكن توفير مناخ مؤات للمفاوضات والحوار بين جميع دول المنطقة إلا بتحقيق السلم والأمن في المنطقة .

وان تحليل خطط السلم العديدة التي قدمت ، سواء الاعلان الصادر من جانب الدول العربية يوم ٩ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢ عن مؤتمر القمة العربي الثاني عشر في فاس أو الاقتراحات الهامة التي قدمها رئيس الولايات المتحدة في غرة أيلول /سبتمبر أو اقتراحات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٥ أيلول /سبتمبر و ٢٩ تموز /يولييه ١٩٨٤ يدل دلالة واضحة على أنه لم يعثر حتى الآن على حل نهائي للأزمة تقبله جميع الأطراف المعنية .

وفي هذا الصدد ، ينبغي التنويه بأن كل عناصر الحل الشامل العادل الدائم واردة في القرارات العديدة اذا ما نظرنا إليها مجتمعة ، الى جانب جميع الخطط والاتفاقات ومبادرات السلم التي وجدت حتى يومنا هذا ، وهي في رأينا توفر بكل تأكيد نهجا متماسكا ومتكاملا ينبغي أن تتبعمه الأمم المتحدة من أجل حل المسألة التي ترجع الى عهد عصبة الأمم والتي ورثتها عنها منظمة الأمم المتحدة .

وازاء عجز جميع أطراف الصراع منذ عام ١٩٤٧ عن حسم هذا الصراع بطريق الحرب يستخلص وفد زائير أن أية استراتيجية أخرى تعتمد على القوة وعلى التهديد المستمر للسلم والأمن الدوليين في المنطقة لا يمكن أن تؤدي الى حل تلك المشكلة الشائكة ، مشكلة الشرق الأوسط وفلسطين .

ولا توجد دولة تعاني من الحرب في الشرق الأوسط الى حد تعريض استقلالها وسلامتها الاقليمية وحريتها للخطر مثلما يعاني لبنان . ان هذا البلد الذي كان منذ بضع سنين واحة حقيقية للسلم ، لا سيما مدينة بيروت السياحية ، أصبح الآن بلدا

ممزقا ومهددا ولم يعد هناك ضمان للأمن فيه ، ذلك الأمن الذي يعتبر أمرا لا غنى عنه للتنمية الاقتصادية .
لذلك يتعين على الأمم المتحدة أن تعمل على تدعيم استقلال تلك الدولة العضو وسلامة أراضيها وأن تكفل حماية سكانها المدنيين .
وهي وفد زائير أنه لا يمكن تحقيق السلم الدائم في الشرق الأوسط مادام الشعب الفلسطيني لم يتحرر ولم يمارس حقه في تقرير المصير ومادام لم يعترف في نفس الوقت بحقوق اسرائيل في الوجود .
وينبغي لدولة اسرائيل التي تدرك أكثر من غيرها أهمية العيش في سلم ، أن تحترم مبدأ عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة .
وعلى ذلك ، يتعين على منظمة الأمم المتحدة أن تضع حدا لدورة العنف الهجومي والدفاعي التي تزيد من مشاعر الاحباط وتثير مشاعر الانتقام في تلك البقعة من العالم ، وأن تستخدم في تسوية هذا النزاع الأساليب والمبادئ الخاصة بالتسوية السلمية والحوار والمنصوص عليها في ميثاق منظمتنا العالمية .

السيد محمد رسلان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في النقاش بشأن هذا البند الخاص بالحالة في الشرق الأوسط تركز الجمعية العامة - عن حق - على الصراع العربي - الاسرائيلي ، حيث أنه يشكل المسألة الأساسية ، وما انفك هذا البند من الملامح المعتادة لجدول أعمالنا منذ انشاء الأمم المتحدة تقريبا . واسمحوا لي أن أقتبس من كلمات الأمين العام في تقريره الحالي بشأن هذا الموضوع حيث قال ان الأمم المتحدة :
" كرسنا لهذه المسألة وقتا أطول واهتماما أكثر من أية مشكلة دولية أخرى " (٨/٤٠/٧٧٩ ، الفقرة ٨٤) .

ومع ذلك وعلى الرغم من كل الاهتمام والوقت والجهد المكرس لهذه المسألة ، لم يحرز أي تقدم حقيقي توصلنا لحل شامل ودائم . ومن الواضح أن هذا لا يرجع الى عدم المحاولة ،

حيث بذلت محاولات عديدة للتوصل الى حل ، سواء في الأمم المتحدة أو في غيرها من المحافل . وفي الواقع ، وفي رأى الأغلبية الساحقة هنا ، ان العديد من العناصر والمقترحات التي وردت في مختلف القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة يشير الى طريق الحل العادل والدائم .

وتواصل اسرائيل عرقلة كل الجهود المبذولة للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة، مفضلة بدلا من ذلك اتباع طريق العدوان والقوة العسكرية . وان تدرك اسرائيل تماما أنه يمكنها الاعتماد على الدعم المطلق من قبل الدولة العظمى الراعية لها ، استمرت في تجاهلها ورفضها للجهود المبذولة للتوصل الى حل شامل . ولم تبد اسرائيل الندم على لجوئها الى استخدام القوة العسكرية - وهنا لسنا في حاجة الى أن نكرر المناسبات التي لا حصر لها والتي قامت فيها بذلك .

وتعتبر اسرائيل في نظر أصدقائها الأقوياء " اسبرطة " العصر الحديث ، "داود صغيرا " يقاتل وينجح في التغلب على المصاعب الشاقة ، ناهيك عن حقيقة أن اسرائيل تعتبر من بين أقوى الدول عسكريا في العالم . ان الخرافة التي نسجت حول " داود الصغير " هذا تهدف ايضا الى أن تخفي بطريقة مناسبة حقيقة أن أفعال اسرائيل لا تعتبر دفاعا عن أراضيها أو حتى عن حقها في الوجود ، ولكن " حقها " في الأراضي العربية التي تحتلها منذ ١٩٦٧ وانكارها لحق الشعب الفلسطيني في الوجود .

ومن جانب آخر ، فان ضحايا العدوان الاسرائيلي من الفلسطينيين المشردين والمحرومين والعرب عامة ، في عصر لا يمكن فيه قبول سخريه ازدراء العرق ، قد وصفوا بالعنف والارهاب واللاعقلانية والرفض العنيد للاعتراف بوجود اسرائيل أو قبول قواعد السلوك اللائق . أما الارهاب الذي تقوم به اسرائيل باسم الدفاع عن النفس والردع والعدل فيعتبر من الأمور المبررة . كما يبرر رفض اسرائيل التخلي عن الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان بأنه يقع في اطار مصالحها الاستراتيجية .

ورغم أن تلك الخرافة عن اسرائيل ونواياها قد نشرها جهاز دعاية ضخمة تحت تصرفها فان ذلك لن يخدع أحدا . قد تزيف القضايا ، ولكن لا يمكن اخفاء حقيقة ان مسؤولية استمرار الصراع في الشرق الأوسط تقع على عاتق اسرائيل ، التي تعتبر أعمالها وسياساتها السبب الجذري لهذا الصراع . وانتهاكا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فان اسرائيل التي تتستر وراء قناع الدفاع عن النفس ، تنتهج طريق العدوان المحسوب بدقّة

لتحقيق أغراضها في التوسع بالاستيلاء على المزيد من الأراضي والأقاليم . ويعتبر الضم اللاحق للأراضي العربية وبناء المستوطنات دليلاً على دوافع إسرائيل . وبينما تصر إسرائيل على حقها في الوجود ، فإنها تنكر حق الفلسطينيين في الوجود وبالنسبة للأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي فإن جوهر الصراع يتعلق بحق الفلسطينيين في الوجود ، وهو شعب عريق له تاريخ طويل ، وله ثقافته الخاصة وهويته الوطنية . كما أن جوهر الصراع يتعلق بالعدل من حيث ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي دولته المستقلة الخاصة به ، العدل من حيث استعادة كل الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ . وفي الواقع ، تعتبر تلك العناصر عناصر أساسية في أية تسوية شاملة ودائمة .

وفي هذا الإطار أيدت الجمعية العامة مرارا عقد مؤتمر السلام الدولي المعنوي بالشرق الأوسط ، بمشاركة الدول الكبرى وجميع الأطراف في الصراع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . وتعتقد ماليزيا أن ذلك المؤتمر سيحل محفلا صالحا لاعداد اطار عمل مجد للتوصل الى تسوية شاملة ونهائية تأخذ في الاعتبار كل جوانب الصراع العربي الاسرائيلي المترابطة بما في ذلك تعدد المصالح المتنافرة المتأصلة في الصراع .

وترفض إسرائيل رفضا قاطعا المشاركة في المؤتمر ، لأنها لا تستطيع ظاهرياً الموافقة على اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن منظمة التحرير الفلسطينية معترف بها من قبل الأمم المتحدة والأكثر أهمية من ذلك من قبل الشعب الفلسطيني نفسه . قد تشكك إسرائيل في شرعية منظمة التحرير الفلسطينية ولكن شرعيتها مكفولة ، بقدر ضمان وجودها بيننا في مركز المراقب الذي يحل جمهرة الناخبين المكونة من الشعب الفلسطيني . من هو الذي يتصف بعدم المعقولية والتشدد .

كذلك يأسف وفدى لأن الأمين العام لم يتمكن خلال مشاوراته مع مجلس الأمن وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٩ / ٣٩ دال بشأن عقد المؤتمر من أن يحصل على استجابة ملائمة من كل أعضاء المجلس ، وذلك رغم موافقة معظم أعضاء المجلس .

ونتفق تماما مع الأمين العام في الملاحظة الواردة في تقريره ، أنه من العوامل التي صعبت استخدام آلية الأمم المتحدة في عطية السلام :

" السياسات المتزايدة الاختلاف التي تنتهجها الدول الأعضاء فسي مجلس الأمن " . (A/40/779 ، الفقرة ٣٥) .

وتشاطر ماليزيا أيضا الأمين العام آراءه بأن :

" . . . تأييد الدول الكبرى ، وخصوصا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ضروري لأية تسوية دائمة في المنطقة " . (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٦) .

وفي الواقع ، على مر السنوات ، تطورت الأحداث في الشرق الأوسط في اتجاه يجعل حل المشكلة أكثر صعوبة بصورة لا نهائية ، وأساسا بسبب أن المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى قد أصبحت متشابكة مع المشكلة مؤدية الى توسيع أبعادها . ان اقحام تنافس الدول الكبرى يزيد من الآثار الشاملة في حالة حدوث مجابهة أخرى . وفي اطار الاستقرار العالمي ، لا يمكن السماح للصراع العربي الاسرائيلي أن يستمر الى ما لا نهاية دون وضع حد له . ما فتئ ينطوى على المكونات التي قد تؤدي الى تفجير صراع رئيسي ، وسيزداد ذلك الاحتمال قوة بمرور كل سنة يسمح فيها الصراع بالتفاقم .

ولا يمكن للسلم الدائم في هذه المنطقة التي طال اضطرابها أن يتحقق بقوة السلاح . ان القوة العسكرية يمكنها أن تقتل وتشوه وتدمر ، لكن هل تستطيع أن تخضع شعبا ؟ من المؤكد أن ذلك لا ينطبق على الشعب الفلسطيني الذي بالرغم من الوحشية المفرطة لقوة اسرائيل التي تسلط عليه بانتظام ، لا يزال مصرا على حقوقه كشعب له هويته المتميزة وحقه المشروع في وطن خاص به . وان اصرار اسرائيل على التمسك بالأراضي العربية المحتلة لا يمكن أن يكون في صالح السلم . وقد تعلمت اسرائيل كل ذلك بالفعل في لبنان ، فادركت ان الشعب الخاضع للاحتلال على استعداد لدفع أغلى ثمن في سبيل حريته . فهل حققت تلك الحالة الأمن الذي تزعم اسرائيل أنها تسعى اليه ؟ لا يمكن لأية أمة في حالة دائمة من الصراع أن تدعي ذلك .

ان توافق الآراء الدولي واسع النطاق قد أيد دائما التسوية الشاملة والدائمة . وهو ليس توافقا يفضل العرب على الاسرائيليين — كما تزعم مرة أخرى اسطورة من أساطير الدعاية الاسرائيلية — ولكنه توافق ينصف الشعوب العربية أيضا . وبالرغم مما يبدو من عجز المجتمع الدولي عن اقناع اسرائيل بالعدول عن سبيل العدوان والتوسع ، كما يتضح من المناخ الذي ساد هذه المناقشة وغيرها من المناقشات السابقة بشأن هذا البند ، فان الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء لا تزال تؤيد تأييدا لا يتزعزع فكرة التوصل الى تسوية شاملة ودائمة ، ومثل هذه التسوية لا بد وان تأخذ في الاعتبار — بدهاءة — الحقوق المشروعة للشعوب العربية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا الى آخر متحدث

هذا المساء ، ويبدو أحد الممثلين أن يتناول الكلمة ممارسة لحق الرد . هل لى أن اذكر الأعضاء أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤ / ١٠٤ فان البيانات التي تلقى ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للكلمة الأولى ، وخمس دقائق للكلمة الثانية ، وتقوم الوفود بالادلاء بها من مقاعد ها .

السيد فرطاس (الجمهورية العربية الليبية) : اعتذر في البداية

عن طلب حق الرد في هذا الوقت المتأخر وبعد هذه القائمة الطويلة من المتحدثين ، غير أن ما ذكر صباح اليوم استوجب حق الرد . فقد خرج مندوب الكيان الاسرائيلي صباح اليوم كعادته عن البند موضوع النقاش " وهو مشكلة الشرق الأوسط " في محاولة سافرة ومكشوفة لصرف الأنظار عن هذا البند وعن النقاش الجارى فيه . وهذه ليست المرة الأولى ، ولن تكون حتما الأخيرة . ولا أرى حاجة الى الرد على ما ورد في كلمته من دس وافتراء ، فلا يمكن لهذا الدس أو ذلك الافتراء أن ينطلي على أى من ممثلي الأقطار الشقيقة والصديقة . فقد سبق لهم جميعا ان استمعوا الى نفس الدس والافتراء خلال الدورات الماضية ، وسوف يستمعون اليه من جديد خلال الدورات المقبلة .

ومن المفارقات العجيبة ان نسمع المتحدث يظهر تعاطفا رياضيا مع تونس الشقيقة ، وكأنه يريدنا أن ننسى ، وتنسى معنا تونس ، غارته الوحشية البربرية على الأحياء السكنية المدنية في تونس . تلك الغارة التي قامت بها سبع طائرات عسكرية صهيونية حيث دفنت تحت الأنقاض جثث الأطفال والنساء والشيخوخة . ولقد أدان المجتمع الدولي مثلا بمجلس الأمن تلك الغارة ووصفها بالعدوان في قرار صريح وواضح صدر عن مجلس الأمن . ان تلك الغارة الوحشية تذكرنا وتذكر الشعب الفلسطيني معنا بمجازر معاملة مثل مجزرة دير ياسين وكفر قاسم وقبية ومجزرتي مخيمي صبرا وشاتيلا .

ولقد أظهر المتحدث تعاطفا رياضيا ايضا مع العراق الشقيق . وكأنه يريدنا أن ننسى ، وينسى العراق معنا ، غارته المفاجئة وغير المبررة على المفاعل الذرى العراقي المخصص للأغراض السلمية ، تلك الغارة التي كادت أن تؤدى الى كارثة بسبب تسرب الاشعاع الذرى النشط ، لولا التدابير الوقائية التي كانت السلطات العراقية المختصة قد اتخذتها . ولقد سبق للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن أكد ، اثناء الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة ، بأن تحول المنشآت النووية لتصبح هدفا للهجمات بالأسلحة التقليدية من شأنه ان يؤدى الى نشوب حرب نووية .

ان الكيان الاسرائيلي الذي ينتزع لنفسه متى شاء تفويضا الهيا لكي يضرب هنا
او هناك ، لا يهيمه ان يتعرض العالم لكارثة ذرية . وهذا احتمال لا بد ان يشير قلق وهلع
الأُسرة البشرية بأسرها .

ولقد اظهر المتحدث تعاطفا ريثيا مع مصر الشقيقة وكأنه يريدنا أن ننسى
وتنسى مصر معنا ضحايا مدرسة بحر البقر من التلاميذ والأطفال الصغار . هل يمكن
أن ينسى شعب مصر أن الكيان الصهيوني لا يزال يحتل جزءا غاليا من تراب سيناء
لمجرد اظهار مندوب الكيان الصهيوني رياء كاذبا بالتعاطف مع مصر ، في محاولة
خبثية للدرس والوقيدة وشق الصفوف .

أما شعب ليبيا فانه ام ينس ضحايا الطائرة الليبية التجارية المدنية التي
اسقطتها الصواريخ الصهيونية بينما كانت في رحلة عادية من طرابلس الى القاهرة . لقد
ارغمتها طائرات عسكرية اسرائيلية على التوغل فوق شبه جزيرة سيناء ثم اطلقت عليها عدة
صواريخ جو - جو ، فاسقطتها فوق رمال سيناء ، وأودت بحياة جميع ركابها من
ال المسافرين . وأعتقد الكيان الصهيوني ان العالم سوف ينسى جريمته وانها ستدفن
الى الأبد في رمال سيناء . ولقد كان على متن تلك الطائرة عدد من الأطباء
والمهندسين والمحامين الليبيين من بينهم وزير خارجية سابق وأول طبيبة ليبية .
ان الشعب العربي لا يمكن أن ينسى تلك الجريمة وسيظل دوما يذكر ضحاياها .

ان أغرب ما سمعناه على لسان المتحدث صباح اليوم انه يريد أن يضع على
جدول اعمال الجمعية العامة بندا جديدا تناقش من خلاله ضحايا جرائمه ومجازره لكي
نصدر في النهاية صك براءة للمعتدى وادانة لأرواح ضحاياها . ان المتحدث يطلب
منا بطريقة غير مباشرة أن نلغي بندي " قضية فلسطين " و " الشرق الأوسط " من جدول
أعمالنا . ونحن لا نلومه سيدي الرئيس فهو يعرف أكثر من غيره ان مناقشاتنا لن تؤدي
الى أية نتيجة وأنه لن يستجيب لأي قرار من قرارات الجمعية العامة أو مجلس الأمن
وأنه قد يضطر اذا لزم الأمر الى تمزيقها جميعا امام اعيننا وفي هذه القاعة كما فعل
رئيس كيانه بقرار الجمعية الذي يعتبر الصهيونية صورة من صور العنصرية .

انه يعرف أكثر من غيره أن مصير قرارات هذه المنظمة الدولية بخصوص مشكلة فلسطين " هو مزلة التاريخ " كما قال رئيسه وهو يعزق قرار الجمعية العامة المشار اليه .
 ماذا نتوقع من هذا الكيان الذي قال أحد كبار مؤسسيه ، وهو ديفيد بن غوريون في عام ١٩٥٠ أمام طلاب الجامعة العبرية ، " ان الامبراطورية الاسرائيلية ينبغي أن تضم جميع الأراضي الواقعة بين النيل والفرات " .

ماذا نتوقع من هذا الكيان الذي يشترط رئيس وزرائه ، وهو ديفيد بن غوريون عندما كلف بالوزارة ، " انني أقبل تشكيل الحكومة بشرط ان نستعمل كل الوسائل الممكنة في سبيل توسعنا نحو الجنوب " .

ان خريطة " اسرائيل الكبرى " المحفورة في أعلى مبنى الكنيست الصهيوني تذكر المشرع الاسرائيلي وتذكرنا معه على الدوام بالغايات التوسعية التي تستهدف ، بمسند فلسطين ، بقية البلدان العربية .

ولهذا السبب لم يعلن الكيان الصهيوني حتى اليوم عن اية حدود لكيانه ، فلا تزال حدود هذا الكيان ، وستظل ، حيث توجد آخر دبابه اسرائيلية كما قال ايريل شارون وزير الحرب الأسبق ووزير التجارة الحالي في الكيان الصهيوني .

رفعت الجلسة الساعة ٢٠ / ١٥